

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تعنى بالبحوث والدراسات الحديثية

يصدرها

معهد دراسات الحديث النبوي (إنهاد)

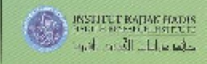
(الكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور (ماليزيا)

السنة الأولى، العدد الثاني: صفر ١٤٣٣هـ (ديسمبر ٢٠١١م)

في هذا العدد









مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تعنى بالبحوث والدراسات الحديثية

يصدرها

معهد دراسات الحديث النبوي (إنهاد)

الكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور (ماليزيا)

السنة الأولى، العدد الثاني، صفر ١٤٣٣هـ (ديسمبر ٢٠١١م)

في هذا العدد

شروط النشر بالمجلة

تعنى مجلة "الحديث" بنشر البحوث والدراسات المتعلقة بالحديث وعلومه، وهي مجلة نصف سنوية تصدر مرتين في السنة في كل من شهرَي **يونيو وديسمبر**، وللراغبين في النشر بالمجلة تسليم أبحاثهم العلمية، قبل شهرين عن الأقل من موعد إصدار المجلة، وذلك وفق الشروط التالية:

١) أن يكون البحث في إطار السنة وعلومها.

٢) أن يتسم البحث بالأصالة والجدة والمنهجية العلمية.

٣) أن يلتزم البحث بالمحافظة على العقيدة الإسلامية، ولا يتجاوز الثوابت الشرعية، مع عدم الإساءة إلى المذاهب الفقهية، والتجريح للشخصيات والهيئات.

٤) أن يلتزم البحث بالمنهج العلمي في توثيق المعلومات وخصوصاً التخريج للحديث، مع ضبط الآيات القرآنية.

٥) أن يكون البحث صحيح اللغة، سليم الأسلوب.

٦) ألا يكون البحث قد سبق نشره أو أرسل إلى دورية أخرى.

٧) لا يتجاوز البحث عن (٢٥) صفحة، وأن يكون حجم الصفحة (A4) ، وحجم الخطّ (١٦)، ونوع الخط (Traditional Arabic) ، والمسافة بين الأسطر ١،٥.

٨) أن ترقم هوامش كل صفحة على حدة، على حجم الخط (١٢).

٩) تخضع البحوث الواردة إلى المجلة للتحكيم العلمي.

١٠) يشعر صاحب البحث بقبوله للنشر أو عدمه.

١١) يقدم الباحث مع بحثه نبذة عن حياته منصوصاً فيها على المؤهلات العلمية من الجامعة فما فوق وتاريخ ومكان الحصول عليها والعمل الآن.

١٢) ترتب البحوث داخل العدد وفق اعتبارات فنية.

١٣) يقدم الباحث نسختين من البحث مع قرص الحاسوب (الدسكت).

البحوث والمراسلات تُرسَل باسم مدير التحرير على العنوان التالي:

Executive Editor of **JOURNAL HADITH**
HADITH RESEARCH INSTITUTE (INHAD)
SELANGORE INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY COLLEGE (KUIS)
BANDAR SERI PUTRA, 43600, BANGI
SELANGORE (DARUL EHSAN)
M A L A Y S I A.
E – Mail: hadis2008inhad@gmail.com

هيئة التحرير

الهيئة الاستشارية

أعضاء هيئة التحرير

محتويات العدد

طرق جديدة
لتقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة

أ. د. محمد أبو الليث الخيرآبادي[1]

لقد اجتمعت كلمة علماء الحديث على أن الأحاديث التي ترتقي من مرتبة أدنى إلى مرتبة أعلى هي الأحاديث الحسنة لذاتها التي ترتقي إلى الصحيحة لغيرها، والأحاديث الضعيفة التي يكون ضعفها خفيفاً وهي ترتقي إلى الحسنة لغيرها. وأما إذا كان سبب الضعف شديداً فلا ترقية لذلك الحديث.

فمن هنا ينبغي أن نعرف ما هي أسباب الضعف الخفيف للحديث، وما هي أسباب الضعف الشديد، فنبدأ ببيان أسباب الضعف الشديد أولاً، ثم نواصل الكلام عن أسباب الضعف الخفيف.

أسباب الضعف الشديد:

وهي خمسة أسباب، كما تأتي:

١- أن يكون أحد رواته متصفاً بالكذب أو الوضع.

٢- أو يكون متهماً بالكذب أو الوضع.

٣- أو يكون فاسقاً.

٤- أو يكون الحديث شاذاً أو منكراً.

٥- أو يكون الحديث معلولاً بعلة قادحة، خفيةً كانت أو ظاهرةً.

قال ابن الصلاح في الرواة الذين لا يستشهد بحديثهم، ولا يعتبر بهم: "ومن ذلك ضعفٌ لا يزول بنحو ذلك لقوة الضعف، وتقاعد الجابر عن جبره ومقاومته، وذلك كالضعف الذي ينشأ عن كون الراوي متهماً بالكذب، أو كونه شاذاً"[2].

---

[1] أستاذ الحديث في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

[2] ابن الصلاح: المقدمة مع التقييد: ص ١٠٧.

وقال النووي: "وأما إذا كان الضعف لكون الراوي متهماً بالكذب، أو فاسقاً، فلا ينجبر ذلك بمجيئه من وجه آخر"[1]. وقال ابن كثير: "لأن الضعف يتفاوت، فمنه ما لا يزول بالمتابعات- يعني كرواية الكذابين والمتروكين"[2].

الأحاديث غير الصالحه للترقية:

فظهر من هذه النقول أن أحاديث: الكاذب، والمتهم بالكذب، والفاسق، والحديث الشاذ، هي أحاديث لا ترتقي إلى الحسن لغيره، وذلك لشدة الضعف فيها، وتقاعد الجابر عن جبرها كما سبق قول ابن الصلاح في النص السابق، ومن ثم فالحديث الموضوع، والحديث المتروك، والحديث المعلول بعلة قادحة، والحديث الشاذ، والمنكر، مع أنواع الأخيرين: المدرج، والمقلوب، والمضطرب، والمصحف، والمحرف، كل هذه لا ترتقي إلى "الحسن لغيره".

أسباب الضعف الخفيف:

وأما أسباب الضعف الخفيف للحديث فهي ما يأتي:

١- سوءُ حفظ أحد رواته كحديث المختلط والمتلقن وغيرهما ممن وصف بسوء الحفظ.

٢- سقطٌ في سند الحديث سواء أكان ظاهراً أو خفياً كالحديث المعلق، والمرسل، والمعضل، والمنقطع، والمدلس، والمرسل الخفي.

٣- جهالة عدالته كحديث مجهول العين، ومجهول الحال (المستور)، والمبهم.

وإليكم من أئمة الفن بعض النصوص الدالة على هذه الأسباب:

فقد قال الحافظ ابن حجر: "ومتى توبع السيئ الحفظ بمعتبرٍ، كأن يكون فوقه أو مثله، لا دونه، وكذا المختلط الذي لم يتميز، والمستور، والإسناد المرسل، وكذا المدلس إذا لم يُعرَف المحذوفُ منه، صار حديثهم حسناً، لا لذاته، بل وصفُه بذلك باعتبار المجموع

---

[1] النووي: إرشاد طلاب الحقائق: ١/١٤٨.

[2] ابن كثير: اختصار علوم الحديث: ص٣٣ مع الباعث الحثيث.

من المتابِع والمتابَع؛ لأن مع كل واحدٍ منهم احتمال كون روايته صواباً أو غير صواب على حد سواء، فإذا جاءت من المعتبرين رواية موافقة لأحدهم رجح أحد الجانبين من الاحتمالين المذكورين، ودل ذلك على أن الحديث محفوظ، فارتقى من درجة التوقف إلى درجة القبول"[1].

وبالنسبة لحديث مجهول العين فقد قال الإمام الدارقطني: "وأهل العلم بالحديث لا يحتجون بخبرٍ ينفرد بروايته رجلٌ غير معروف، وإنما يثبت العلم عندهم بالخبر إذا كان راويه عدلاً مشهوراً، أو رجلاً قد ارتفع اسم الجهالة عنه، وارتفاع اسم الجهالة عنه أن يروي عنه رجلان فصاعداً، فإذا كان هذه صفته ارتفع عنه اسم الجهالة، وصار حينئذ معروفاً، فأما من لم يرو عنه إلا رجل واحد انفرد بخبر وجب التوقف عن خبره ذلك حتى يوافقه غيره"[2].

فهذا النص صريح في قبول رواية مجهول العين إذا وافقه غيره، وهو رأي أهل العلم بالحديث كما قال الإمام الدارقطني.

وبالنسبة لحديث المبهم فقد صرح الإمام ابن كثير بقوله: "فأما المبهم الذي لم يُسَمَّ، أو من سُمِّيَ ولا تُعرَف عينه، فهذا ممن لا يَقبَل روايتَه أحدٌ علمناه، ولكنه إذا كان في عصر التابعين والقرون المشهود لهم بالخير فإنه يُستأنَس بروايته ويستضاء بها في مواطن، وقد وقع في مسند الإمام أحمد وغيره من هذا القبيل كثير"[3].

وممن قال به ابن حجر أيضاً، فقد قال في حديث معاوية ﷺ مرفوعاً: «يا أيها الناس تعلموا إنما العلم بالتعلم والفقه بالتفقه ومن يرد الله به خيراً يفقهه في الدين» قال فيه: إسناده حسن، إلا أن فيه مبهماً، اعتضد بمجيئه من وجه آخر، وروى البزار نحوه من

---

[1] ابن حجر: شرح النخبة: ص٨٣.

[2] الدارقطني: السنن: ١٧٤/٣.

[3] ابن كثير: اختصار علوم الحديث : ص٨١ مع الباعث الحثيث.

حديث ابن مسعود موقوفاً، ورواه أبو نعيم الأصبهاني مرفوعاً، وفي الباب عن أبي الدرداء وغيره[1].

الأحاديث الصالحة للترقية

وعلى ما سبق فالأحاديث المترتبة على تلك الأسباب، والتي تصلح للترقية هي:

١) الحديث الحسن لذاته	٦) المنقطع	١١) حديث المبهم
٢) الحسن لغيره	٧) المدلَّس	١٢) حديث المختلِط
٣) المعلق	٨) المرسل الخفي	١٣) حديث المتلقِّن
٤) المرسل	٩) حديث مجهول الحال	
٥) المعضل	١٠) حديث مجهول العين	

المراتب التي يرتقي إليها الحديث الحسن لذاته والضعيف ضعفاً خفيفاً:

١- ترقية الحسن لذاته إلى مرتبة الصحيح لغيره:

لقد صرح أئمة الحديث[2] بارتقاء الحسن لذاته لمرتبة الصحيح، بمثله أو بأحسن منه. وذلك لأن خشية وهم الراوي أو خطئه أو نسيانه التي كانت ماثلة بسبب خفة ضبط الراوي، تزول إذا وافقه غيره. قال ابن حجر: "وإنما يحكم له بالصحة عند تعدد الطرق؛ لأن الصور المجموعة قوةٌ تجبر القدرَ الذي قصر به ضبط راوي الحسن عن راوي الصحيح، ومن ثَمَّ تطلق الصحة على الإسناد الذي يكون حسناً لذاته لو تفرد، إذا تعدد"[3].

٢- ترقية الحسن لغيره إلى مرتبة الصحيح لغيره:

---

[1] انظر: فتح الباري له: ١٦١/١. وانظر نتائج الأفكار له: ١٤٣/١-١٤٦، و١٧٩، و٢٤٢.

[2] وهم: ابن الصلاح في مقدمته ص٣٧، والنووي في تقريبه ١٧٥/١ من التدريب، والطيبي في خلاصته ص٤٧، والزركشي في نكته على ابن الصلاح ١٢٠/١، وابن حجر في شرحه للنخبة ص٣٣.

[3] ابن حجر في شرحه للنخبة ص٣٣.

يرى البقاعي أن الحسن بنوعيه يرتقيان لمرتبة الصحيح لغيره عند تعدد الطرق، يقول: "فإذا انضمَّ بعضها إلى بعضٍ صارت حسنةً للغير، فترتقي بها تلك الطريق الحسنة لذاتها إلى الصحة، ولا يضر كون أحدهما لذاته والآخر لغيره، وتكون هذه أقل مراتب الصحة"[1].

وقال ابن كثير: "ومنه ضعفٌ يزول بالمتابعة كما إذا كان راويه سيئ الحفظ، أو روى الحديث مرسلاً؛ فإن المتابعة تنفع حينئذٍ، ويرفع الحديث عن حضيض الضعف إلى أوج الحسن أو الصحة"[2].

ومنعه ابن قطلوبغا في حاشيته على شرح النخبة، حيث قال: "قال - يعني ابن حجر- في تقريره: يشترط في المتابع أن يكون أقوى أو مساوياً، حتى لو كان الحسن لذاته يُروَى من وجهٍ آخر حسن لغيره لم يحكم له بالصحة"[3].

ورجح الدكتور المرتضى قول البقاعي، فقال: "والذي يظهر لي أنه لا مانع من ترقية "الحسن لغيره" لمرتبة "الصحيح لغيره" عند تعدد الطرق، وتكون مرتبة "الصحيح لغيره" على مراتب، أقلها مرتبةً تقوية "الحسن لذاته" بـ"الحسن لغيره"[4].

٣- ترقية الأحاديث الضعيفة بأحد الأسباب الثلاثة إلى مرتبة "الحسن لغيره":

وأما الأحاديث الضعيفة بأحد الأسباب الثلاثة فهي أيضاً تبلغ مرتبة "الحسن لغيره"، وذلك لأن التعليق، أو الإرسال، أو الإعضال، أو الانقطاع، أو التدليس، أو الإرسال الخفي، أو جهالة العين أو الحال، أو الإبهام، أو سوء الحفظ، أو قبول التلقين، كل هذه في الأصل ليست كذباً، ولا اتهاماً به، سواء كان قد عملوا ذلك عمداً، أو صدر منهم سهواً، وبأي هدف كان، إذا جاء ما رووه من طريق آخر موافقاً له، فهذا دليل على أن له أصلاً،

---

[1] البقاعي: النكت الوفية بما في شرح الألفية: ٥١٨/٢.

[2] ابن كثير: اختصار علوم الحديث: ص٣٣.

[3] ابن قطلوبغا: حاشيته على شرح النخبة: ورقة ٧/ب (نقلاً من مناهج المحدثين للمرتضى: ص٥٤).

[4] المرتضى: مناهج المحدثين: ص٥٤.

وأنهم ما أخطأوا فيه، أو ما وهموا، أو ما نسوا فيه، فلا يستبعد أن يرتقي ذلك إلى الحسن لغيره. وقد تقدمت أمثلتها في مباحثها[1].

بعد هذا الكلام التمهيدي تقريباً نأتي إلى صلب الموضوع، وهو بيان طرق ترقية الحديث الحسن والضعيف أولاً. ثم بيان طرق غير صالحة للترقية ثانياً.

أولاً– طرق ترقية الحديث الحسن والضعيف

ولما جاء فيما سبق من ذكر ترقية الحديث الضعيف ضعفاً خفيفاً إلى الأعلى، من الممكن أن يتساءل أحدٌ: ما هي الأمور التي يتم بها ترقية الحديث الضعيف؟

فإجابة على هذا السؤال أقول: إن الأمور التي تتم ترقية الحديث الحسن والضعيف بها هي:

١– تعدد طرقه:

هذه الطريقة اتفق عليها المحدثون دون استثناء، وجعلوها العمدة في باب ترقية الأحاديث الحسنة والضعيفة، وهي تعدُّد الطرق؛ لأنه إذا تتابع عدة أشخاص ليس فيهم كذاب، أو متهم بالكذب، أو فاسق، واجتمعوا على نقل خبر من الأخبار، فمن الطبيعي أن يقويه، ويعضِّده هذا التتابع والاجتماع، ويزيد احتمال صدقه، ويقين وقوعه، ويرفع درجته من الأدنى إلى الأعلى، كذلك إذا رُوي حديث من أحاديث رسول الله ﷺ بطرق متعددة، وبمخارج متباينة، فمن الطبيعي أن يقويه ويعضده، ويرفع درجته من الحسن إلى الصحيح، ومن الضعيف إلى الحسن، وعلى هذا تدل تصريحات الأئمة المتقدمين والمتأخرين.

فطلب أبي بكر ﷺ من المغيرة بن شعبة ﷺ غيره ممن سمع حديث الجدة من رسول الله ﷺ، وطلب عمر بن الخطاب ﷺ من أبي موسى الأشعري ﷺ شاهداً آخر في حديث الاستئذان، لم يكونا إلا مثالين حيَّيْن لتقوية الحديث بتعدد الطرق في عصر الصحابة ﷺ.

ويقول سفيان الثوري: "إني لأكتب الحديث على ثلاثة وجوه: فمنه ما أتدين به، ومنه ما أعتبر به، ومنه ما أكتبه لأعرفه"[1].

---

[1] ينظر تفصيل ذلك كله في كتاب الدكتور المرتضى: "مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة".

ويقول الإمام أحمد: "ما حديث ابن لهيعة بحجة، وإني لأكتب كثيراً مما أكتب أعتبر به، ويقوي بعضه بعضاً"[2].

ومنه قول الإمام الترمذي في تعريف الحسن: "كل حديث يُروَى، لا يكون في إسناده من يُتَّهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويُروَى من غير وجهٍ نحوُ ذلك"[3].

وقال الإمام ابن تيمية: "فإن تعدد الطرق وكثرتها يقوي بعضها بعضاً، حتى قد يحصل العلم بها ولو كان الناقلون فجّاراً فسّاقاً، فكيف إذا كانوا علماء عدولاً ولكن كثر في حديثهم الغلط، ومثل هذا عبد الله بن لهيعة؛ فإنه من أكابر علماء المسلمين، وكان قاضياً بمصر، كثير الحديث، لكن احترقت كتبه، فصار يحدث من حفظه، فوقع في حديثه غلطٌ كثيرٌ، مع أن الغالب على حديثه الصحة"[4].

وقال الحافظ ابن حجر: "إن كثرة الطرق إذا اختلفت المخارج تزيد المتن قوة"[5].

وتقدم كلام الدكتور المرتضى فيه أكثر وضوحاً.

وهناك ثلاث طرق أخرى اكتشفتها - بتوفيق من الله- لترقية الحديث الحسن والضعيف ضعفاً خفيفاً إلى الأفضل منهما، وهي:

٢- تلقي الأمة للحديث بالقبول:

هذه الطريقة من زياداتي، وذلك لأن المحدثين أجمعوا على أن خبر الواحد المتوافر فيه شروط الصحة، يفيد غلبة الظن بصحته، وكادت تتفق كلمتهم على أن الحديث الصحيح إذا تلقته الأمة بالقبول يفيد العلم واليقين.

ولكن لم أجد من المتقدمين نصّاً على أن خبر الواحد الضعيف ضعفاً خفيفاً إذا تلقته الأمة بالقبول يبلغ درجة الصحة أو الحسن، إلاَّ أن صنيع المحدثين يدل على أن الحديث

---

[1] رواه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: ١٩٣/٢ رقم ١٥٨٢.

[2] المصدر السابق: رقم ١٥٨٣.

[3] انظر: ابن رجب: شرح علل الترمذي: ٩١/١.

[4] ابن تيمية: مجموع الفتاوى: ٢٦/١٨. وانظر منه ١٨/ ٢٣ أيضاً.

[5] ابن حجر: القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد: ص٨٩.

الضعيف ضعفاً خفيفاً إذا تلقته الأمة بالقبول يكتسب منه قوةً، فقد صححوا به عدة أحاديث منها:

١- حديث ماء البحر: «الطهور ماؤه، والحل ميتته»: فقد قال الصنعاني: "أخرج المصنف [أي ابن حجر] هذا الحديث في التلخيص من تسع طرق عن تسعة من الصحابة، و لم تخل طريق منها عن مقال"[١].

ولكن صححه ابن عبد البر (ت٤٦٣هـ) بتلقي الأمة له بالقبول، على الرغم من تضعيفه جميع طرقه. يقول: "وهذا الحديث لا يحتج أهل الحديث بمثل إسناده، وهو عندي صحيح؛ لأن العلماء تلقوه بالقبول له والعمل به، ولا يخالف في جملته أحد من الفقهاء"[٢].

وقال الزرقاني (ت١١٢٢هـ) في شرح الموطأ: "وهذا الحديث أصل من أصول الإسلام، تلقته الأئمة بالقبول، وتداولته فقهاء الأمصار في سائر الأعصار في جميع الأقطار، ورواه الأئمة الكبار". ثم عدَّ من رواه، ومن صححه[٣].

٢- وحديث معاذ بن جبل ﷺ في مشروعية القياس فيما رواه أصحابه عنه، حيث قالوا: إن رسول الله ﷺ لما أراد أن يبعث معاذاً إلى اليمن قال: «كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟». قال: أقضي بكتاب الله. قال: «فإن لم تجد في كتاب الله؟» قال: فبسنة رسول الله ﷺ، قال: «فإن لم تجد في سنة رسول الله ﷺ ولا في كتاب الله؟» قال: أجتهد رأيي ولا آلو. فضرب رسول الله ﷺ صدره وقال: «الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي رسول الله»[٤]. هذا الحديث قد ضعفه من الأئمة: البخاري[١] والترمذي وعبد وعبد الحق وابن الجوزي وابن طاهر وابن حزم[٢] والسندي[٣] والألباني[٤].

---

[١] الأمير الصنعاني: سبل السلام: ١٥/١. وانظر: ابن حجر: التلخيص الحبير: ٩/١-١٠.

[٢] ابن عبد البر: التمهيد: ٢١٧/١٦-٢١٩. وانظر فيه: ٨٢/١١، و٣٣٨/١٧-٣٣٩، ٣٩٧، و٢٣١/١٩، و١٣٦/٢٠، و٢٨٣/٢٢ -٢٩٤، و٢٩٠/٢٤.

[٣] الزرقاني: شرح الموطأ: ٨١/١.

[٤] أخرجه ابن سعد في الطبقات: ٣٤٧/٢، و٥٨٤/٣، وأبو داود الطيالسي في مسنده برقم ٥٥٩، والدارمي في سننه برقم١٦٨، وأحمد في مسنده: ٢٣٠/٥ و٢٤٢، وأبو داود في سننه برقم ٣٥٩٢، والترمذي برقم ١٣٢٧، والعقيلي

ولكن قال ابن العربي المالكي (ت٥٤٣هـ): "إسناده عندي ليس بمتصل، الدين القول بصحته فإنه حديث مشهور"[٥].

وقال الغزالي (ت٥٠٥هـ): "هذا الحديث تلقته الأمة بالقبول، و لم يظهر أحد فيه طعناً وإنكاراً، وما كان كذلك فلا يقدح فيه كونه مرسلاً، بل يجب البحث عن إسناده"[٦].

ويميل ابن القيم (ت٧٥١هـ) أيضاً إلى قبوله لشهرته. وقال: "على أن أهل العلم قد نقلوه واحتجوا به، فوقفنا بذلك على صحته عندهم، كما وقفنا على صحة قول رسول الله ﷺ: «لا وصية لوارث»، وقوله في البحر: «هو الطهور ماؤه، والحل ميتته»، وقوله: «إذا اختلف المتبايعان في الثمن؛ والسلعة قائمة، تحالفا وترادا البيع»، وقوله: «الدية على العاقلة»، وإن كانت هذه الأحاديث لا تثبت من جهة الإسناد، ولكن لما نقلها الكافة عن الكافة غنوا بصحتها عندهم عن طلب الإسناد لها، فكذلك حديث معاذ لما احتجوا به جميعاً غنوا عن طلب الإسناد له"[٧].

واستند أبو العباس ابن القاص (٤١٣هـ) في صحته إلى تلقي أئمة الفقه والاجتهاد له بالقبول[٨].

٣- وقال المناوي (ت١٠٣١هـ) في حديث: «التيمم ضربتان: ضربة للوجه، وضربة لليدين إلى المرفقين»: "فلا يكفي الاقتصار على الكفين عند الشافعية والحنفية إعطاءً للبدل

في الضعفاء ٢١٥/١، والطبراني في الكبير: ١٧٠/٢٠، والبيهقي: ١١٤/١٠، والمدخل إلى السنن برقم ٢٥٦، وابن حزم في الإحكام:٢٠٠/٦.

[١] البخاري: التأريخ الكبير في ترجمة الحارث بن عمرو: ٢٧٧/٢ رقم ٢٤٤٩.

[٢] انظر لهم جميعاً: التلخيص الحبير لابن حجر: ١٨٣/٤. والمحلى لابن حزم: ٦٢/١.

[٣] انظر السندي، حاشيته على سنن ابن ماجه: ٢٨/١.

[٤] انظر الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: ٢٧٣/٢-٢٨٦ رقم٨٨١.

[٥] انظر: ابن العربي، عارضة الأحوذي: ٧٢/٦.

[٦] الغزالي، المستصفى: ٢٥٤/٢.

[٧] ابن القيم، إعلام الموقعين: ٢٠٢/١.

[٨] ابن حجر، التلخيص الحبير: ١٨٣/٤.

حكمَ المبدل. واكتفى مالك – رضي الله تعالى عنه – بالكفين تمسُّكاً بخبر عمار المصرِّح بالاكتفاء بالكفين. قلنا: المراد بالكفين الذراعان إطلاقاً لاسم الجزء على الكل. والمراد ظاهرهما مع الباقي. وكون أكثر عمل الأمة على هذا يرجِّح هذا الحديث على حديث عمار؛ فإن تلقي الأمة الحديث بالقبول يرجحه على ما أعرضت عنه"[1].

٤- وقال الحازمي (ت٥٨٤هـ) في حديث بريدة قال: قال رسول الله ﷺ: «كنت نهيتكم عن الإقران، وأن الله قد أوسع الخير فأقرنوا». الإسناد الأول [أي إسناد النهي عن الإقران] أصح وأشهر من الثاني، غير الخطب في هذا الباب يسير؛ لأنه ليس من باب العبادات والتكاليف، وإنما هو من قبيل المصالح الدنيوية، فيكفي في ذلك الحديث الثاني، ثم يشيده إجماع الأمة على خلاف ذلك"[2].

وأحاديث أخرى كما تقدم في كلام ابن القيم.

قال ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ): "ما قدمنا ذكره من كون ما اشتمل عليه الصحيحان أو أحدهما مقطوعاً بصحته من حيث تلقي الأمة ذلك بالقبول". ثم قال: "بل يبقى له أثر في التقوية والترجيح، وذلك كالإجماع المنعقد على حكم من الأحكام إذا نقل إلينا بطريق الآحاد، فإنه لا يبطل بذلك تأثيره بالكلية، بل يبقى على الأصح تأثيره في أصل وجوب العمل، فاعلم ذلك والله أعلم"[3].

ولعل صنيعهم هذا جعل الإمام الزركشي (ت٧٩٤هـ) يقول مُقَعِّداً: "إن الحديث الضعيف إذا تلقته الأمة بالقبول عمل به على الصحيح، حتى أنه يُنَزَّل منْزلة المتواتر في أنه ينسخ المقطوع، ولهذا قال الشافعي في حديث «لا وصية لوارث»: إنه لا يُثْبِته أهل الحديث، ولكن العامة تلقته بالقبول، وعملوا به، حتى جعلوه ناسخاً لآية الوصية للوارث"[4].

---

[1] المناوي: فيض القدير: ٢٨٦/٣.

[2] الحازمي: الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار: ص ٢٤٢. وضعفه النووي وابن حجر في الفتح: ٥٧٢/٩.

[3] ابن الصلاح: صيانة صحيح مسلم: ١١٧/١-١١٨.

[4] الزركشي: كتاب النكت على ابن الصلاح: ٤٩٧/٢. وقول الشافعي ذلك مستخلص من الرسالة: ١٣٧-١٤٢.

فهذا كله اضطرَّني إلى إضفاء صفة القاعدة عليه بأن "تلقي الأمة للحديث الضعيف بالقبول" عاضد صالح أو طريقة صالحةٌ لتقوية الحديث الضعيف ضعفاً خفيفاً.

٣- موافقة ظاهر القرآن للحديث:

هذه القاعدة أيضاً من زياداتي، استقيتها مما نسب إلى الفقهاء من أنهم يتعرفون على صحة الحديث بموافقة ظاهر القرآن له، فقد نقل الزركشي عن أبي الحسن بن الحصَّار الأندلسي (ت٦١١هـ) قوله: "وقد يعلم الفقيه صحة الحديث بموافقة الأصول، أو آية من كتاب الله، فيحمله ذلك على قبول الحديث، والعمل به، واعتقاد صحته، وإذا لم يكن في سنده كذَّاب فلا بأس بإطلاق القول بصحته إذا وافق كتاب الله وسائر أصول الشريعة"[١].

وكذلك قال عبد الحق الإشبيلي (ت٥٨١هـ) في مقدمة كتابه "الأحكام الصغرى" ما نصه: "أو يكون حديثٌ تعضده آيةٌ ظاهرةُ البيان من كتاب الله عز وجل، فإنه – وإن كان معتلاًّ– أكتبه؛ لأن معه ما يقويه ويذهب علته"[٢].

وعلى الرغم من أن هذا ليس من منهج المحدثين، وإنما هو منهج بعض الفقهاء، ولكن ينبغي النظر في قبوله عاضداً أو طريقةً مقويةً للحديث الضعيف ضعفاً خفيفاً؛ وذلك لأن المحدثين أنفسهم قبلوا مخالفة الحديث الصحيح إسناداً لظاهر القرآن قرينةً على وضعه كما تقدم في "قرائن الحديث الموضوع"، فلماذا لا نقبل موافقة القرآن للحديث الضعيف – ضعفاً خفيفاً – عاضداً وجابراً له، ونُرَقِّيه بها إلى الحسن لغيره، خاصةً إذا كان ضعفه بسوء حفظ الراوي أو اختلاطه أو جهالته ...إلخ الذي يحتمل أنه لم يخطئ فيه أو لم يغلط، وموافقة القرآن له دليلٌ على أنه لم يخطئ أو لم يغلط فيه.

قلت: وحديث "لا وصية لوارث" حديث صحيح ولم يصل إلى الإمام الشافعي من طريق صحيح.

[١] الزركشي: كتاب النكت على ابن الصلاح: ٢/١٢٨-١٣١.

[٢] عبد الحق الأشبيلي، الأحكام الصغرى: الورقة رقم ٥ (نقلاً من كتاب مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة: ص٢٥).

ثم إذا كان الحديث وحياً من الله — كما يقول المحدثون – فموافقة القرآن له دليلٌ أقوى من قوة تعدد الطرق؛ لأن الطرق مهما كثرت وتعددت تقل مرتبتها من مرتبة تواتر القرآن.

لعل هذه النقطة هي التي جعلت الإمام ابن تيمية يصحح حديث «إنما جُعِلَ الإمامُ ليُؤْتَمَّ به، فإذا كبَّر فكبِّروا، وإذا قرأ فأنصِتوا»[1]. يقول: "فإن هذه الزيادة صححها مسلم، وقبله أحمد وغيره، وضعَّفها البخاري". ثم قال: "وهذه الزيادة مطابقةٌ للقرآن، فلو لم يرد بها حديثٌ صحيحٌ لوجب العمل بالقرآن؛ فإن في قوله: ﴿ وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥ وَأَنصِتُواْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ [الأعراف: ٢٠٤] أجمع الناس على أنها نزلت في الصلاة، وأن القراءة في الصلاة مرادة من هذا النص"[2].

وممن يصحح الحديث الضعيف بموافقة القرآن الشيخ محمد ناصر الدين الألباني (ت١٤٢٠هـ)، فقد صحح بها أحاديث ضعيفة في مؤلفاته، أذكر منها على سبيل المثال الحديثين التاليين:

١- حديث أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «من وعده الله على عملٍ ثواباً فهو منجزه له، ومن وعده على عملٍ عقاباً فهو فيه بالخيار». قال الشيخ: "حديث حسن وإسناده ضعيف كما بينته في الأحاديث الصحيحة، وإنما حسنته لشواهده الآتية، ولأن الشطر الأول منه له شواهد كثيرة في الآيات القرآنية معروفة. كقوله تعالى: ﴿لاَ يُخْلِفُ اللهُ وَعْدَه﴾ [الروم: ٦] وقوله: ﴿وَنَتَجَاوَزُ عَن سَيِّئَاتِهِمْ فِي أَصْحَابِ الجَنَّةِ وَعْدَ الصِّدْقِ الَّذِي كَانُوا يُوعَدُونَ﴾ [الأحقاف: ١٦][3].

---

[1] أخرجه مسلم في صحيحه: الصلاة، باب التشهد في الصلاة، برقم ٣٦ (٤٠٤) وغيره.

[2] ابن تيمية: مجموع الفتاوى: ٢٠/١٨.

[3] انظر الألباني: تحقيق السنة لابن أبي عاصم: رقم ٩٦٠؛ والسلسلة الصحيحة: ٤٦٢/٥.

قلت: والشواهد التي ذكرها الشيخ هي تشهد للشطر الأول فقط، لا للشطر الثاني، فلم يبق له إلاَّ الآيات القرآنية التي ذكرها، مما يدل على أن موافقة القرآن للحديث الضعيف ضعفاً خفيفاً قاعدة مقوية لترقيته إلى الحسن لغيره.

٢- حديث أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «من قضى الله عليه الخلود لم يخرج منها».

قال الشيخ: حديث صحيح، وإسناده ضعيف لضعف علي بن زيد وهو ابن جدعان، ومن دونهم لم أعرفهم الآن سوى حماد بن سلمة، لكن الحديث يشهد له أحاديث كثيرة مثل حديث ذبح الموت، وقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فَسَقُواْ فَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ ۖ كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَآ أُعِيدُواْ فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ﴾[1] [السجدة: ٢٠].

وتطبيقاً لهذه القاعدة يمكن تحسين حديث «التمسوا الرزق بالنكاح»[2] وحديث «تزوجوا النساء يأتينكم بالمال»[1]. لموافقتهما قوله تعالى: ﴿وَأَنكِحُواْ ٱلْأَيَـٰمَىٰ مِنكُمْ وَٱلصَّـٰلِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَآئِكُمْ ۚ إِن يَكُونُواْ فُقَرَآءَ يُغْنِهِمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [النور: ٣٢].

---

[1] ابن أبي عاصم: السنة برقم ٩٧٧.

[2] انظر: العجلوني: كشف الخفاء: ١٧٧/١ رقم٥٢٨. عزاه إلى الثعلبي والديلمي، وليَّنه. وقال الألباني في "السلسلة الضعيفة والموضوعة" (٥٠٩/٥): ضعيف رواه الواحدي في "الوسيط" (٢/١١٦/٣)، والديلمي (٤٢/١/١) عن مسلم بن خالد عن سعيد بن أبي صالح عن ابن عباس مرفوعا. وقال الحافظ في "مختصر الديلمي": "مسلم فيه لبس، وشيخه"! كذا الأصل، بيض لشيخه، و لم أعرفه، وأما مسلم بن خالد، فهو المعروف بالزنجي قال في "التقريب": "صدوق كثير الأوهام". قلت: وفي معناه حديث: «تزوجوا النساء، فإنهن يأتين بالمال»، وقال في "السلسلة الضعيفة" ٤٠٩/٦، رقم٣٤٠٠ «تزوجوا النساء؛ فإنهن يأتينكم بالمال». ضعيف رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١/٢/٧): أبو أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه مرفوعاً. وأخرجه أبو داود في "المراسيل" (٢٠٣/١٨٠) من طريق آخر عن أبي أسامة. قلت: وهذا سند مرسل صحيح. وقد وصله أبو السائب سلم بن جنادة فقال: حدثنا أبو أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً به. أخرجه البزار (ص١٤٢-زوائده)، والحاكم (١٦١/٢)، والخطيب في "التاريخ" (١٤٧/٩)، والديلمي (٢٩/١/١)، وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه؛ لتفرد سلم بن جنادة بإسناده، وسلم ثقة مأمون"، ووافقه الذهبي! قلت: وفيه أمران: الأول: أن ابن جنادة لم يخرج له من الستة سوى

٤- تقوية الحديث الضعيف أو العكس، بالمكتشفات العلمية الحديثة:

هذه القاعدة أيضاً من زياداتي.

قال الدكتور المرتضى: "لقد ذهب بعض المفتونين بالمكتشفات العلمية الحديثة إلى مقارنة نتائجها في المادة والنبات والحيوان والفلك وغير ذلك بما جاء في السنة النبوية في هذه الأبواب، فما وافقها يُقْبَل عندهم؛ وإن حكم المحدثون بضعفه أو وضعه، وإن خالفها يُرَدُّ عندهم؛ وإن كان قد سبق الحكم عليه بالصحة، يقول أحد هؤلاء: "وعلى العلماء في هذا العصر، وعلى من جاء بعدهم، أن يستفيدوا من نتائج العلوم الرياضية والطبيعية، والبحث الحديث، والاستكشاف في المادة، والنبات والحيوان، ومناهج البحث العلمي في التأريخ، وسائر العلوم النقلية والأدبية، ويستعرضوا أحاديث بدء الخلق، وأصل الكون وشكله، والفلك، والطب النبوي، وسائر ما يتعلق من الأحاديث بما تناوله البحث العلمي والتجريبي، فما وافق اليقيني من نتائج الفكر ومقررات العلم أخذوا به؛ وإن سبق الحكم

الترمذي وابن ماجه، فليس هو على شرط الشيخين. والآخر: أن ابن جنادة – وإن كان ثقة – فهو ربما خالف؛ كما قال الحافظ في "التقريب"، وقد خالف ابن أبي شيبة – وكذا غيره – في إسناده، كما يشعر به قول الهيثمي أو الحافظ في "زوائد البزار": قلت: "رواه غير واحد مرسلاً، ولا نعلم أحداً ذكر عائشة إلا أبو أسامة". كذا في النسخة وهي رديئة جداً، ولعل الأصل "أبو السائب"؛ فهو الذي تفرد بذكر عائشة فيه، على أنه لم يثبت على ذلك؛ فقد ذكر الخطيب بعد أن أخرجه من طريق الحسين المحاملي عن أبي السائب به: "قال أبو السائب: سلم بن جنادة – في موضع آخر – عن هشام عن أبيه، وليس عن عائشة". قلت: فقد اتفق أبو السائب مع الثقات على إرساله، فهو الصواب. وعليه؛ فالحديث علته الإرسال. وجرى الهيثمي على ظاهر إسناده فقال في "مجمع الزوائد" (٤/ ٢٥٥): "رواه البزار، ورجاله رجال الصحيح خلا سلم بن جنادة (الأصل مسلم بن جياد) وهو ثقة". وأما قول المناوي عقبه: "قال المصنف: وله شواهد، منها خبر الثعلبي عن ابن عجلان أن رجلاً شكى إلى النبي ﷺ الفقر، فقال: «عليك بالباءة». فهذا مع أنه معضل، فلا ندري ما حال الإسناد إلى ابن عجلان. وأما الشواهد الأخرى، فلم أستحضر حتى الآن شيئاً منها. وما إخال فيها ما يصلح شاهداً. ولعل منها ما أخرجه السهمي في "تاريخ جرجان" (٢٠٠) من طريق حسين بن علوان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً بلفظ: «عليكم بالتزويج؛ فإنه يحدث الرزق». وحسين بن علوان كذاب وضاع".

[١] قال السيوطي في الدر المنثور، ١٨٨/٦: أخرجه البزار وابن مردويه والديلمي من طريق عروة عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «انكحوا النساء فإنهن يأتينكم بالمال». وأخرجه ابن أبي شيبة وأبو داود في مراسيله عن عروة مرفوعا مرسلا. ورجح الدارقطني إرساله. انظر ابن حجر، التلخيص الحبير، ١١٧/٣.

عليه بالوضع أو الضعف، وما خالفه و لم يقبل التأويل حكموا بضعفه أو وضعه؛ وإن سبق الحكم عليه بالصحة أو الحُسْن، فقد نصَّ العلماء على أنه إذا تعارض دليلان قطعيان أحدهما عقلي والآخر نقلي وجب تأويل النقلي ورده إلى العقلي، فما بالك بمعارضة أحاديث الآحاد – وهي ظنية الثبوت كما أنها ظنية الدلالة– للدليل العقلي القطعي"[1].

ثم رد عليه الدكتور فقال: "إن الاعتماد على نتائج العلوم الرياضية والطبيعية وغيرها للحكم على الأحاديث لا يصلح لذلك؛ لأن ما يوصف بأنه حقيقة يقينية في نتائج تلك الدراسات في عصر من العصور يوصف بغير ذلك في عصر آخر، ومن ذلك ما ذُكِرَ عن الشمس، فإنها وصفت في عصر من العصور بأنها ثابتة ساكنة، وكان ذلك من اليقينيات في ذلك العصر، وبعد فترة من الزمن اكتشف العلماء أن الشمس جارية وبسرعة شديدة، وفي هذا المعنى يقول أبو الأعلى المودودي رحمه الله: (إن النظريات التي آمن بها هؤلاء العلماء والفلاسفة في زمنٍ كحقائق ثابتة، رفضوها في زمن آخر، واعتقدوا الحقيقة في غيرها، فلم نسمح لنفوسنا اليوم، أن نبالغ في تقدير هذه النظريات وإكبارها، لدرجة أن نترك القرآن ونؤمن بها إيماناً، في أول تصادم لها مع آيات القرآن)"[2].

قلت: لا أميل إلى ما قال به الشيخ محمد المبارك بذلك التوسع، وكذلك لا أسمح لنفسي بالرد على الدكتور أيضاً؛ لأني لم أجد في أقوال المحدثين ما يرفضه، ولكن أتساءل: إن كان "مخالفة الحديث الصحيح سنداً للحس والمشاهدة والتجربة" من قرائن الوضع في الحديث، فلماذا لا يكون "موافقتها للحديث الضعيف ضعفاً خفيفاً" من دلائل صحته أو حسنه؟.

ومن الأحاديث التي تمت تجربتها طبياً أو تجريبياً ما يلي:

---

[1] محمد المبارك عبد الله: الناقد الحديث في علوم الحديث: ص٥٥. (مطبعة محمد علي صبيح وأولاده بالأزهر، ط١، ١٩٦١م).

[2] المودودي: الإسلام في مواجهة التحديات: ص٢٧٥ (نقلاً من مناهج المحدثين: ص٣٤).

١- حديث فروة بن مُسَيك قال: قلت: يا رسول الله! أرضٌ عندنا يقال لها "أرض أَبْيَن"، هي أرض ريفنا وميرتنا، وإنها وبئة - أو قال: وباؤها شديد -؟ فقال النبي ﷺ: «دعها عنك؛ فإن من القَرَف التَّلَف»[١].

والحديث ضعيف بجهالة أحد الرواة، فضعفه خفيف، وأرى أن يرتقي إلى الحسن لغيره بما أكده الطب الحديث من مصداقية هذا الحديث؛ حيث إنه أثبت تلوث الجو ومدى أضراره على صحة الإنسان. وقال الخطابي: "وليس هذا من باب العدوى، وإنما هو من باب الطب، فإن استصلاح الأهوية من أعون الأشياء على صحة الأبدان، وفساد الهواء من أضرها وأسرعها إلى أسقام البدن عند الأطباء"[٢].

٢- ومنها حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال: أقبل علينا رسول الله ﷺ فقال: «يا معشر المهاجرين! خمس إذا ابتليتم بهن- وأعوذ بالله أن تدركوهن-: لم تظهر الفاحشة في قوم قط، حتى يعلنوا بها، إلا فشا فيهم الطاعون، والأوجاع التي لم تكن مضت في أسلافهم الذين مضوا ...»[٣].

اختلف العلماء في درجته بين مضعف ومصحح، ولكن الطب الحديث والتجارب العلمية الكثيرة أثبتت صحة هذا الحديث، وطاعون العصر "الإيدز" أكبر دليل على ذلك، فنحن لا نعمل به وهو ضعيف، بل نعمل به بعد ترقيته إلى الحسن لغيره.

ثانياً- طرق غير صالحة لترقية الحديث الضعيف

وبجانب ما ذكرنا من طرق صالحة لترقية الحديث الضعيف هناك أمورٌ ادُّعِيَ فيها أنها تصلح لمساندته، وليس الأمر كذلك، وهي:

---

[١] أخرجه أبو داود: الطب، باب في الطيرة، رقم ٣٩٢٣، وأحمد: ٤٥١/٣ كلاهما بإسناد فيه مجهول.

[٢] الخطابي: معالم السنن: ٣٨١/٥ مع مختصر السنن للمنذري وتهذيب السنن لابن القيم. والقرف مداناة الوباء والمرض.

[٣] أخرجه ابن ماجه في السنن، برقم ٤٠١٩، والحاكم في المستدرك، : ٥٨٣/٤. وانظر مصباح الزجاجة للبوصيري: ١٨٦/٤.

١- استدلال المجتهد بالحديث:

قال الشيخ المحدث الفقيه ظفر أحمد التهانوي (ت١٣٩٤هـ): "المجتهد إذا استدل بحديثٍ كان تصحيحاً له كما في التحرير لابن الهمام وغيره"[١].

هذا ما قاله ابن الهمام (ت٨٦١هـ) وأقره التهانوي. ولكن الذي عليه المحدثون هو عدم تصحيح الحديث بعمل العالم أو فتياه به، قال ابن الصلاح: "إن عمل العالم أو فتياه على وِفق حديثٍ ليس حكماً منه بصحة ذلك الحديث، وكذلك مخالفته للحديث ليست قدحاً منه في صحته، ولا في راويه"[٢].

وقال النووي (ت٦٧٦هـ): "وعلى كل حال فإن الأئمة لا يروون عن الضعفاء شيئاً يحتجون به على انفراده في الأحكام، فإن هذا شيء لا يفعله إمام من أئمة المحدثين، ولا محقق من غيرهم من العلماء، وأما فِعْلُ كثيرين من الفقهاء أو أكثرهم ذلك، واعتمادهم عليه فليس بصواب، بل قبيح جداً، وذلك لأنه إن كان يعرف ضعفه لم يَحُلَّ له أن يحتجَّ به؛ فإنهم متفقون على أنه لا يحتج بالضعيف في الأحكام، وإن كان لا يعرف ضعفه لم يحلّ له أن يهجم على الاحتجاج به، من غير بحث عليه بالتفتيش عنه إن كان عارفاً، أو بسؤال أهل العلم إن لم يكن عارفاً"[٣].

٢- تأييد الكشف الصوفي له:

قد أباح المتصوفة لأنفسهم عن طريق الكشف الصوفي الكلام في جوانب الدين المختلفة، ونسبوا إليه أموراً متعددة، ومن ذلك أنهم جعلوه من الوسائل التي ينتقدون بها الأحاديث، فيصحّحون بها ويضعّفون ما بدا لهم، فهذا أبو العباس التيجاني سئل عن حديث «علماء أمتي كأنبياء بني إسرائيل»، فقال في الجواب بعد ما ذكر حكم السيوطي من "الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة" بأنه ليس بحديث، قال: "وسأل صاحب

---

[١] التهانوي: إنهاء السكن إلى من يطالع إعلاء السنن: ص١٦.

[٢] ابن الصلاح: مقدمته مع التقييد: ص١٢٠-١٢١، والنووي: إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق: ٢٩١/١.

[٣] النووي: شرح صحيح مسلم: ١٢٦/١.

"الإبريز" شيخه فقال له: ليس بحديث، وذكره من جهة الكشف لأنه لا دراية له بعلم الحديث، وقوله حجة على غيره، لأنه قطب – رضي الله تعالى عنه – كما صرح به صاحب الإبريز المذكور"[1]. ومن الأحاديث التي صُحِّحتْ بالكشف حديث «أصحابي كالنجوم، بأيِّهم اقتديتم اهتديتم» فقد قال الشعراني: "وهذا الحديث وإن كان فيه مقال عند المحدثين فهو صحيح عند أهل الكشف"[2].

قال الشيخ الألباني عقبه: "باطل وهراء لا يُلتفت إليه، لأن تصحيح الأحاديث عن طريق الكشف بدعة صوفية مقيتة، والاعتماد عليها يؤدِّي إلى تصحيح أحاديث باطلة لا أصل لها كهذا الحديث، لأن الكشف أحسن أحواله – إن صح– أن يكون كالرأي، وهو يخطئ ويصيب، وهذا إن لم يداخله الهوى"[3].

وزاد الدكتور المرتضى فقال: "وكذلك يؤدي إلى تضعيف أحاديث صحيحة؛ فيُحِلّ الحرام، ويحرِّم الحلال"[4]. والحديث رُوِيَ عن عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وأبي هريرة وجابر وابن عباس وأنس وجواب بن عبيد الله – ﷺ– خرجها ابن حجر[5] والألباني.

وخلاصة القول فيه: إن مجموع طرق هذا الحديث تسع طرق، في خمس منها إما كذاب، أو متهم بالكذب، وفي ثلاثة أخرى مَنْ وُصِفَ بكونه متروكاً، والطريق التاسع فيه مجهولان، فهو ضعيف جداً.

---

[1] انظر: علي حوارزم ابن العربي براد المغربي الفاسي: جواهر المعاني وبلوغ الأماني في فيض سيدي أبي العباس التيجاني: ٧١/٢.

[2] الشعراني: الميزان الكبرى: ٣٠/١.

[3] الألباني: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: ٧٨/١ رقم ٥٨، وحكم عليه بالوضع.

[4] المرتضى: مناهج المحدثين: ص٣١.

[5] ابن حجر: التلخيص الحبير: ١٩٠/٤، والكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف: ص٩٤.

٣- تصديق النبي ﷺ له في المنام:

روى الإمام مسلم بسنده عن علي بن مسهر قال: سمعتُ أنا وحمزة الزيَّات من أبان بن أبي عيَّاش نحواً من ألف حديث، قال علي: فلقيتُ حمزة فأخبرني أنه رأى النبي ﷺ في المنام، فعرض عليه ما سمع من أبان، فما عرف منها إلاَّ شيئاً يسيراً خمسة أو ستة[1].

لا عبرة بمثل هذا المنام في الحكم على الأحاديث عند أهل العلم بالحديث، وقد حكى القاضي عياض إجماع العلماء على ذلك، قال: "هذا ومثله استئناس واستظهار على ما تقرر من ضعف أبان، لا أنه يقطع بأمر المنام، ولا أنه تبطل بسببه سنةٌ ثبتت، ولا تثبت به سنة لم تثبت، وهذا بإجماع العلماء"[2].

وأبطل من هذا ما ذكره الشعراني عن أبي المواهب الشاذلي، قال: "قابلتُ رسول الله ﷺ، فسألته عن الحديث المشهور: «اذكروا الله حتى يقولوا مجنون»، وفي صحيح ابن حبان: «أكثروا من ذكر الله حتى يقولوا مجنون»، فقال ﷺ: "صدق ابن حبان في روايته[3]، وصدق راوي "اذكروا الله" فإني قلتهما معاً، مرةً قلتُ هذا، ومرةً قلتُ هذا"[4].

٤- تأييد استخارة شخصٍ لإحدى درجات الحديث:

وكذلك إذا استخار شخصٌ لكي يعرف هل حديث كذا صحيح، أم ضعيف، أم موضوع؟ فخرجت استخارته مثلاً لإحدى تلك الدرجات، فاستخارته تلك لا تجعل الحديث الصحيح ضعيفاً، أو الحديث الضعيف صحيحاً، فاستخارته يمكن أن تكون حجةً له أوعليه، ولكنها لا تكون دليلاً قطعياً عاماً ملزماً للجميع. مثله مثل من استخار للزواج

---

[1] مسلم: مقدمة صحيحه: ٢٥/١.

[2] نقله النووي في شرح صحيح مسلم: ١١٥/١.

[3] الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان: ٩٣/٢ رقم ٨١٤. وأخرجه الحاكم في المستدرك: ٤٩٩/١ وأحمد في المسند: ٦٨/٣، وابن عدي في الكامل: ٩٨٠/٣. وإسناده ضعيف لأن فيه درَّاجاً، وذكره الشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: ٨/٢ رقم٥١٧.

[4] الشعراني: الطبقات الكبرى: ٦٨/٢.

من امرأة مثلاً، فخرجت استخارته مؤيدةً لزواجه منها، فاستخارته هذه ليست حجة أو ملزمة لتلك المرأة أو لأهلها، خاصة إذا كانت مخطوبة لشخص، أو لها ميل إلى رجل آخر.

خلاصة البحث:

توصل البحث في آخر المطاف إلى أن أسباب الضعف الشديد للحديث خمسة أسباب، وهي:

١- أن يكون أحد رواته متصفاً بالكذب أو الوضع.

٢- أو يكون متهماً بالكذب أو الوضع.

٣- أو يكون فاسقاً.

٤- أو يكون الحديث شاذاً أو منكراً.

٥- أو يكون الحديث معلولاً بعلة قادحة، خفيةً كانت أو ظاهرةً.

وترتب على ذلك أن الحديث الموضوع، والحديث المتروك، والحديث المنكر، والحديث الشاذ بأنواعه: المدرج، والمقلوب، والمضطرب، والمصحف، والمحرف، والحديث المعلول، كل هذه الأنواع لا ترتقي إلى "الحسن لغيره".

وأما الأحاديث التي ترتقي من مرتبة أدنى إلى مرتبة أعلى، هي الأحاديث الحسنة، والأحاديث الضعيفة التي يكون ضعفها خفيفاً، واكتشف البحث أن أسباب الضعف الخفيف ثلاثة، وهي:

١) سوءُ حفظ أحد رواته كحديث المختلط والمتلقن وغيرهما ممن وصف بسوء الحفظ.

٢) سقطٌ في سنده سواء أكان ظاهراً كما في الحديث المعلق، والمرسل، والمعضل، والمنقطع، أو كان خفياً كما في المدلس، والمرسل الخفي.

٣) جهالة عدالته كحديث مجهول العين، ومجهول الحال (المستور)، والمبهم.

كما اكتشف البحث أن طرق ترقية الحديث الضعيف أربعة، وهي:

١- تعدد طرقه: وهذه الطريقة هي الوحيدة توجد في كتب مصطلح الحديث، والتي اتفق عليها أئمة الحديث. وزدت عليها الطرق الثلاث الآتية:

٢- تلقي الأمة للحديث بالقبول.

٣- موافقة ظاهر القرآن للحديث.

٤- تقوية الحديث الضعيف أو العكس، بالمكتشفات العلمية الحديثة.

كما توصَّل البحث إلى أن هناك طرقاً أخرى اعتبرها بعض العلماء صالحة لترقية الحديث الضعيف، وهي غير صالحة عند الباحث، وهي:

١- استدلال المجتهد بالحديث.

٢- تأييد الكشف الصوفي له.

٣- تصديق النبي ﷺ له في المنام.

٤- تأييد استخارة شخصٍ لإحدى درجات الحديث.

هذا ما توصَّل إليه البحث من أسباب ضعف الحديث الخفيف وأسباب الضعف الشديد، وما ترتب عليها من ترقية أحاديث وعدم ترقية أحاديث.

مصادر ومراجع البحث:

١) ابن أبي عاصم، أبو بكر أحمد بن عمرو بن الضحاك الشيباني، **السنة**، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ.

٢) ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني، **مجموع الفتاوى**، تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي، مكتبة ابن تيمية، الرياض، ط٢، وبدون سنة النشر.

٣) ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي، **الصحيح**، وهو بترتيب ابن بلبان، علاء الدين أبي الحسن علي بن بلبان بن عبد الإله الفارسي الحنفي الفقيه النحوي بعنوان **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان**، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

٤) ابن حجر، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن محمود بن حجر العسقلاني، **التلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير**، تحقيق السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، المدينة المنورة، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.

٥) ابن حجر، **نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح الأثر**، تعليق وشرح الشيخ صلاح محمد محمد عويضة، دار الكتب العلمية بيروت، دون تاريخ.

٦) ابن حجر، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، نشر وتوزيع دار الإفتاء، الرياض، د. ط، د. ت.

٧) ابن حجر، **القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد**، تحقيق عبد الله محمد الدرويش، اليمامة، ط١، د. ت.

٨) ابن حجر، **الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف**، (مع تَنْزيل الآيات ... شرح شواهد الكشاف لمحب الدين آفندي)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

٩) ابن حجر، **نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار**، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة المثنى ببغداد، ١٤٠٦هـ.

١٠) ابن حزم، **الإحكام في أصول الأحكام**، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤٠٤هـ.

١١) ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي الظاهري، **المحلى**، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، د. ط، د. ت.

١٢) ابن رجب، أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن بن محمد بن مسعود السلامي البغدادي ثم الدمشقي، **شرح علل الترمذي**، تحقيق د/ نور الدين عتر، د. بلد النشر، دار الملاح، د. ط، د. ت.

١٣) ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الهاشمي أبو عبد الله البصري الزهري، **الطبقات الكبرى**، دار صادر ببيروت، بدون تاريخ النشر والطبعة.

١٤) ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الكردي الشهرزوري، صيانة صحيح مسلم **من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط**، تحقيق موفق عبد الله عبد القادر، دار الغرب الإسلامي ببيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ.

١٥) ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الكردي الشهرزوري، **المقدمة مع التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح** لزين الدين العراقي، دار الحديث، بيروت، د. ط، د. ت.

١٦) ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، وزارة الأوقاف، المملكة المغربية، د. ط، د. ت.

١٧) ابن عدي، أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله الجرجاني، **الكامل في ضعفاء الرجال**، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٨٥م.

١٨) ابن العربي، محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أحمد المعافري المالكي، **عارضة الأحوذي بشرح سنن الترمذي**، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط، د. ت.

١٩) ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، السعادة، بيروت، د. ط، ١٣٧٤هـ.

٢٠) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، **اختصار علوم الحديث** = الباعث الحثيث لأحمد شاكر.

٢١) ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني، **السنن**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر بيروت، د. ط، د. ت.

٢٢) أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني، **السنن**، تحقيق عزت عبيد الدعاس وزميله، دار الحديث بحمص، ط١، ١٩٧٦م.

٢٣) أبو داود الطيالسي، سليمان بن داود بن الجارود الفارسي البصري، **المسند**، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.

٢٤) أحمد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، **المسند**، دار الفكر العربي ببيروت، بدون تاريخ.

٢٥) أحمد شاكر، **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط٣، ١٩٧٩م.

٢٦) الألباني، محمد ناصر الدين، **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، المكتب الإسلامي، بيروت، د. ط، د. ت.

٢٧) الألباني، محمد ناصر الدين، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**، المكتب الإسلامي، بيروت، د. ط، د. ت.

٢٨) الأمير الصنعاني، محمد بن إسماعيل، **سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام**، مكتبة الرسالة الحديثة، بدون تاريخ.

٢٩) البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفي، **التاريخ الكبير**، تحقيق السيد هاشم الندوي، دار الفكر، بدون تاريخ.

٣٠) البقاعي، أبو الحسن برهان الدين إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي المصري الشافعي، **النكت الوفية بما في شرح الألفية**، رسالة ماجستير تقدم بها خبير خليل عبد الكريم إلى الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٣١) البوصيري، شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل الكناني، **مصباح الزجاجة بزوائد سنن ابن ماجه**، تحقيق محمد المنتقي الكشناوي، دار العربية ببيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.

٣٢) البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، **السنن الكبرى**، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز بمكة، ١٩٩٤م.

٣٣) البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، **المدخل إلى السنن الكبرى**، تحقيق د. ضياء الرحمن الأعظمي، نشر دار الخلفاء للكتاب الإسلامي بالكويت، ط١، ١٤٠٤هـ.

٣٤) الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة السلمي، **السنن**، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون رقم الطبعة وسنة النشر.

٣٥) التهانوي، ظفر أحمد العثماني، **إنهاء السكن إلى من يطالع إعلاء السنن**، طبع تحت إشراف الشيخ أشرف علي التهانوي، بدون تاريخ النشر والمكان والطبعة.

٣٦) الحازمي، زين الدين أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان بن موسى بن عثمان بن حازم الهمداني الشافعي نزيل بغداد، **الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار**، تصحيح راتب حاكمي بحمص، ط١، ١٩٦٦م.

٣٧) الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، **المستدرك على الصحيحين**، دار الكتاب العربي، بيروت.

٣٨) الخطابي، حمد بن محمد بن إبراهيم البُسْتِي، **معالم السنن**، مطبوع مع مختصر المنذري وتهذيب ابن القيم لسنن أبي داود، مطبعة أنصار السنة المحمدية بالقاهرة، ١٣٦٧هـ.

٣٩) الخطيب، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، تحقيق د/ محمود الطحان، المعارف بالرياض، ط١، ١٤٠٣هـ.

٤٠) الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود، **السنن**، تحقيق السيد عبد الله هاشم اليماني، حديث إكادمي باكستان.

٤١) الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن، **السنن**، تحقيق فواز أحمد زمرلي وزميله، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

٤٢) الزرقاني، محمد بن عبد الباقي بن يوسف، **شرح الموطأ**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ.

٤٣) الزركشي، محمد بن عبد الله بن بهادر أبو عبد الله بدر الدين، **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، تحقيق زين العابدين بلا فريح، رسالته في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٤٤) السندي، أبو الحسن نور الدين بن عبد الهادي، **حاشيته على سنن ابن ماجه**، دار الجيل، بيروت.

٤٥) السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق الخضيري الشافعي، **تدريب الراوي شرح تقريب النواوي**، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، دون تاريخ.

٤٦) السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق الخضيري الشافعي، **الدر المنثور في التأويل بالمأثور**، بيروت: دار الفكر، بدون رقم الطبعة، ١٩٩٣م.

٤٧) الشعراني، عبد الوهاب بن أحمد بن علي بن أحمد بن محمد بن زرقا بن موسى بن أحمد التلمساني المصري الصوفي، **الميزان الكبرى**، شركة مكتبة ومطبعة المثنى، بغداد، ١٤٠٦هـ.

٤٨) الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب، **المعجم الكبير**، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، وزارة الأوقاف، بغداد، ط١، ١٤٠٠هـ.

٤٩) الطيبِي، حسين بن محمد، **الخلاصة في أصول الحديث**، تحقيق صبحي السامرائي، ديوان الأوقاف ببغداد، ١٣٩١هـ.

٥٠) العجلوني، إسماعيل بن محمد الجراحي، **كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس**، مؤسسة مناهل العرفان، بيروت، دون تاريخ.

٥١) العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد، **الضعفاء الكبير**، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.

٥٢) علي حوارزم ابن العربي براد المغربي الفاسي، **جواهر المعاني وبلوغ الأماني في فيض سيدي أبي العباس التيجاني**، دار الفكر، بيروت، دون تاريخ.

٥٣) الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، **المستصفى من علم الأصول**، طبع بولاق، مصر، ط١، ١٣٢٢هـ.

٥٤) محمد المبارك عبد الله، **الناقد الحديث في علوم الحديث**، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده بالأزهر، ط١، ١٩٦١م.

٥٥) المرتضى الزين أحمد، **مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة**، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٩٩٤م.

٥٦) مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، **الصحيح**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٥٤م.

٥٧) المناوي، زين الدين عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن زين العابدين الحدادي القاهري الشافعي، **شرح الجامع الصغير**، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٣٩١هـ.

٥٨) النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف بن مري الشافعي الدمشقي، **إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق**، تحقيق عبد الباري فتح الله، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة.

٥٩) النووي، **التقريب** = تدريب الراوي للسيوطي

٦٠) النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف بن مري الشافعي الدمشقي، **شرح صحيح مسلم**، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ النشر والطبعة.

مصطلح "ليِّن الحديث" عند المحدِّثين

د. إروان سنتري ذو القواعد[1]

فإن مصطلح اللين من مصطلحات الجرح والتعديل التي شاع استخدامه عند المحدثين القدامى، ولذلك للوصف على الراوي المتصف بصفة معنية وهي الضعيف الذي لا يكون ضعفه شديدا كما أشار إليه الحافظ الدارقطني. ويدلّ على ذلك أيضا ترتيب بعض العلماء إياه في أخف رتبة من مراتب ألفاظ الجرح، ولكن عند النظر في استخدامات العلماء السابقين له وجدنا أنه قد يدل على مدلولات أخرى غير المدلول الذي شاع فهمه بين الناس. هذا البحث سيحاول إبراز تلك الاستخدامات والكشف عن تلك المدلولات، وذلك باستخدام المنهج الاستنباطي في تتبع استخدامات المحدثين الأوائل له.

المقدمة

فإن معرفة أحوال رواة الحديث جرحا وتعديلا من الأمور الأساسية عند المسلمين حتى يتوقف عليها الحكم على حديث نبيهم ﷺ صحة وضعفا، ويدل على ذلك قول الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ) في مقدمة كتابه الجرح والتعديل: "فلما لم نجد سبيلاً إلى معرفة شيء من معاني كتاب الله ولا من سنن رسول الله ﷺ إلا من جهة النقل والرواية وجب أن نميّز بين عدول الناقلة والرواة وثقاتهم وأهل الحفظ والثبت والإتقان منهم، وبين أهل الغفلة والوهم وسوء الحفظ والكذب واختراع الأحاديث الكاذبة"[٢]. وقال الإمام علي بن المديني (ت٢٣٤هـ): "التفقه في معاني[٣] الحديث نصف العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم"[٤].

---

[١] محاضر في كلية دراسات القرآن والسنة، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية.

[٢] ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، **تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل**، ج١، ص٥.

[٣] وكان في النسخة المطبوعة بلفظ "معاد" أي بالدال، لعله خطأ مطبعي، لأنه لا يفهم من ذلك معنى، ولعل اللفظ الصحيح هو "معاني".

[٤] الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر البغدادي، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، ج٢، ص٢١١.

وقال الإمام الحاكم (ت٤٠٥هـ): "فلولا الإسناد، وطلب هذه الطائفة له، وكثرة مواظبتهم على حفظه لدرس منار الإسلام، ولتمكن أهل الإلحاد والبدع فيه بوضع الأحاديث وقلب الإسناد، فإن الأخبار إذا تَعَرَّتْ عن وجود الأسانيد فيها كانت بُتراً"[1]. وهناك نصوص أخرى كثيرة تدلّ على أهمية هذا العلم مما لا يسعفنا المجال لذكرها، واكتفينا هنا بإيراد هذه النصوص فقط[2].

ولكون البيان عن أحوال الرواة يتطلب إلى استخدام وسيلة، وهي الألفاظ، وقد وجدنا أن هناك ألفاظا مختلفة وعبارات شتى استعملها المحدثون في بيان أحوال الرواة.

وغالباً أن تلك الألفاظ والعبارات تتناسب مع أحوال الرواة من العدالة والضبط أو عكس ذلك.

ثم إن تلك الألفاظ قد بدأت من جمل يسيرة وألفاظ معدودة، وجعلت تكثر على مرور الأيام حتى تصبح رصيدا هائلامنها. وكان من تلك الألفاظ ما هو جمل وألفاظ واضحة المعنى محددة الدلالة، لأنها إما ألفاظ مشهورة متداولة كثيرة الاستعمال، أو ما يُعْرَف بالمقايسة، أو أنها ما هو اصطلاح عام، ومنها ما هو ألفاظ غامضة الدلالة، إما لقلة الورود، أو نادرة الاستعمال، أو أنها من المصطلحات الخاصة ببعض النقاد، أو هي من الألفاظ التي يتنازع فيها بين جرح أو تعديل. نعم وقد ترد ألفاظ عن ناقد واحد مجموعة في لفظ واحد لا يمكن وضع فواصل واضحة ليتبين معناه.

لذلك قال الإمام الذهبي (ت٧٤٨هـ): "ثم نحن نفتَقِرُ إلى تحرير عباراتِ التعديلِ

ومعنى كلام ابن المديني أن النصوص الشرعية نُقلت إلينا بواسطة الرجال، ولا يمكن العمل بأي نص حتى تُعرف ثقة الناقل. فعلى هذا تكون معرفة الرجال نصف العلم، والنصف الآخر هو متون النصوص الشرعية المنقولة إلينا بالأسانيد.

[1] الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، **معرفة علوم الحديث**، تحقيق: السيد معظم حسين، ص٦.

[2] ومن ذلك ما قاله الإمام ابن حبان (ت٣٥٤هـ): "إذ لا يتهيأ معرفة السقيم من الصحيح، ولا استخراج الدليل من الصريح، إلا بمعرفة ضعفاء المحدثين وثقاتهم". ابن حبان، محمد بن حبان البستي، أبو حاتم، **المجروحين**، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ج١، ص٤.

والجرح وما بين ذلك من العباراتِ المُتَجَاذَبَة، ثم أَهَمُّ من ذلك أن نَعلمَ بالاستقراءِ التامِّ عُرْفَ ذلك الإمامِ الجِهْبِذ، واصطلاحَه، ومقاصِدَه، بعباراتِه الكثيرة"[1].

المبحث الأول: مصطلح اللين:

فإن مصطلح اللين من مصطلحات الجرح والتعديل التي كثر استخدامه من العلماء المتقدمين. ومنهم يحيى بن معين، والبخاري، وأبو حاتم، وأبو زرعة غيرهم كما سيأتي قريبا، ولكن لم يرد منهم من أفصح على دلالته عند استعماله. ولما جاء الدارقطني (ت٣٨٥ﻫ) في القرن الرابع أفصح عن دلالته حينما سأله تلميذه الحافظ حمزة بن يوسف السهمي (ت٤٢٧ﻫ) عنه فقال: "إذا قلت: "فلان لين" أيش تريد به؟ قال: "لا يكون ساقطاً متروك الحديث، ولكن يكون مجروحاً بشيء لا يسقط عن العدالة"[2]. ولعّل الدارقطني هو أول من أفصح عن دلالته.

وقد أصبح إفصاح الدارقطني على مدلوله قولا مقبولا لدى علماء المسلمين، وخاصة الذين جاؤوا بعده، وأصحبوا يستعملونه ويتناقلونه ويحكمون على الرواة به. ولكن لما جاء الحافظ ابن حجر في القرن الثامن الهجرى جعل له مدلولا آخر في كتابه "تقريب التهذيب" غير المدلول الذي وضحها الدارقطني، حيث إن مدلوله عنده هو: الراوي القليل الحديث الذي لم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، ولم يتابع[3]. ولا مشاحة في الاصطلاح.

سنحاول في هذا البحث تتبع استخدامات الأئمة لهذا اللفظ ونتحقق من دلالته عندهم ونرى صحة تفسير الدارقطني له وكذاك قيوده التي وضعها الحافظ ابن حجر. وقبل أن نشرع في ذلك نعرض الآن التعاريف له لغةً واصطلاحاً.

---

[1] الذهبي، محمد بن أحمد، أبو عبد الله، **الموقظة في علم مصطلح الحديث**، ص٨٢.

[2] الدارقطني، علي بن عمر، أبو الحسن، **سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ**، ص٧٢.

[3] المصدر نفسه.

المبحث الثاني: تعريف "اللين" لغة واصطلاحاً:

و"اللِّينُ" في اللغة: ضِدُّ الخُشونة، يقال في فِعْل الشيء اللَّيِّن: لانَ الشيءُ يَلِـينُ لِيْنـاً، ولَيَاناً، وتَلَيَّن، وشيءٌ لَيِّنٌ ولَيْنٌ مخفف منه، والجمع أَلْيِناءُ[1]، وقال لانَ يَلينُ لِينـاً ولَيانـاً، بالفتح، وتَلَيَّنَ، فهو لَيِّنٌ ولَيْنٌ، كَمَيِّتٍ ومَيْتٍ، أو المُخَفَّفَةُ في المَدْحِ خاصَّةً[2]. وتكـون في الجواهر والأعراض.

وقد جاءت هذه الكلمة في القرآن الكريم مرة واحدة، وهي في قول الله تعالى لموسى وهارون عليهما السلام حين أمرهما أن يكلما فرعون: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾[3].

قال الماوردي (ت٤٥٠هـ) في تفسيره: لطيفاً رقيقاً[4]. وقال الشنقيطي (ت١٣٩٣هـ): ﴿قَوْلًا لَّيِّنًا﴾[5] "أي كلاماً لطيفاً سهلاً رقيقاً، ليس فيه ما يغضب وينفر".[6] وقال السـعدي (ت١٣٧٦هـ): ﴿فَقُولا لَهُ قَوْلاً لَّيِّنًا﴾ "أي: سهلا لطيفا، برفق ولين وأدب في اللفظ مـن دون فحش ولا صلف، ولا غلظة في المقال، أو فظاظة في الأفعال"[7].

وليس كلمة "لِينَةٍ" التي في قوله تعالى: ﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَىٰ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيُخْزِيَ الْفَاسِقِينَ﴾[8] من قبيل كلمة اللين، لأن أصله كلمة كلمة اللونة أو اللون كما أفاده الرازي[1].

---

[1] ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، **لسان العرب**، ج١٣، ص٩٣-١٩٤.

[2] الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، **القاموس المحيط**، ج٣، ص٣٦٥.

[3] سورة طه، آية٤٤.

[4] الماوردي، علي بن محمد بن حبيب البصري، أبو الحسن، **النكت والعيون**، ج٣، ص٤٠٥.

[5] سورة طه، آية٤٤.

[6] الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد بن المختار، **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، ج٤، ص١٥.

[7] السعدي، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله بن ناصر آل سعد، **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**، ص٥٩٢.
ص٥٩٢.

[8] سورة الحشر، آية ٥.

وقد جاءت هذه اللفظة في الحديث في عدة أماكن، منها قوله ﷺ في صفة الخوارج: «يتلون كتاب الله لينا»[2] أي سَهْلا على ألسنتهم.

وقوله ﷺ: «حرم على النار كل هين لين سهل قريب من الناس»[3].

قال المناوي (ت١٣٠١هـ) في شرح هذا الحديث: "لين" مخفّف لين بالتشديد، على فعيل من اللين، ضدّ الخشونة. قيل: يطلق على الإنسان بالتخفيف، وعلى غيره على الأصل. قال ابن الأعرابي: يمدح بهما مخففين، ويذم بهما مثقلين"[4].

وأما معناه من حيث الاصطلاح، فلم يجد الباحث له تعريفا معينا عند العلماء السابقين، وإنما لكل إمام في استعماله مذهب، وسوف يحاول الباحث بعد عرض نماذج لاستعمال الأئمة السلف لهذا المصطلح أن يأتي بتعريفه إن شاء الله .

المبحث الثالث: مصطلح "اللين" عند المحدثين:

بعد أن استعرضنا تعاريف مصطلح اللين لغة واصطلاحا، يحسن الآن أن نستعرض استخدامات العلماء القدامي له ليتضح لنا مرادهم له.

---

[1] قال الرازي: "أصل لينة لونة، فذهبت الواو لكسرة اللام، وجمعها ألوان، وهي النخل كله سوى البرني والعجوة، وقال بعضهم: اللينة النخلة الكريمة، كأنهم اشتقوها من اللين وجمعها لين. الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي فخر الدين، **مفاتح الغيب للرازي**، ج١٥، ص٢٩٥.

[2] أخرجه ومسلم، مسلم بن الحجاج، أبو الحسين القشيري النيسابوري، **الجامع الصحيح**، كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم، ج١، ص٤٧١، رقم١٠٦٤.

[3] أخرجه أحمد، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، أبو عبد الله، **المسند**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ج١، ص٤١٥، رقم٣٩٣٨؛ وأبو نعيم الأصفهاني، أحمد بن عبد الله، **حلية الأولياء وطبقة الأصفياء**، المصدر السابق، ج٢، ص٣٥٦؛ والطبراني، سليمان بن أحمد، أبو القاسم، **المعجم الأوسط**، ج١، ص٢٥٦، رقم٨٣٧؛ وابن شاهين، **حديث عمر بن أحمد بن شاهين**، المصدر السابق، ج١، ص٤٢. وقد أخرج الترمذي الحديث بدون لفظ "لين" من حديث عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «ألا أخبركم بمن يحرم على النار أو بمن تحرم عليه النار؟ على كل قريب هين سهل». وقال الترمذي: "هذا حديث حسن غريب". الترمذي، **السنن**، المصدر السابق، كتاب صفة القيامة والرقائق والورع عن رسول الله ﷺ، باب منه، ج٤، ص٦٥٤، رقم ٢٤٨٨. وحكم الألباني الحديث بالصحة. الألباني، **صحيح وضعيف الجامع الصغير وزيادته**، ج١٢، ص٣٩٣.

[4] المناوي، عبد الرؤوف، **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، ج٣، ص١٠٥.

عند يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ)[١]

حيث إن الإمام يحيى بن معين من كبار النقاد الأوائل الذين سبقوا بالكلام في الرجال، واختاروا اصطلاحات خاصة لهم، فناسب أن نقف على استخدامه لهذا الاصطلاح، وإرادته باستعماله.

وبعد ما تصفحنا كتب الرجال وكتب الجرح والتعديل ما وجدنا أنه يستخدم هذا المصطلح كثيرا في الرواة. ووجدنا أنه قد قاله مرة في سهيل بن أبي صالح السمان، فقال: "صويلح، وفيه لين"[٢]. وقد وردت منه عدة أقوال فيه، منها ما قال في ترجمة أبي صالح والد سهيل: "أبو صالح السمان كان له ثلاثة بنين: سهيل بن أبي صالح، وعباد بن أبي صالح، وصالح بن أبي صالح كلهم ثقة"[٣]، ومنها: "لم يزل أصحاب الحديث يتقون حديث سهيل"[٤]، ومنها: "ليس بذاك"، ومنها أنه قال مرة: "ضعيف"، ومنها: "ليس حديثه بحجة"[٥].

تبين من هذه النقول عن الإمام ابن معين أنه قصد بقوله: "فيه لين" أنه فيه ضعف خفيف.

---

[١] هو يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام، وقيل زياد بن نمار بن خيار بن بسطام المري الغطفاني، أبو زكريا البغدادي الحافظ، مولى غطفان، إمام أهل الحديث وإمام الجرح والتعديل في زمانه. أصله من الأنبار ونشأ ببغداد وسمع بها وبالحجاز والشام ومصر والنواحي. وكان مولده في سنة ثمان وخمسين ومائة، ومات بالمدينة سنة ثلاث ومائتين، وله نحو سبع وسبعين سنة. المزي، **تهذيب الكمال**، المصدر السابق، ج ٣١، ص٥٤٣-٥٤٤؛ الذهبي، **تاريخ الإسلام**، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، ص١٨٤٢؛ وابن حجر، **تهذيب التهذيب**، المصدر السابق، ج١١، ص٢٤٦.

[٢] ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن بن محمد بن مسعود الحنبلي السلامي البغدادي ثم الدمشقي، أبو الفرج، **شرح علل الترمذي**، تحقيق صبحي السامرائي، ص١٤١.

[٣] ابن معين، **التاريخ**، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، ج٣، ص١٨٢.

[٤] ابن رجب، **شرح علل الترمذي**، المصدر السابق،ص٤٣.

[٥] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، المصدر السابق، ج٤، ص٢٤٦.

ولما رجعنا إلى أقوال النقاد الآخرين في سهيل، وجدنا أن أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) قال فيه: "ما أصلح حديثه"[١]. وقد أنكر بذلك على يحيى بن سعيد في قوله: إن محمد بن عمرو أعلى من سهيل، فقال: "لم يكن ليحيى بسهيل علم، وكان قد جالس محمد بن عمرو"، قال: "وسهيل صالح". وقال أيضاً: "لم يصنع يحيى شيئاً، الناس عندهم سهيل ليس مثل محمد بن عمرو". فقيل له: "سهيل عندهم أثبت؟" قال: "نعم"[٢]. وقال سفيان بن عيينة (ت١٩٨هـ): "كنا نعد سهيل بن أبي صالح ثبتا في الحديث"[٣]. وقال أبو حاتم (ت٢٧٧هـ):"يكتب حديثه ولا يحتج به"[٤].

ووجدنا أن سبب تجريح يحيى لسهيل هو سوء حفظه، لا عدالته، لأنه قد أورده ابن رجب (ت٧٩٥هـ) في مبحث من تُكلم فيهم من قبل حفظهم في بعض ما رووا، وقد حدث عنهم الأئمة في كتاب شرح علل الترمذي[٥].

لم نقف منه يستخدم هذا المصطلح إلا في هذا الرواي، ويبدو أنه لم يكثر من استعماله في كلامه على الرجال.

عند الإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)

وقد وجدنا أن الإمام أحمد بن حنبل قد استخدم هذا المصطلح في عدد من الرواة، وإليكم نماذج استخدامه:

١- عبد الله العمري، قال المروزي: "لم يرض به"، وقال: "لين الحديث"[٦]. وورد أنه قال فيه في موضع آخر: "صالح لا بأس به، ولكن ليس مثل عبيد الله"[٧].

---

[١] المصدر نفسه.

[٢] ابن رجب، **شرح علل الترمذي**، المصدر السابق، ص٤٣.

[٣] ابن عدي، عبد الله بن محمد الجرجاني، أبو أحمد، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ج٣، ص٤٤٨.

[٤] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، المصدر السابق، ج٤، ص٢٤٦.

[٥] ابن رجب، **شرح علل الترمذي**، المصدر السابق، ص١٤٠.

[٦] السيد أبو المعاطي النوري وآخرون، **موسوعة أقوال الإمام أحمد في الجرح والتعديل**، ج٢، ص٢٣٨.

[٧] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، المصدر السابق، ج٥، ص١٠٩.

وعبد الله العمري هذا لما رجعنا إلى أقوال النقاد الآخرين وجدنا أن يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ) كان لا يحدث عنه، وله عدة أقوال فيه، منها: "صويلح"[١]، ومنها: "ليس به بأس يكتب حديثه"[٢]، ومنها: "ضعيف"[٣]، وسئل مرة عنه: "ما حاله في نافع؟ قال: قال: صالح ثقة"[٤].

وورد أن عبد الرحمن بن مهدي (ت١٩٨هـ) كان يحدث عنه[٥]. وقال أبو حاتم (ت٢٧٧هـ): "رأيت أحمد بن صالح يحسن الثناء على عبد الله العمري، ويقول: عبد الله العمرى أحب إلي من عبد الله بن نافع، يكتب حديثه، ولا يحتج به"[٦]. وقال النسائي (ت٣٠٣هـ) عنه: "ليس بالقوي"[٧].

ويبدو من هذا أن أكثر الأقوال تدل على ضعفه لذلك نرى أنه ضعيف، لكن ضعفه ليس بشديد، حيث لم تصل درجة تجريحهم إلى درجة الإنكار. لهذا نرى أنه ضعيف ضعفا خفيفا. والراوي اللين عند الإمام أحمد هو الراوي الضعيف الذي لم تصل درجة ضعفه إلى ضعف شديد.

٢- عاصم بن أبي النجود، قال أحمد: "هو أستاذ أبي بكر بن عياش، ليس به بأس. وقال تلميذه المروزي: "وكأنه ليّنه"[٨]. وقال عنه مرة: "كان رجلا صالحا، قارئا للقرآن،

---

[١] المصدر نفسه.

[٢] ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، المصدر السابق، ج٤، ص١٤١.

[٣] العقيلي، محمد بن عمرو بن موسى بن حماد، **الضعفاء الكبير**، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، ج٤، ص٣٣٦.

[٤] ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، المصدر السابق، ج٤، ص١٤١.

[٥] المصدر نفسه.

[٦] المصدر نفسه.

[٧] ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، المصدر السابق، ج٤، ص١٤١.

[٨] أحمد بن حنبل، **العلل ومعرفة الرجال**، المصدر السابق، ص٧٠؛ و يوسف بن حسن بن عبد الهادي، **بحر الدم في من مدحه أحمد أو ذمه**، ص٨٠.

وأهل الكوفة يختارون قراءته، وأنا أختارها، وكان خيرا، ثقة، والأعمش أحفظ منه"[1]. وقال مرة: "ثقة، رجل صالح خير ثقة، والأعمش أحفظ منه"[2].

وأما أقوال غيره فيه؛ فقال عنه سفيان بن عيينة (ت١٩٨هـ): "في حديثه اضطراب، وهو ثقة"[3]. وقال يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ): "ليس به بأس"[4]. وقال أبو زرعة (ت٢٦٤هـ): "ثقة". وقال أبو حاتم (ت٢٧٧هـ): "صالح". وقال ابن أبي حاتم: فذكرته (قول أبي زرعة) لأبي فقال: "ليس محلّه هذا أن يقال هو ثقة، وقد تكلّم فيه ابن علية". وقال مرة: "محلّه عندي محل الصدق، صالح الحديث، ولم يكن بذاك الحافظ"[5]. وقال ابن سعد: "قالوا: وكان عاصم ثقة، إلا أنه كان كثير الخطأ في حديثه"[6].

وتبيّن من هذه الأقوال أن عاصما حَسَنٌ حاله عند أحمد وغيره، وليس بثقة عند غيرهم لخفة ضبطه قليلا. نفهم من هذا أن التليين الذي قاله تلميذه المروزي هو أنه ضعيف عنده.

عند الإمام البخاري (ت٢٥٦هـ)

وقد وقف الباحث على خمس تراجم قال فيها البخاري: لين أو لين الحديث، وهي:

١- أيوب بن عتبة، أبو يحيى قاضي اليمامة، قال البخاري: "هو عندهم لين"[7]. وكذلك قال فيه في الصغير[1].

---

[1] يوسف بن حسن بن عبد الهادي، **بحر الدم في من مدحه أحمد أو ذمه**، ص٨٠.

[2] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، المصدر السابق، ج٦، ص٣٤٠.

[3] ابن عساكر، **تاريخ مدينة دمشق**، علي الحسن بن هبة الله بة عبد الله، أبو القاسم، تحقيق محب الدين أبو سعيد عمر بن غرامة العمروي، ج٢٥، ص٢٢٤.

[4] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، المصدر السابق، ج٦، ص٣٤٠.

[5] المصدر نفسه.

[6] ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي، أبو عبد الله، **الطبقات الكبرى**، ج٦، ص٣٢١.

[7] البخاري، **التاريخ الكبير**، المصدر السابق، ج١، ص٤٢٠.

٢- أسد بن عمرو أبو المنذر البجلي، قال فيه البخاري: " صاحب رأي، لين"[٢].

٣- طلحة بن عمرو الحضرمي عن بكير المكي عن عطاء، قال فيه البخاري: "هو لين عندهم"[٣].

٤- صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري قال فيه: "لين"[٤].

٥- عبد الصمد بن حبيب الأزدي العوذي. قال فيه: "لين الحديث"[٥].

ثم لو قارنا بين قوله وبين أقوال النقاد الآخرين في أيوب بن عتبة وصالح بن أبي الأخضر وجدنا أن أقوالهم فيهما ما يلي:

١- أيوب بن عتبة، قال فيه يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ): "ليس بشيء"[٦]. وقال مرة: "لا يسوى فلسا"[٧]، وقال في موضع آخر: "ضعيف"[٨]. وروى عبد الله بن أحمد أنه قال: "كان يقال: ثلاثة كان يتقي حديثهم: محمد بن طلحة بن مصرف، وأيوب بن عتبة، وفليح، قال عبد الله له: "ممن سمعت هذا؟" قال: "من أبي كامل المظفر بن مدرك"[٩]. وقال عباس بن محمد الدوري عنه: "ليس بالقوي"[١٠]. وقال أحمد حين سأله ابنه عبد الله عنه فقال: "مضطرب الحديث عن يحيى بن أبي كثير"، فقال له ابنه: "عن غير يحيى بن أبي كثير؟"،

---

[١] البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي، **التاريخ الصغير**، ج٢، ص٧٨.

[٢] البخاري، **التاريخ الكبير**، المصدر السابق، ج٢، ص٤٩.

[٣] المصدر نفسه، ج٤، ص٣٥٠-٣٥١.

[٤] المصدر نفسه، ج٤، ص٢٧٣.

[٥] المصدر نفسه، ج٦، ص١٠٦.

[٦] المصدر نفسه، ج٢، ص٢٥٣.

[٧] العقيلي، **الضعفاء الكبير**، الصدر السابق، ج١، ص١٠٨.

[٨] المصدر نفسه.

[٩] المصدر نفسه.

[١٠] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، المصدر السابق، ج٢، ص٢٥٣.

قال: "هو على حال"[١]. وسئل أبو زرعة (ت٢٦٤هـ) عنه فقال: "ضعيف"[٢]. "ضعيف"[٢]. وقال أبو حاتم (ت٢٧٧هـ): "فيه لين، قدم بغداد و لم يكن معه كتبه، فكان يحدث من حفظه على التوهم، فيغلط، وأما كتبه في الأصل فهي صحيحة عن يحيى بن أبي كثير"[٣]. وقال النسائي (ت٣٠٣هـ): "مضطرب الحديث"[٤]. وقال ابن عدي (ت٣٦٥هـ) بعد عرض رواياته: " ولأيوب بن عتبة هذا غير ما ذكرت أحاديث. وأحاديثه في بعضها الإنكار. وهو مع ضعفه يكتب حديثه"[٥].

يبدو أن أيوب بن عتبة اتفق معظم النقاد على ضعفه حينما يروي من حفظه، ولكنهم أجازوا كتابة حديثه مما يدلّ على أن ضعفه خفيف عندهم.

٢- وأما صالح بن أبي الأخضر، قال يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ): "لا شيء"[٦]. وقال أبو زرعة (ت٢٦٤هـ): "ضعيف الحديث"[٧]. وقال أبو حاتم (ت٢٧٧هـ): "لين الحديث"[٨].

تبين من هذه الأقوال أن الرواة الذين وصفهم البخاري باللين هم ضعفاء، ولكن لم يكن ضعفهم شديدا حيث أجازوا كتابة أحاديثهم، وهو دليل على الضعف اليسير عند العلماء.

---

[١] أحمد بن حنبل، **العلل ومعرفة الرجال**، المصدر السابق، ج٣، ص١١٧.

[٢] المصدر نفسه.

[٣] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، المصدر السابق، ج٢، ص٢٥٣.

[٤] المصدر نفسه، ج١، ص١٥.

[٥] ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، الصدر السابق، ج١، ص٣٥٣.

[٦] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، المصدر السابق، ج٤، ص٣٩٤.

[٧] المصدر نفسه.

[٨] المصدر نفسه.

عند الإمام أبي زرعة (ت٢٦٤هـ)

وأما الإمام أبو زرعة فقد وردت منه استخداماته الكثيرة لهذا المصطلح. والأمثلة لذلك أنه لما سُئل عن سالم بن دينار فقال: "لين الحديث"[1]. وكذلك قال في أشعث بن سوار: "لين"[2]. وكذا في حماد بن واقد[3].

ولو قارنا بين قوله وأقوال غيره فيهم وجدنا أن يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ) قال:"ثقة"[4]. وقال أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) قال في سالم بن دينار: "أرجو أن لا يكون به بأس، لم يكن عنده إلا شيء يسير من الحديث"[5]. وقال الذهبي (ت٧٤٨هـ): "فيه ضعف ما"[6].

يبدو من هذه الأقوال أن سالم بن دينار كان مختلفا فيه، فرآه يحيى ثقة، ورآه أحمد لا بأس به.

وأما أشعث بن سوار الأثرم فقال يحيى بن سعيد القطان (ت١٩٨هـ) عنه: "أشعث بن سوار دون حجاج بن أرطاة، ودون محمد بن إسحاق"، وقال عمرو بن علي الصيرفي (ت٢٤٩هـ): "كان يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي لا يحدثان عن أشعث بن سوار"[7]. وضعفه يحيى[8]، وأحمد[9]، والنسائي[1]. وأما أبو حاتم (ت٢٧٧هـ) فقال فيه: "هو

---

[1] المصدر نفسه، ج٤، ص١٨٠.

[2] المصدر نفسه، ج٢، ص٢٧١.

[3] المصدر نفسه، ج٣، ص١٥٠.

[4] المصدر نفسه

[5] المصدر نفسه، ج٤، ص١٨٠.

[6] الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، ج٤، ص٥١١.

[7] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، المصدر السابق، ج٢، ص٢٧١.

[8] المصدر نفسه.

[9] العقيلي، **الضعفاء الكبير**، الصدر السابق، ج١، ص٣٢

"هو أمثل من محمد بن سالم، ولكنه على ذلك هو ضعيف الحديث"[2]. وقال يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ): "كوفي، لا شيء، ضعيف"[3]. وقال ابن حبان (ت٣٥٤هـ):" فاحش الخطأ، كثير الوهم"[4]. وقال ابن عدي (ت٣٦٥هـ): "لم أجد لأشعث فيما يرويه متنا منكراً، إنما في الأحايين، يخلط في الإسناد ويخالف"[5].

تدل هذه الأقوال على أن أشعث بن سوار ضعيف عند الجميع، ويبدو من كلام ابن عدي أنه قد حصل في بعض أحاديثه غلط. ولعله هو السبب لتضعيف النقاد إياه.

وأما حماد بن واقد فقال فيه يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ): "ضعيف"[6]. وقال فيه أبو حاتم (ت٢٧٧هـ): "ليس بقوي، لين الحديث، يكتب حديثه على الاعتبار"[7]. وقال ابن حبان (ت٣٥٤هـ): "كثير الخطأ، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد"[8]. وقال العقيلي (ت٣٢٢هـ): "يخالف في حديثه"[9]. وقال ابن عدي (ت٣٦٥هـ): "لحماد بن واقد أحاديث، وليست بالكثيرة، وعامة ما يرويه مما لا يتابعه الثقات عليه"[10].

يبدو من هذا أنه ضعيف عند الجميع، وكان سبب ضعفه انفراده ببعض الروايات. ولكن يكتب حديثه.

وبهذا نرى أن الرجال الذين وصفهم أبو زرعة باللين رجال قد ضُعفوا، وضعفهم ليس شديدا، وهو من قبل حفظهم، وليس من قبل عدالتهم، فليسوا بمنكري الحديث إذن،

---

[1] النسائي، أحمد بن علي بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر، أبو عبد الرحمن، **الضعفاء والمتروكين**، ج١، ص٢٠.

[2] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، المصدر السابق، ج٢، ص٢٧١.

[3] المصدر نفسه.

[4] ابن حبان، **المجروحين**، الصدر السابق، ج١، ص١٧١.

[5] ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، الصدر السابق، ج١، ص٣٧٣.

[6] العقيلي، **الضعفاء الكبير**، الصدر السابق، ج١، ص٣١٢.

[7] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، المصدر السابق، ج٣، ص١٥٠.

[8] ابن حبان، **المجروحين**، الصدر السابق، ج١، ص٢٥٣.

[9] العقيلي، **الضعفاء الكبير**، الصدر السابق، ج١، ص٣١٢.

[10] ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، الصدر السابق، ج٢، ص٢٤٨.

فيمكن أن يعتبر بأحاديثم.

عند الإمام أبي حاتم (ت٢٧٧هـ) [١]

وأما الإمام أبو حاتم (ت٢٧٧هـ) فقد وصف عددا من الرواة بلين الحديث كما سجل ابنه عبد الرحمن (ت٣٢٧هـ). مثل أيوب بن سويد الرملي السيباني[٢]. وعبد الرحمن بن ثروان، أبو قيس الأودي، وكان يقول فيه: "ليس بقوي، هو قليل الحديث، وليس بحافظ"، قيل له: "كيف حديثه؟ قال: صالح، هو لين الحديث"[٣]. والنضر بن معبد أبو قحذم الجرمي الجرمي الأزدي قال فيه: "لين الحديث يكتب حديثه"[٤].

ويبدو من تصرف أبي حاتم أن الرجال الذين وصفهم باللين هم في زمرة الضعفاء، ولا يرى أنهم يحتج بهم، ويرى أنه يمكن أن تكتب أحاديثهم للاعتبار.

وأما كلام غيره في هؤلاء فقال يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ) في أيوب بن سويد: "ليس بشيء"[٥]. وقال في موضع آخر: "ليس بشيء، كان يسرق الأحاديث"[٦]. وقال أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ): "ضعيف"[٧]. وقال البخاري (ت٢٥٦هـ): "يتكلمون فيه"[٨]. وقال

---

[١] هو محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي بن داود بن مهران أبو حاتم، روى عن الأنصاري، والأصمعي، وعثمان بن الهيثم المؤذن، ويحيى بن حماد، وعبيد الله بن موسى، وروى عنه أبو زرعة الرازي وأبو زرعة الدمشقي وغيرهما. الحافظ الكبير أحد الأئمة الأعلام من أقران البخاري ومسلم. ولد في الريّ سنة خمس وتسعين ومائة، وتنقل في العراق والشام ومصر وبلاد الروم، وتوفي ببغداد سنة سبع وسبعين ومائتين. ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، المصدر السابق، ج٧، ص٢٠٤. الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، المصدر السابق، ج٢، ص٥٦٧، الزركلي، **الأعلام**، المصدر السابق، ج٦، ص٢٧.

[٢] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، المصدر السابق، ج٢، ص٢٤٩.

[٣] المصدر نفسه، ج٥، ص٢١٨.

[٤] المصدر نفسه، ج٨، ص٤٧٤.

[٥] المصدر نفسه، ج٢، ص٢٤٩؛ والعقيلي، **الضعفاء الكبير**، الصدر السابق، ج١، ص١١٣.

[٦] العقيلي، **الضعفاء الكبير**، الصدر السابق، ج١، ص١١٣.

[٧] ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، الصدر السابق، ج١، ص٣٥٩.

[٨] العقيلي، **الضعفاء الكبير**، الصدر السابق، ج١، ص١١٤.

النسائي (ت٣٠٣هـ): "ليس بثقة"[١]. وذكره ابن حبان (ت٣٥٤هـ) في الثقات وقال: كان رديء الحفظ، يتقى حديثه من رواية ابنه محمد بن أيوب عنه لأن أخباره إذا سبرت من غير رواية ابنه عنه وجد أكثرها مستقيمة"[٢].

وأما أبو قيس، فقال يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ) فيه: "ثقة، وقال: يقدم أبو قيس على عاصم"[٣]. وقال أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ): "يخالف في أحاديث"[٤]. وذكره ابن حبان (ت٣٥٤هـ) في الثقات[٥].

وأما النضر بن معبد فقال يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ) فيه: "ليس بشيء"[٦]. وقال أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) في أبي حمزة الثمالي: "ضعيف الحديث"[٧]. وقال أبو زرعة (ت٢٦٤هـ): "لين"[٨]، وقال مرة: "واهي الحديث"[٩]. وقال العقيلي (ت٣٢٢هـ) وابن عدي عدي (ت٣٦٥هـ): "لا يتابع عليه"[١٠]. وقال ابن حبان (ت٣٥٤هـ): "كان ممن ينفرد عن الثقات بالأشياء المقلوبات على قلة روايته، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، فأما عند الوفاق فإن اعتبر به معتبر فلا ضير"[١١].

يبدو من كلام غير أبي حاتم فيمن وصفهم باللين أنهم رجال ضُعفاء، ولكن ضعفهم

---

[١] النسائي، **الضعفاء والمتروكين**، الصدر السابق، ج١، ص١٦.

[٢] ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد البستي، **الثقات**، ج٨، ص١٢٥.

[٣] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، المصدر السابق، ج٥، ص٢١٨.

[٤] أحمد بن حنبل، **العلل ومعرفة الرجال**، الصدر السابق، ج١، ص٤١٢؛ والعقيلي، **الضعفاء الكبير**، المصدر السابق، ج٢، ص٣٢٧.

[٥] ابن حبان، **الثقات**،، الصدر السابق، ج٥، ص٩٦.

[٦] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، المصدر السابق، ج٨، ص٤٧٤.

[٧] أحمد بن حنبل، **العلل ومعرفة الرجال**، المصدر السابق، ج٣، ص٨٠.

[٨] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، المصدر السابق، ج٢، ص٤٥٠.

[٩] البرذعي، **سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي**، ج١، ص٢٣.

[١٠] العقيلي، **الضعفاء الكبير**، الصدر السابق، ج٤، ص٢٩١؛ وابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، الصدر السابق، ج٧، ص٢٤.

[١١] ابن حبان، **المجروحين**، الصدر السابق، ج٣، ص٥١.

ليس شديدا، وحيث أجاز بعض العلماء كتابة حديثهم، فهو دليل على الضعف الخفيف.

عند الإمام النسائي (ت٣٠٣هـ)[١]

وما وجدنا أن النسائي استخدم هذا المصطلح في الرواة إلا في راو واحد وفي كتاب واحد له وهو كتاب السنن الكبرى، وذلك في عبد الله بن عثمان بن خثيم، فقال: "لين الحديث"[٢].

والراوي لما رجعنا إلى كلام الأئمة الآخرين فيه وجدنا أن يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ) قال فيه: أحاديثه ليست بالقوية[٣]. وقال مرة: "ثقة حجة، وأحاديثه أحاديث حسان مما يجب أن أن يكتب"[٤]. وذكره البخاري (ت٢٥٦هـ) في التاريخ الكبير ولكن سكت عنه[٥]. وقال أبو أبو حاتم (ت٢٧٧هـ): **"**ما به بأس صالح الحديث"[٦]. وقال العجلي(ت٢٦١هـ): **"**ثقة"[٧]. وذكره ابن حبان (ت٣٥٤هـ) في الثقات وقال: **"**كان يخطئ"[٨]. وقال العقيلي (ت٣٢٢هـ): "كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عن ابن خثيم"[٩].

ويبدو من هذه النقول أن الراوي قد اختلف في توثيقه، فبعضهم وثقه وبعض آخر ضعفه، ويبدو من ذلك أن سبب تضعيفه أنه كان يخطئ كما ذكره ابن حبان. فنفهم من

---

[١] هو أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر بن دينار أبو عبد الرحمن النسائي القاضي الحافظ شيخ الاسلام. صاحب كتاب السنن، ولد سنة خمس عشرة ومائتين وتوفي سنة ثلاث وثلاث مائة. الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، المصدر السابق، ج٣، ص٦٩٨-٧٠١، ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، المصدر السابق، ج١، ص٣٢.

[٢] النسائي، أحمد بن علي بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر، أبو عبد الرحمن، **السنن الكبرى**، ج٥، ص٤٢٧.

[٣] ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، الصدر السابق، ج ٤، ج١٦١.

[٤] المصدر نفسه.

[٥] البخاري، **التاريخ الكبير**، المصدر السابق، ج٥، ص١٤٦.

[٦] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، المصدر السابق، ج٥، ص١١١.

[٧] العجلي، **معرفة الثقات**، المصدر السابق، ج٢، ص٤٦.

[٨] ابن حبان، **الثقات**،، الصدر السابق، ج٥، ص٣٤.

[٩] العقيلي، **الضعفاء الكبير**، المصدر السابق، ج٢، ص٢٨٢.

ذلك أن الراوي لين الحديث عند النسائي الراوي الثقة الذي ورد تضعيفه لسبب من الأسباب المتعلقة بسوء الحفظ لا بالعدالة.

عند ابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ)

وأما ابن أبي حاتم فلم ينقل عنه شخصيا ما يتعلق بالرواة كما هو معروف، ولكن قد وجدنا موقفه من لفظ لين الحديث حينما تكلم عن أنواع الرواة فقال: "إذا أجابوا في الرجل بلين الحديث فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتبارا"[١]. وقال عقب ذلك: "وإذا قالوا ليس بقوي فهو بمترلة الأولى في كتبه حديثه إلا أنه دونه، وإذا قالوا: ضعيف الحديث فهو دون الثاني لا يطرح حديثه يعتبر به"[٢].

فبهذا وجدنا أن موقفه من الرواة الموصوفين بلين الحديث أنهم من الضعفاء، ولكن ضعفهم ليس شديدا، ويمكن أن يعتبر بأحاديثهم، فهم فوق من يترك حديثهم كليا.

فمن استخدامات النقاد الأوائل تبين لنا أنهم قد بدأوا باستخدام لفظ اللين في الحكم على الرواة، وهو عندهم وصف يدل على ضعف الراوي، ولكن ذلك الضعف ليس لأجل الطعن في عدالة الراوي، بل كان بسبب سوء حفظه، وكذلك نجد أنه لم يفصح أحد منهم عن معنى لفظ اللين، وأما القيود التي أتى بها الحافظ ابن حجر في رواة اللين فلم تكن موجودة عند تصرفاتهم، اللهم إلا ما فُهم من تصرفات أبي حاتم الرازي حيث قال في عبد الرحمن بن ثروان، أبو قيس الأودي: "ليس بقوي، هو قليل الحديث".

عند ابن عدي (ت٣٦٥هـ)[٣]

وابن عدي حيث إنه من النقاد المحققين للرجال نرى من المستحسن أن نطلع على استخدامه لهذا المصطلح. وقد وجدنا أنه استخدم هذا اللفظ لعدد من الرواة، منهم:

---

[١] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، المصدر السابق، ج٢، ص٣٧.

[٢] المصدر نفسه.

[٣] هو الإمام الحافظ الكبير أبو أحمد عبد الله بن عدى بن عبد الله بن محمد ابن مبارك الجرجاني، ويعرف أيضا بابن القطان. صاحب كتاب الكامل في الجرح والتعديل، كان أحد الأعلام، ولد سنة سبع وسبعين ومائتين، توفي سنة خمس وستين. الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، المصدر السابق، ج٣، ص٩٤٠.

١- إبراهيم بن يزيد الخوزي المكي. قال: "هو لين الحديث"[١].

٢- جعفر بن أحمد بن العباس البزاز يعرف بالباشاني. قال: "كتبنا عنه ببغداد...وكان يسرق الحديث ويحدث عن من لم يرهم، ولجعفر هذا أحاديث مما أنكرت عليه، وهو عندي لين"[٢].

٣- معلى بن عبد الرحمن الواسطي[٣]. قال عنه في ترجمة عبد الحميد بن جعفر بن الحكم الأنصاري: "لين"[٤]. وقال في ترجمته بعد إيراد مروياته: "ولمعلى غير ما ذكرت من الأحاديث عمن يروي عنهم يتفرد بروايته عنهم. وأرجو أنه لا بأس به"[٥].

ولو قارنا بين قوله وأقوال غيره فيهم وجدنا أن يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ) قال في إبراهيم بن يزيد الخوزي:: "ليس بثقة، وليس بشيء"[٦]. وقال أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) "متروك الحديث"[٧]. وسئل عبد الله بن المبارك (ت١٨١هـ) عن حديث إبراهيم الخوزي فأبى أن يحدثني به. وقال: "تأمرني أن أعود في ذنب قد تبت منه؟"[٨]. وقال محمد بن المثنى: المثنى: "كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عن سفيان عن إبراهيم الخوزي"[٩]. وقال أبو حاتم (ت٢٧٧هـ): "ضعيف الحديث، منكر الحديث"[١٠]. وقال أبو زرعة (ت٢٦٤هـ):

---

[١] ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، المصدر السابق، ج١، ص٢٢٥.

[٢] المصدر نفسه، ج٢، ص١٥٩.

[٣] المصدر نفسه، ج٦، ص٣٧٣.

[٤] المصدر نفسه، ج٥، ص٣١٨.

[٥] المصدر نفسه، ج٦، ص٣٧٣.

[٦] المصدر نفسه.

[٧] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، المصدر السابق، ج٢، ص١٤٦.

[٨] المصدر نفسه.

[٩] المصدر نفسه.

[١٠] المصدر نفسه.

"منكر الحديث، سكن مكة، وهو ضعيف الحديث"[1]. وقال البخاري (ت٢٥٦هـ): "سكتوا عنه"[2]. وقال النسائي (ت٣٠٣هـ): "متروك الحديث"[3].

وأما جعفر بن أحمد الباشاني فقال الدارقطني عنه: "لا يساوي شيئا"[4].

وأما معلى بن عبد الرحمن الواسطي فقال يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ): "أحسن أحواله عندي أنه قيل له عند موته: ألا تستغفر الله؟ فقال: الا أرجو أن يغفر لي، وقد وضعت في فضل علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه سبعين حديثا"[5]. وقال أبو زرعة: "واهي الحديث"[6]. وقال علي بن المديني (ت٢٣٤هـ): "ضعيف الحديث وذهب إلى أنه كان يضع يضع الحديث"[7]. وقال أبو حاتم (ت٢٧٧هـ): "ضعيف الحديث، كان حديثه لا أصل له. وقال مرة: "متروك الحديث"[8]. وقال الدارقطني: "كان كذابا"[9].

وقد رأينا في الترجمة الأخيرة أنه حسَّن الراوي الموصوف باللين عنده، وأجاز كتابة أحاديث الراوي الأخير مع ضعفه. ودلّ هذا على أن موقفه لم يختلف من العلماء الذين سبقوه في اعتبار "اللين" من درجة الأخف الضعف، وقد خالف هو هذا المفهوم في تراجم من قبله لمبررات نراها أنه لم يطل الكلام في إبراهيم بن يزيد الخوزي المكي. واكتفى بقوله "لين الحديث" مع أن كثيرا من العلماء ضعفوه ضعفا شديدا لأنه من أوائل من ترجم له في كتابه. ولعله لم يستقر له منهج كتابة كتابه حين ترجم له.

وقال في جعفر بن أحمد بن العباس البزاز الباشاني: لين، مع أنه قال في ترجمته: "وكان

---

[1] المصدر نفسه.

[2] البخاري، **الضعفاء الصغير**، المصدر السابق، ج١، ص١٤.

[3] النسائي، **الضعفاء والمتروكين**، المصدر السابق، ج١، ص١٢.

[4] الدارقطني، علي بن عمر، أبو الحسن، **سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ**، ص١٩٠.

[5] العقيلي، **الضعفاء الكبير**، المصدر السابق، ج٤، ص٢١٥.

[6] البرذعي، **سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي**، المصدر السابق، ج١، ص١٦.

[7] الخطيب، **تاريخ بغداد**، المصدر السابق، ج١٣، ص١٨٦.

[8] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، المصدر السابق، ج٨، ص٣٣٤.

[9] الدارقطني، علي بن عمر أبو الحسن، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، ج٨، ص٢٧٥.

يسرق الحديث ويحدث عن من لم يرهم، ولجعفر هذا أحاديث مما أنكرت عليه"، لأنه شيخه. ولا ندري لماذا قال في معلى بن عبد الرحمن الواسطي: لين مع أن معظم العلماء أنكروا عليه.

عند الدارقطني (ت٣٨٥هـ)[١]

ولما جاء الإمام الدارقطني أتى بدلالته حيث ورد أن الحافظ حمزة بن يوسف السهمي (ت٤٢٧هـ) سأله: "إذا قلت: "فلان لين" أيش تريد به؟ قال: "لا يكون ساقطاً متروك الحديث، ولكن يكون مجروحاً بشيء لا يسقط عن العدالة"[٢].

ويبدو أن رأي الدارقطني كان مستقى من تصرفات متقدميه للفظ اللين حيث استنتج هذه المقولة من مفهوم إشارات سابقيه. فقد أحسن فيه، وأصبح مقولته قولا مقبولا في تفسير معنى اللين لدى معظم العلماء الذين جاؤوا بعده، فتناقلوه في كتبهم، واحتجوا به[٣].

به[٣].

عند ابن حجر (ت٨٥٢هـ)[٤]

---

[١] هو الإمام شيخ الإسلام الحافظ أبو الحسن على بن عمر بن أحمد بن مهدى البغدادي الحافظ الشهير صاحب السنن، مولده سنة ست وثلاث مائة وتوفى سنة خمس وثمانين وثلاث مائة. الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، المصدر السابق، ج٣، ص ٩٩١-٩٩٥.

[٢] الدارقطني، **سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني**، المصدر السابق، ص٧٢.

[٣] منهم الخطيب، **الكفاية في علم الرواية**، المصدر السابق، ص٢٣؛ والسخاوي، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، المصدر السابق، ج١، ص٤٠٠، وعبد الله بن يوسف الجديع، **تحرير علوم الحديث**، (من كتب برنامج المكتبة الشاملة ٢)، ج١، ص٣٨٤.

[٤] هو أبو الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد بن حجر العسقلاني، الشافعي المذهب، المصري المولد والمنشأ والدار والوفاة، القاهري، إمام المحدثين المتأخرين، له مؤلفات كثيرة في علوم متنوعة، وأغلبها في علم الحديث ورجاله. قد أحصى الدكتور شاكر محمود عبد المنعم مؤلفاته في فصل خاص، فبلغ عددها ٢٨٧ مؤلفا في مختلف العلوم، وتخص ١٤٩ منها بعلم الحديث ورجاله. ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، أبو الفضل، **إنباء الغمر بأبناء العمر**، ج١، ص٢؛ والسيوطي، عبد الرحمن بن أبو بكر، **نظم العقيان في أعيان الأعيان**، ج١، ص٤٥، وشاكر محمود عبد المنعم، **ابن حجر العسقلاني: مصنفاته ودراسة في منهجه وموادره في كتابه الإصابة**، ص١٧٤-٣٨٧.

ولما جاء الإمام ابن حجر من كبار الأئمة المتأخرين في علم الحديث، وقد كانت له اجتهادات متميزة فيه، فيجدر بنا أن نقف على استخدماته لهذا المصطلح وكيف كان مدلوله عنده .

وقد وجدنا أن الحافظ قد استخدم هذه العبارة في كثير من الأماكن في كتبه المختلفة، منها أنه قال في فتح الباري في ثمامة بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري: "إن ابن معين أشار إلى ليّنه"[١]. فلما رجعنا إلى قول ابن معين وجدنا أنه قال فيه: "ليس بشيء، ولا يصحّ"[٢]. وهذا ثمامة فقد قال عنه أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) وأبو حاتم (ت٢٧٧هـ): "ثقة"[٣].

ومنها قوله في يزيد بن عبد الله بن قسيط: "لينه أبو حاتم بلا حجة"[٤]. ولما رجعنا إلى قول أبي حاتم وجدنا أنه قال فيه: "ليس بقوي"[٥]. وقال عنه يحيى بن معين: "صالح ليس به بأس"[٦].

ومنها قال حين تكلم عن يوسف بن يزيد أبي معشر البراء: "وقد لينه ابن معين وأبو داود"[٧]. ولما رجعنا إلى قول ابن معين وأبي داود وجدنا يحيى بن معين قال فيه: "ضعيف"[٨]، وقال أبو داود: "ليس بذاك"[٩]. وقال عنه محمد بن أبي بكر المقدمي[١٠]: "كان

---

[١] ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، أبو الفضل، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ص٣٩٤.

[٢] ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، المصدر السابق، ج٢، ص١٠٨.

[٣] أحمد بن حنبل، **العلل ومعرفة الرجال**، المصدر السابق، ج٢، ص٣٧، ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، المصدر السابق، ج٢، ص٤٦٦.

[٤] ابن حجر، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، المصدر السابق، ج١، ص٤٦٤.

[٥] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، المصدر السابق، ج٩، ص٢٧٣.

[٦] المصدر نفسه.

[٧] ابن حجر، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، المصدر السابق، ج١٠، ص٣٩.

[٨] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، المصدر السابق، ج٩، ص٢٣٤

[٩] أبو داود، **سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني**، المصدر السابق، ج١، ص٣٤١.

[١٠] هو الحافظ الثبت، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن علي بن عطاء بن مقدم، البصري، المقدمي، مولى ثقيف. روى عن عمه عمر بن علي، وحماد بن زيد، وأبي عوانة، ويزيد بن زريع، ويوسف بن الماجشون، وخلق كثير. وعنه

"كان ثقة"[1]. وقال الذهبي: "ضعفه يحيى بن معين بلا وجه، وأثنى عليه غير واحد"[2].

ومنها أنه قال حين تعقب على قول الدارقطني في سعيد بن سليمان الواسطي الراوي في صحيح البخاري، قال الدارقطني: "تكلموا فيه"[3]. فقال الحافظ: "هذا تليين مبهم، لا يقبل، و لم يكثر عنه البخاري"[4]. وهو عند أبي حاتم ثقة. فقال أبو حاتم (ت٢٧٧هـ): "ثقة مأمون، ولعله أوثق من عفان"[5].

وهناك مكان آخر وجدنا أنه استخدم لفظ اللين فيه للوصف على الراوي، وذلك حينما حين ترجم ليزيد بن المغلس بن عبد الله الباهلي في لسان الميزان فقال: "لينه ابن حبان"[6]. وبعدما رجعنا إلى كلام ابن حبان فيه في المجروحين وجدنا أنه قال فيه: "كان ممن ينفرد عن الثقات بالأشياء المقلوبات التي هي في الأصل صحاح، يقلبها إلى من لم يحدث بها فيرويها عنه، لا يجوز الاحتجاج به، ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار دون الاحتجاج به"[7]. ووجدنا أن أبا حاتم (ت٢٧٧هـ) قال عنه: "شيخ ليس بمشهور"[8]. وقال عنه عمرو بن علي الفلاس[9]: "كان ثقة".

ويبدو من كلام ابن حبان أنه ضعفه لسبب تفرّده بالأحاديث الصحيحة أصلا نتيجة

الشيخان، وإسماعيل القاضي، وابن أبي عاصم، وأبو يعلى، وعدة. توفي سنة ١٣٤هـ. الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، المصدر السابق، ج٢، ص٤٦٧-٤٦٨.

[1] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، المصدر السابق، ج٩، ص٢٣٤

[2] الذهبي، **ميزان الاعتدال**، المصدر السابق، ج٤، ص٤٧٥.

[3] الدارقطني، علي بن عمر، أبو الحسن، **سؤالات الحاكم للدارقطني**، ص٢١٤.

[4] ابن حجر، **هدي الساري مقدمة شرح البخاري**، ج١، ص٤٠٣.

[5] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، المصدر السابق، ج٤، ص٢٦.

[6] ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني أبو الفضل، **لسان الميزان**، ج٧، ص٤٤٣.

[7] ابن حبان، **المجروحين**، المصدر السابق، ج٣، ص١٠٩.

[8] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، المصدر السابق، ج٩، ص٢٨٩.

[9] هو عمرو بن على بن بحر بن كنيز الحافظ الإمام الثبت، أبو حفص الباهلي البصري الصيرفي الفلاس، سمع يزيد بن زريع، وعبد العزيز بن عبد الصمد العمى، وسفيان بن عيينة، ومعتمر بن سليمان، وطبقتهم، حدث عنه الستة، والنسائي بواسطة، وأبو زرعة، ومحمد بن جرير، وغيرهم. الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، المصدر السابق، ج٢، ص٤٨٧.

قلبه لها وإضافتها إلى من لم يسمعها مباشرة أو إلى من لم يحدث بها أصلا. وهو لا يجوز الاحتجاج به، ولا الرواية عنه إلا للاعتبار.

وتبين من هذا أن المقصود من كلمة التليين التي استخدمها الحافظ هو التضعيف، لأننا بعد ما رجعنا إلى مصادر كلامه وجدنا أنها كلّها تدلّ على ضعف الراوي، ولكننا لاحظنا أن ذلك التضعيف ليس تضعيفا مجردا، بل إنه مقرون بقرينة، وهي أنه قد ورد للراوي توثيق ما. وهو عند بعض آخر ليس ضعيفا، وهو إما ثقة، أو صالح الحديث، فنرى أن المقصود من كلمة اللين عنده هو تضعيف للراوي الثقة أو الحسن.

وهناك خصيصة أخرى وجدناها من خلال البحث عن أقوال النقاد في هؤلاء الرواة، وهي أن الكلام فيهم قليل.

وأما بالنسبة إلى استخدامه في كتابه تقريب التقريب فقد وجدنا أنه قد استعمله فيه على غير استعماله في كتبه الأخرى، وكان استخدمه في تلك الكتب بمعنى اللين العام، ولكن قد قيد استعماله في كتابه التقريب بقيود معينة وهي؛ قلة الحديث، وعدم ثبوت الكلام فيه، وعدم المتابعة كما مضى. ولم يرد من العلماء القدامى من قيده بهذه القيود. ولا مشاحة في الاصطلاح.

عند أصحاب كتب مصطلح الحديث

بعدما تكلم الباحث عن مصطلح اللين عند الأئمة النقاد الأوائل يبحث عن كلام أصحاب كتب مصطلح الحديث في هذا اللفظ ليقف على مواقفهم منه.

عند ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ)[١]

حيث إن ابن الصلاح من المحررين الأوائل لعلم مصطلح الحديث، فمن المستحسن أن يقف الباحث على تصرفاته في هذا المصطلح، فابن الصلاح قد ذكر هذا اللفظ في كتابه

[١] هو الإمام الحافظ المفتي شيخ الإسلام تقى الدين أبو عمرو عثمان ابن صلاح الدين عبد الرحمن بن عثمان بن موسى الكردي الشهرزوري الشافعي. صاحب كتاب "علوم الحديث" المشهور. ولد سنة سبع وسبعين وخمس مائة، وتفقه على والده بشهرزور ثم اشتغل بالموصل مدة. ولي التدريس، وصنف وأفتى. توفي سنة ثلاث وأربعين وست مائة. الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، المصدر السابق، ج٤، ص١٤٣٠-١٤٣١.

"المقدمة" عندما تكلم عن مراتب الجرح، فقد رتبه في أخف درجات الضعف فقال: "وأما ألفاظهم في الجرح فهي أيضا على مراتب: أولاها: قولهم "لين الحديث...". وأتى بعده بكلامي ابن أبي حاتم والدارقطني السابقين. و لم يعلق على ذلك، وكأنه ارتضاه وسار عليه.

عند النووي (ت٦٧٦هـ)[١]

والإمام النووي حينما تكلم عن ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها وضع لفظ "اللين" في درجة الضعف الخفيف، وأجاز كتابة حديث من وصف به والاعتبار به فقال: "فألفاظ التعديل مراتب: أعلاها ثقة، أو متقن، أو ثبت، أو حجة، أو عدل حافظ، أو ضابط. الثانية: صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به، قال ابن أبي حاتم: هو ممن يكتب حديثه وينظر فيه، وهي المترلة الثانية وهو كما قال، لأن هذه العبارة لا تشعر بالضبط فيعتبر حديثه على ما تقدم، وعن يحيى بن معين إذا قلت: لا بأس به فهو ثقة، ولا يقاوم قوله عن نفسه. نقل ابن أبي حاتم عن أهل الفن. الثالثة: شيخ فيكتب وينظر. الرابعة: صالح الحديث يكتب للاعتبار.

وأما ألفاظ الجرح فمراتب، فإذا قالوا: لين الحديث كتب حديثه ونظر اعتباراً، وقال الدارقطني: إذا قلت لين لم يكن ساقطاً، ولكن مجروحاً بشيء لا يسقط عن العدالة، وقولهم: ليس بقوي يكتب حديثه، وهو دون لين، وإذا قالوا: ضعيف الحديث فدون ليس بقوي ولا يطرح بل يعتبر به؛ وإذا قالوا: متروك الحديث، أو ذاهبه، أو كذاب، فهو ساقط لا يكتب حديثه، ومن ألفاظهم: فلان روى عن الناس، وسط، مقارب الحديث، مضطربه، لا يحتج به، مجهول، لا شيء، ليس بذاك، ليس بذاك القوي، فيه أو في حديثه

---

[١] هو الإمام الفقيه الحافظ شيخ الإسلام محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري الحزامي الحوراني الشافعي. ولد سنة إحدى وثلاثين وستمائة، وصنف التصانيف النافعة في الحديث والفقه وغيرها كشرح مسلم، والروضة، وشرح المهذب، والمنهاج، والتحقيق، والأذكار، ورياض الصالحين، والإرشاد، والتقريب، وتهذيب الأسماء واللغات، ومختصر أسد الغابة في الصحابة، والمبهمات وغيرها. مات سنة ست وسبعين وستمائة. السيوطي، **طبقات الحفاظ**، المصدر السابق، ص١٠٦.

ضعف، ما أعلم به بأساً، ويستدل على معانيها بما تقدم، والله أعلم"[1].

عند العراقي (ت٨٠٦هـ)

وأما الحافظ العراقي (ت٨٠٦هـ) فقد نقل عنه أنه ذكر هذا المصطلح في ألفيته حينما تكلم عن مراتب الجرح والتعديل، وهو كذلك قد رتبه في الدرجة الأدنى للضعف فقال بعد أن ذكر المراتب الأخرى للضعف:

لِلضَّعْفِ مَا هَوُ فيْهِ خُلْفٌ طَعَنُوْا
فِيْهِ كَــذَا سَيِّــئُ حِفْــظٍ لَيِّنُ
تَكَلَّمُــوا فِيْهِ وَكُلُّ مَنْ ذُكِــرْ
مِنْ بَعْدُ شَيْئاً بِحَدِيْثِــهِ اعْتُبِرْ[2]

من هذا نرى أن العراقي لم يعرّف هذا المصطلح، وأجاز الاعتبار به، ويبدو من موقفه أنه لم يختلف عن موقف من سبقه في اعتداد اللين من نوع الجرح الخفيف.

وبهذا رأينا أن المصنفين في علم مصطلح الحديث لم يكن منهم من عرَّف مصطلح اللين، أو على الأقل تكلم فيه، ولعل ذلك لأن بحثه ليس من مهمات علم مصطلح الحديث، وإنما هو من مهمات علم الجرح والتعديل، فكثيرا ما نجد أنهم ذكروا هذا اللفظ في مراتب الجرح والتعديل. ومعظمهم كذلك وضعوه في رتبة الجرح الخفيف.

خلاصة البحث

بعد أن عرضنا لأقوال العلماء المتقدمة نرى أن نختم بحثنا، وهي: إن مصطلح اللين مصطلح قديم الاستعمال بين النقاد الأوائل في وصف رجال الحديث، ووجدنا أنه لم يفصح أحد منهم بدلالته، ويفهم من استعمالاتهم أنه وصف للراوي الضعيف ضعفا خفيفا إما لسوء حفظه، أو لسبب انفراده بالروايات، لا لانحرافه عن صفة العدالة. وكان الدارقطني هو أول من أفصح عن دلالة مصطلح اللين، ونرى أن تفسيره للمصطلح هو

---

[1] النووي، **التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث**، المصدر السابق، ص٤٩-٥٢.

[2] العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، أبو الفضل، **ألفية الحافظ العراقي في علوم الحديث**، ص٢٢.

أصح تفسير له وموافق لمراد العلماء قبله، وكانت رتبة هذا اللفظ عند المحدثين الذين رتبوا مراتب الجرح والتعديل في أخف درجات الضعف حيث إنهم أجازوا كتابة أحاديث الموصوف به، ولكن كثير منهم لم يجيزوا الاحتجاج بها. قد اختلف الحافظ ابن حجر في استخدامه هذا المصطلح حيث قيده في كتابه التقريب بقيود قلة الحديث، وعدم ثبوت الكلام فيه، وعدم المتابعة، ولم يوجد أحد من المتقدمين من ذكر تلك القيود في الرواة الموصوفين به، ولم يُفهم من تصرفاتهم بالتقييد بها. ولذلك نرى أن مصطلح اللين عند الحافظ ابن حجر في التقريب من المصطلحات الخاصة به فيه، ولا يقابلها عند غيره. وكان استخدامه في كتبه الأخرى كمفهوم غيره من العلماء. وتلك القيود وضعها للرواة الموصوفين باللين في كتابه التقريب من ابتكاراته نفسه.

المصادر والمراجع:

١) ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن مهران الرازي أبو محمد. (١٢٧١هـ/١٩٥٢م). **تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل**، (ط١)، حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية.

٢) ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد البستي. (١٤٠٠هـ/١٩٨٠م). **الثقات**، (ط١)، حيدر آباد: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية.

٣) ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد البستي. (١٤١٢هـ/١٩٩٢م). **المجروحين**، (د.ط.)، محمود إبراهيم زايد، (حقَّق عليه)، حلب: دار المعرفة.

٤) ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني أبو الفضل. (١٤١٥هـ/١٩٩٥م). **تقريب التهذيب**، (ط٢)، مصطفى عبد القادر عطا، (حقَّق عليه)، بيروت: دار الكتب العلمية.

٥) ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني أبو الفضل. (١٤١٩هـ/١٩٩٩م). **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، (د.ط.)، عبد العزيز بن عبد الله بن باز، (حقَّق عليه)، القاهرة: دار المنار.

٦) ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني أبو الفضل. (١٣٧٩هـ/١٩٨٠م). **هدي الساري مقدمة شرح البخاري**، (د.ط.)، محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب، (حقَّق عليه)، بيروت: دار المعرفة.

٧) ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني أبو الفضل. (١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م). **لسان الميزان**، (ط١)، عبد الفتاح أبو غدة، (حقَّق عليه)، بيروت: دار البشائر.

٨) ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء البصري البغدادي أبو عبد الله. (١٣٨٧هـ/١٩٦٨م). **الطبقات الكبرى**، (ط١)، إحسان عباس، (حقَّق عليه)، بيروت: دار صادر.

٩) ابن عدي، عبد الله بن محمد الجرجاني أبو أحمد، (١٤١٨هـ/١٩٩٧م). **الكامل في ضعفاء الرجال**، (ط١)، عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، (حقَّق عليه)، بيروت: دار الكتب العلمية.

١٠) ابن عساكر، علي الحسن بن هبة الله بن عبد الله أبو القاسم. (١٤١٥هـ/١٩٩٥م). **تاريخ مدينة دمشق**، (د.ط.)، محب الدين أبو سعيد عمر بن غرامة العمروي، (حقَّق عليه)، بيروت: دار الفكر.

١١) ابن معين، يحيى بن معين، (١٣٩٦هـ/١٩٧٦م). **التاريخ**، رسالة الدكتوراة في جامعة الأزهر، أحمد محمد نور سيف، (حقَّق عليه).

١٢) أبو داود، **سؤالات الآجري لأبي داود السجستاني**، تحقق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، (مكة المكرمة: مكتبة دار الاستقامة، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م)، ج١، ص١٦٦.

١٣) ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني أبو الفضل. (١٤٠٧هـ/١٩٩٧م). **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس**، (ط٢)، عبد الغفار سليمان البغدادي ومحمد أحمد عبد العزيز، (حقَّق عليه)، بيروت: دار الكتب العلمية.

١٤) أبو نعيم الأصفهاني، أحمد بن عبد الله، (١٣٩٤هـ/١٩٧٤م). **حلية الأولياء وطبقة الأصفياء**، (ط١)، مصر: مطبعة السعادة.

١٥) أحمد بن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني أبو عبد الله. (١٤٠٨هـ/١٩٨٨م). **العلل ومعرفة الرجال**، (ط١)، وصي الله بن محمد عباس،(حقَّق عليه)، بيروت: المكتب الإسلامي.

١٦) أحمد بن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني أبو عبد الله. (١٤١٦هـ/١٩٩٥م). **المسند**، (ط١)، أحمد محمد شاكر، (حقَّق عليه)، القاهرة: دار الحديث.

١٧) ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، (١٤١٠هـ/١٩٩٠م). **لسان العرب**، (ط١)، بيروت: دار صادر.

١٨) البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي. (د.ت.). **التاريخ الصغير**، (ط١)، محمود إبراهيم زايد، (حقَّق عليه)، بيروت: دار المعرفة.

١٩) البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي. (١٤٠٤هـ/١٩٨٤م). **كتاب الضعفاء الصغير**، (ط١)، بوران الضناوي، (حقَّق عليه)، بيروت: عالم الكتب.

٢٠) الدارقطني، علي بن عمر أبو الحسن. (١٤١٨هـ/١٩٩٨م). **سؤالات البرقاني للدارقطني**، (ط١)، مجدي السيد ابراهيم، (حقَّق عليه)، د.م.: مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع.

٢١) الدارقطني، علي بن عمر أبو الحسن. (١٤٠٤هـ/١٩٨٤م). **سؤالات الحاكم للدارقطني**، (ط١)، موفق بن عبد الله بن عبد القادر، (حقَّق عليه)، الرياض: مكتبة المعارف.

٢٢) الدارقطني، علي بن عمر أبو الحسن. (1404هـ/١٩٨٤م). **سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ**، (ط١)، موفق بن عبد الله بن عبد القادر، (حقَّق عليه)، الرياض: مكتبة المعارف.

٢٣) الدارقطني، علي بن عمر أبو الحسن. (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م). **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، (ط١)، محمد محفوظ الرحمن زين الله السلفي، (حقَّق عليه)، الرياض: دار طيبة.

٢٤) الذهبي، محمد *بن* أحمد *بن* عثمان أبو عبد الله، (١٤١٠هـ/١٩٩٠م). **تاريخ الإسلام**، (ط٢)، عمر عبد السلام تدمري، (حقّق عليه)، بيروت: دار الكتاب العربي.

٢٥) الذهبي، محمد *بن* أحمد *بن* عثمان أبو عبد الله، (١٣٨٨هـ/١٩٦٧م). **تذكرة الحفاظ**، (ط٤)، حيدر آباد: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية.

٢٦) الذهبي، محمد *بن* أحمد *بن* عثمان، أبو عبد الله، (١٤١٢هـ/١٩٩٢م). **الموقظة في علم مصطلح الحديث**، (ط٢)، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية.

٢٧) الذهبي، محمد *بن* أحمد *بن* عثمان أبو عبد الله. (د.ت.). **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، (د.ط.)، علي محمد البجاوي، (حقّق عليه)، بيروت: دار المعرفة.

٢٨) الحاكم، محمد بن عبد الله النيسابوري أبو عبد الله. (١٣٩٧هـ/١٩٧٧م). **معرفة علوم الحديث**، (ط٢)، السيد معظم حسين، (حقّق عليه)، بيروت: دار الكتب العلمية.

٢٩) الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر البغدادي. (١٤٠٣هـ/١٤٠٣م). **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، (د.ط.)، محمود الطحان، (حقّق عليه)، الرياض: مكتبة المعارف.

٣٠) الزركلي، خير الدين. (١٤٠٨هـ/١٩٨٧م. **الأعلام**، (ط٧)، بيروت: دار العلم للملايين.

٣١) السعدي، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله بن ناصر آل سعد. (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م). **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**، (ط١)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٣٢) شاكر محمود عبد المنعم. (١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م). **ابن حجر العسقلاني: مصنفاته ودراسة في منهجه وموادره في كتابه الإصابة**، (ط١)، بيروت: مؤسسة الرسالة.

٣٣) الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد بن المختار. (١٤١٥هـ/١٩٩٥م). **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، (د.ط.)، بيروت: دار الفكر.

٣٤) الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم. (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م). **المعجم الأوسط**، (ط١)، محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، (حقّق عليه)، بيروت: دار الكتب العلمية.

٣٥) العراقي، عبد الرحيم بن الحسين أبو الفضل. (١٤٠٨هـ/١٩٨٨م). **ألفية الحافظ العراقي في علوم الحديث**، (ط٢)، أحمد محمد شاكر، (حقّق عليه)، بيروت: عالم الكتب.

٣٦) الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب. (١٤٠٣هـ/١٩٨٣م). **القاموس المحيط**، (د.ط.)، بيروت: دار الفكر.

٣٧) الماوردي، علي بن محمد بن حبيب البصري، أبو الحسن، **النكت والعيون**، (بيروت: دار الكتب العلمية، د. ط. ت.)

٣٨) المزي، يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف أبو الحجاج. (١٤٠٦هـ/١٩٨٥م). **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، (ط٤)، بشار عواد معروف، (حقّق عليه)، بيروت: مؤسسة الرسالة.

٣٩) مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري أبو الحسين. (١٤١٤هـ/١٩٩٤م). **الجامع الصحيح**، (د.ط.)، بيروت: دار الفكر.

٤٠) المناوي، عبد الرؤوف. (د.ت.). **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، (د.ط.)، بيروت: دار المعرفة.

٤١) النسائي، أحمد بن علي بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر، أبو عبد الرحمن. (١٤٢١هـ/٢٠٠١م). **السنن الكبرى**، (ط١)، حسن عبد المنعم شلبي، (حقَّق عليه)، بيروت: مؤسسة الرسالة.

٤٢) النسائي، أحمد بن علي بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر أبو عبد الرحمن. (١٣٦٩هـ/١٩٥٠م). **الضعفاء والمتروكين**، (ط١)، محمود إبراهيم زايد، (حقَّق عليه)، حلب: دار الوعي.

٤٣) يوسف بن حسن بن عبد الهادي. (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م). **بحر الدم في من مدحه أحمد أو ذمه**، (ط١)، أبو أسامة، (حقَّق عليه)، الرياض: دار الراية.

الحديث المكّي والمدني: معالم وضوابط

د. عبد الكريم توري[1]

تأتي هذه الدراسة محاولة لوضع معالم وضوابط في معرفة مكيّ الحديث ومدنيّه، أي معرفة مكان ورود الحديث أفي مكة قبل الهجرة، أم في المدينة بعد الهجرة، أم في غيرهما في أسفاره وغزواته[2] ﷺ، وهو مقابل ما يُعرف في علوم القرآن بالسُّوَر والآيات المكيَّة والمدنيَّة.

المبحث الأول: تعريف الحديث المكي والمدني معالمه وضوابطه.

الحديث لغة: هو الجديد مِن الأشياء،والكلام.[3] قال تعالى: ﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلۡقَوۡمِ لَا يَكَادُونَ يَفۡقَهُونَ حَدِيثٗا﴾ [النساء: ٧٨]، أي: لا يكادون يفهمون كلاماً. وقال أيضاً: ﴿وَمَنۡ أَصۡدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثٗا﴾ [النساء: ٨٧]، أي: الله سبحانه وتعالى أصدق القائلين.

الحديث اصطلاحاً: هو"ما أُضيف إلى النبي ﷺ قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو صفةً."[4]

المكي والمدني: نسبة إلى البقعتين المقدَّستين، أي مكة المكرَّمة، والمدينة المنوَّرة. يُقال:فلان المكي: أي أنَّه من مكة المكرَّمة، وفلان المدني، أي، من المدينة المنوَّرة.

مَعالِم: جمع مَعْلَم، والعَلَمُ والمَعْلَم بمعنى واحد، وهو الشيئ الذي يُستدل به على الطريق. ويقال لما يُبنى في جوادِّ الطريق من المنار التي يستدل بها على الطريق: أعلام، واحدها عَلَم. والعَلَم: الراية التي إليها يجتمع الجند. والعَلَم: علم الثوب ورَقْمه في أطرافه. والمَعْلَم: ما جعل علامة وعلما للطرق والحدود؛ مثل أعلام الحرم ومعالمه المضروبة عليه[5].

---

[1] المحاضر في كلية دراسات القرآن والسنة، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية.

[2] ستتطرق الدراسة بأمثلة من أحاديثه ﷺ مثلما يُعرف في علوم القرآن بآيات نزلت بمكة بعد الهجرة.

[3] محمّد عجاج الخطيب:أصول الحديث ومصطلحه، ص٢٦

[4] محمَّد جمال الدين القاسمي: فواع التجديد من فنون مصطلح الحديث، ص٦١

[5] أبو منصورمحمَّد بن أحمد: تهذيب اللغة، ٣٠٢/١

ضوابط: جمع ضابطة، ضبط ضبطاً أي حفظه بالحزم حفظاً بليغاً، وأحكمه وأتقنه ويقال ضبط البلاد وغيرها قام بأمرها قياما ليس فيه نقص والكتاب ونحوه أصلح خلله أو صححه وشكله.[١]

فالحديث المكي: هو الحديث الذي أُضيف إلى رسول الله ﷺ بمكة سواء أكان قبل الهجرة إلى المدينة أو بعدها[٢].

والحديث المدني: هو الحديث الذي أُضيف إلى رسول الله ﷺ بالمدينة المنوَّرة بعد الهجرة.

فقولي هو الحديث الذي أُضيف إلى رسول الله ﷺ بمكة سواء أكان قبل الهجرة أو بعدها دون ذكر الطائف أو بيت المقدِس – في ليلة الإسراء- والمدينة بعد الهجرة دون ذكر تبوك وسائر الأماكن التي ذهب إليها ﷺ غير مكة والمدينة، هو مثل عدم ذكر العلماء غير مكة والمدينة في أماكن نزول سُور القرآن، وقولهم هذه سورةٌ مكيَّةٌ وهذه سورةٌ مدنيةٌ، مع نزول بعض الآيات في غيرهما، ذلك أنَّ جُل أوقات محل إقامته ﷺ إنَّما كانت بمكة والمدينة، أمّا غيرهما فكانت إقامته فيها مروراً لغزاة أو لتجارة قبل البِعثة لا إقامةً.

فالأحاديث التي قالها ﷺ بمكة قبل الهجرة وتحمَّلها بعض المهاجرين وأبو ذر الغفّاري[٣]، والآحاديث التي قالها ﷺ بمكة والوقائع التي حدثت بمكة قبل الهجرة ورواها بعض الصَّحابة الذين لم يسكنوا قط مكة، كأبي هريرة[٤] وأنس[٥] بن مالك رضي الله عنهما، وبعض شباب

---

[١] المعجم الوسيط: ٥٣٣/١،

[٢] في عُمرة القضاء، وفي فتح مكة وحجَّة الوداع.

[٣] انظر قصَّة إسلامه في صحيح البخاري: ص ٦٨٢ الحديث٣٨٦١، كتاب مناقب الأنصار، باب إسلام أبي ذر الغفاري رضي الله عنه

[٤] عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: " أَتَى جِبْرِيلُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّه ﷺ، هَذِهِ خَدِيجَةُ قَدْ أَتَتْكَ مَعَهَا إِنَاءٌ فِيهِ إِدَامٌ أَوْ طَعَامٌ أَوْ شَرَابٌ، فَإِذَا هِيَ أَتَتْكَ فَاقْرَأْ عَلَيْهَا السَّلاَمَ مِنْ رَبِّهَا عَزَّ وَجَلَّ وَمِنِّي، وَبَشِّرْهَا بِبَيْتٍ فِي الْجَنَّةِ مِنْ قَصَبٍ لاَ صَخَبَ فِيهِ وَلاَ نَصَبَ. صحيح مسلم: ص١٠٥٠، الحديث. ومعروف أن أبا هريرة رضي الله عنه لم يلق أم المؤمنين خديجة فقد توفيت بمكة في العام العاشر مِنَ البعثة، وأبو هريرة لم يسكن مكة.

[٥] مثل حديث انشقاق القمر الذي رواه أنس وابن عباس رضي الله عنهم يقول الحافظ ابن حجر العسقلاني في الفتح ٦ / ٧٧١،

شباب قريش الذين لم يبلغوا سن التحمّل[1] قبل الهجرة كابن عباس رضي الله عنهما، بل رووا عن كبار مهاجري الصَّحابة ﷺ. وبعض الأنصار الذين تحمَّلوا بمكة قبل الهجرة — بيعة العقبة في موسم الحج قبل الهجرة[2] – والأحاديث التي قالها ﷺ بعد الهجرة في عمرة القضاء، وفي فتح مكة، وفي حَجَّة الوداع، كل ذلك يُعتبر أحاديث مكيَّة.

أمّا الأحاديث المدنية، فهي الأحاديث التي قالها ﷺ بالمدينة المنوَّرة بعد الهجرة.

أمّا الأحاديث التي قالها ﷺ خارج مكة والمدينة، فتُنسَبُ إلى الأماكن التي قال فيها ﷺ، فيُقال: قال رسول الله ﷺ هذا الحديث بالطائف، أو تبوك، أو الحديبية وهكذا.

لقد ذكر علماء التفسير وعلوم القرآن في تعرفهم للمكي والمدني من سُوَر القرآن وآياته بأنَّه: ١- اعتبار زمن النُّزول. فالمكي:ما نزل قبل الهجرة وإن كان بغير مكة، والمدني: ما نزل بعد الهجرة ولو بمكة أو عرفة[3].

٢- اعتبار مكان النُّزول. فالمكي: ما نزل بمكة وما جاورها كَمِنى وعرفات والحُديبية. والمدني: ما نزل بالمدينة وما جاورها كأُحد وقُباء وسلع.[4]

٣- اعتبار المخاطب.فالمكي: ماكان خِطاباً لأهل مكة، والمدني: ما كان خِطاباً لأهل المدينة[1].

وقد ورد انشقاق القمر أيضاً من حديث علي وحذيفة وجبير بن مطعم وابن عمر وغيرهم، فأمَّا أنس وابن عباس فلم يحضرا ذلك لأنَّه كان قبل الهجرة بنحو خمس سنين، وكان ابن عباس إذ ذاك لم يولد، وأمّا أنس فكان ابن أربع أو خمس.

[1] قال ابن الصَّلاح: إنَّ التحديد بخمس هو الذي استقر عليه عمل أهل الحديث المتأخرين... انظر علوم الحديث لابن الصلاح: ص ١٣٠، وفتح الباري: ١/ ٢٥٥ و٢٥٦ الحديث ٧٦ و٧٧، باب: متى يصح سماع الصغير. فابن عباس رضي الله عنهما قطعًا لم يتحمّل عنه ﷺ في الفترة المكية، لأنَّه وُلد قبل الهجرة بثلاثة أعوام بالشعب مما يعني أنَّه ﷺ هاجر إلى المدينة وله من العمر ثلاثة أعوام.

[2] صحيح البخاري: ص٦٨٨، الحديث ٣٨٩٢، كتاب مناقب الأنصار، باب وفود الأنصار إلى النبي ﷺ بمكةوبيعة العقبة. وكتاب الإيمان ص٢٩ الحديث١٨، باب علامة الإيمان حب الأنصار. وانظر الرَّحيق المختوم للمباركفوري، ص١٣٢ ومابعدها.

[3] مناع القطّان: مباحث في علوم القرآن، ص ٦٠.

[4] المصدر نفسه: ص٦١.

إلا أنَّهم رجَّحوا القول الأوَّل، أي اعتبار زمن النُّزول لحصر واطراده[2]. أمّا فيما يتعلَّق بالحديث فالأمر يختلف، ذلك أنَّ سُوَراً وآيات القرآن طويلة، ففي سورة واحدة تجد آيات نزلت بمكَة وما نزلت كذلك بالمدينة، أمّا الحديث فلا تجد فيه كذلك، فحديث واحد لرسول الله ﷺ لقِصره لا تجد فيه مكياً ومدنياً، فهو إمّا مكي كلّه أو مدني كلّه. فلذلك اخترنا في تعريف المكي والمدني في هذه الدراسة اعتبار مكان ورود الحديث لا زمن وروده.

أمّا قولي: "معالم وضوابط"،فأقصد بها الطُّرق الصحيحة والدقيقة التي بها يُتَوَصَّل إلى معرفة الزَّمان والمكان الذي قال فيه ﷺ حديثاً مِن أحاديثه ﷺ إمّا فهماً واستنباطاً، أو مِن خلال متن الحديث بعلامة تُعرَفُ في المتن، ويغلب على الظَّن أنَّه ﷺ قاله في المكان الفلاني، أو يكون زمان ومكان ورود الحديث واضحاً في متن الحديث.

المبحث الثاني: أحاديث منع كتابة الحديث وإباحته وعلاقتها بالمكي والمدني:

إذا كان القرآن الكريم معروفاً أوَّله وآخره وهو ما بين دَفَّتي المصحف من الفاتحة إلى قوله ﴿مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ﴾ [الناس: ٦]. فإنَّ السنَّة النَّبويَّة ليست كذلك، ولستُ أقصد بهذا القول ما قد يفهمه بعض مرضى القلوب من المستشرقين وبعض تلامذتهم وأذنابهم من أبناء جِلدتنا الذين يحاولون دوماً النيل من مكانة السنَّة النَّبويَّة.

فقد كانت كتابة القرآن حين تنْزيله رسميَّة إذ اتَّخذ ﷺ لنفسه كُتَّابًا لكتابته كعلي وأُبَي وزيد ومعاوية ﷺ، وكان يُشرف بنفسه على ترتيب سوره وآياته – إذ أنَّها توقيفية – فيقول ضعوا هذه الآيات في السورة التي يُذكر فيها كذا أو كذا، أو ضعوا آية كذا في موضع كذا[3].

---

[1] المصدر نفسه:ص٦١.

[2] المصدر نفسه:ص٦١.

[3] مناع القطّان: مباحث في علوم القرآن ص ١٣٩.

وكان بعض الصَّحابة ﷺ لحرصهم على حفظ القرآن وتعلّمه يكتبونه من تلقاء أنفسهم دون أن يأمرهم بذلك رسول الله ﷺ ثم يعرضون عليه حفظًا وكتابةً[1]. أمَّا كتابة السنَّة فلم يصدر من الشارع أمر – كالقرآن الكريم – بكتابتها، بل الرِّواية الصّحيحة تثبت منعه ﷺ الصَّحابة ﷺكتابة أحاديثه حتى في الفترة المدنيَّة[2] التي زاد فيها عدد الصَّحابة ﷺ[3].

عن أبي سعيد الخدري ﷺ أنَّ رسول الله ﷺ قال: "لاَ تَكْتُبُوا عَنِّي، وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ القرآن، فَلْيَمْحُهُ وَحَدِّثُوا عَنِّي، وَلاَ حَرَجَ وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ"، قَالَ هَمَّامٌ – أحد رواة الحديث –: أَحْسِبُهُ قَالَ: "مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ"[4]. فهذ الحديث مدني حسب الرِّواية[5]. فكَون رسول الله ﷺ يمنع الصَّحابة ﷺ من كتابة أحاديثه حتى في الفترة المدنيَّة، ويأمرهم بمحو ما كانوا قد كتبوه عنه يدل على أنَّ المنع كان موجودًا بمكة أو عدم أمر الشّارع لهم بكتابة الحديث، أو أنَّ الصَّحابة ﷺ لم يطلبوا منه ﷺ الإذن بكتابة أحاديثه ﷺ بمكة، أو إن كان بعضهم قد كتبها فقد كان ذلك دون علمه ﷺ، وإلا فلا يُعقل أنَّهم كتبوها بمكة عن إذنه أو عِلمه فلم يمنعهم ثم يمنعهم بالمدينة.

ولا يقولنَّ قائل: إنَّه ربَّما طرأ عليه – الإذن بالكتابة – بالمدينة النَّسخ، وقد علمتَ أنَّ علة[6] المنع كانت قائمة بمكة والمدينة على سواء، فالقول بالنَّسخ بالمدينة تكلُّف واضح، أي

---

[1] المصدر نفسه: ص ١٣٤.

[2] مثل عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما الذي كان يكتب كل شيء يسمعه منه ﷺ يريد حفظه حتى نهته قريش من ذلك، فأمسك عن الكتابة، ثم ذكر ذلك لرسول الله ﷺ فأمره ﷺ بالكتابة لأنَّه ﷺ لا يقول إلا الحق في الغضب والرضا في السرّاء والضرّاء

[3] يأتي لاحقًا أنَّه يحتمل أن تكون قلة عدد الصَّحابة ﷺ بمكة هو السبب في قلة رواية الأحاديث بمكة.

[4] صحيح مسلم: ص ١٢٥٠، الحديث ٨١-٢٤٩٣ كتاب الزهد والرقائق، باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم.

[5] يأتي لاحقًا كيفية التمييز بين الأحاديث المكيَّة والمدنيَّة.

[6] ذكر العلماء أنَّ علَّة المنع كانت خوفه ﷺ من انشغالهم بالحديث عن القرآن أو خلطهم القرآن بالحديث، إذ كانوا حديثي عهد بالإسلام، وقد ارتفعت هذه العلَّة بالمدينة في آخر حياته ﷺ فارتفع المنع.

القول بالنَّسخ من الإباحة إلى المنع – إذ المنطق يقتضي في هذا المقام أن يكون النَّسخ – إن قلنا به جَدَلاً – من المنع إلى الإباحة لا العكس، وهذا ما قاله صاحب تأويل "مختلف الحديث"[1]، لأنَّنا نريد البرهنة على أنَّ الصَّحابة ﷺ لم يستأذنوا و لم يطرحوا بمكة قضية الكتابة عليه غير عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ الذي كان يكتب الأحاديث من تلقاء نفسه رغبة في حفظها دون أن يأمره بذلك ﷺ، ثم أذِن له بعد ذلك حين أخبره قول قريش. ولعل سبب إذنه ﷺ لعبد الله بن عمرو ﷺ هوعلمه ﷺ بقدرته على ذلك و مقدرته على تمييز وعدم الخلط بين القرآن وأحاديثه ﷺ. فمنعه بقية الصَّحابة ﷺ بالمدينة لا يُقال إنَّ هذا نسخ من الإباحة إلى المنع إذ لم يكن قد أمرهم بالكتابة حتى يقال أنَّ ذلك نسخًا ومنسوخًا. وإن كان البخاري رحمه الله – وغيره – أعلَّ حديث أبي سعيد هذا وقال: "الصواب وقفه عليه"[2] وفيه نظر، فاللفظ صريح من أبي سعيد ﷺ أنَّ رسول الله ﷺ قال: "لاَ تَكْتُبُوا عَنِّي" وهو من الألفاظ التي تدل على رفع الحديث لا وقفه على الصَّحابي كما هو معلوم عند أهل هذه الصناعة، وعلاوة على هذا فإنَّ هذا الحديث من أحاديث مسلم، وقد صرَّح أبو سعيد الخدري ﷺ في حديث آخر منع رسول الله ﷺ كتابة الحديث. فكتابة الحديث بمكة لم تكن محظوراً لكنَّه ﷺ لم يأمرهم بها كما أمرهم بكتابة القرآن، ولعل الحكمة في ذلك خوفه ﷺ من انشغالهم بالحديث عن القرآن أو خلطهم القرآن بالحديث، إذ كانوا حديثي عهد بالإسلام.

قال ﷺ: اسْتَأْذَنَّا النَّبِي ﷺ فِي الْكِتَابَةِ فَلَمْ يَأْذَنْ لَنَا[3].

وقد وردت كذلك أحاديث صحيحة تبيح لهم الكتابة. قال النَّووي رحمه الله: اختلف السلف في كتابة الحديث، فكرهها طائفة وأباحها طائفة ثم أجمعوا على جوازها[4].

أ- أحاديث المنع والكراهة:

---

[1] ابن قتيبة: تأويل مختلف الحديث، ص ١٩١-١٩٢.

[2] العسقلاني: فتح الباري، ٣٩/٢، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ص٣٩.

[3] جامع الترمذي: ص ٧١٨ الحديث ٢٦٦٥، كتاب العلم، باب ما جاء في كراهية كتابة العلم.

[4] السيوطي: تدريب الراوي، ٣٧/٢.

١. عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: قال ﷺ: "لاَ تَكْتُبُوا عَنِّي، وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ القرآن، فَلْيَمْحُهُ وَحَدِّثُوا عَنِّي، وَلاَ حَرَجَ"[١].

٣. عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ قَالَ: "اسْتَأْذَنَّا النَّبي ﷺ فِي الْكِتَابَةِ فَلَمْ يَأْذَنْ لَنَا"[٢].

ب- أحاديث الإباحة كثيرة:

أهمها:

١. عن أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، قَالَ: "لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ مَكَّةَ، قَامَ فِي النَّاسِ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ.... الحديث... فَقَامَ أَبُو شَاهٍ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ، فَقَالَ: اكْتُبُوا لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اكْتُبُوا لأَبِي شَاهٍ"، وفي رواية: "اكتبوا له"[٣].

٢. عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ﷺ قَالَ: "كُنْتُ أَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ أَسْمَعُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أُرِيدُ حِفْظَهُ، فَنَهَتْنِي قُرَيْشٌ، وَقَالُوا: تَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَشَرٌ يَتَكَلَّمُ فِي الْغَضَبِ وَالرِّضَا؟ فَأَمْسَكْتُ عَنِ الْكِتَابِ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَوْمَأَ بِإِصْبَعِهِ إِلَى فِيهِ، وَقَالَ: "اكْتُبْ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا خَرَجَ مِنْهُ إِلاَّ حَقٌّ"[٤].

٣. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: كان رَجُلٌ مِنَ الأنصار يَجْلِسُ إِلَى النَّبِي ﷺ فَيَسْمَعُ مِنَ النَّبي ﷺ الْحَدِيثَ، فَيُعْجِبُهُ وَلاَ يَحْفَظُهُ، فَشَكَا ذَلِكَ إِلَى النَّبي ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَسْمَعُ مِنْكَ الْحَدِيثَ فَيُعْجِبُنِي وَلاَ أَحْفَظُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اسْتَعِنْ بِيَمِينِكَ وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ لِلْخَطِّ" قَالَ أَبُوعِيسَى – الترمذي –:هَذَا حَدِيثٌ إِسْنَادُهُ لَيْسَ بِذَلِكَ الْقَائِمِ، وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيل – أي البخاري – يَقُولُ: الْخَلِيلُ بْنُ مُرَّةَ – أحد رواة الحديث – مُنْكَرُ الْحَدِيثِ[٥]

---

[١] سبق تخريجه.

[٢] سبق تخريجه.

[٣] صحيح البخاري: ص ٤٢٧، الحديث ٢٤٣٤،كتاب في اللقطة، باب كيف تعرف لقطة أهل مكة، وانظر فتح الباري، ١٨٠٣/١.

[٤] الدارمي: سنن الدارمي ١٣٦/١. اسناده متّصل ورجاله ثقات.

[٥] جامع الترمذي: ص ٧١٨، الحديث ٢٦٦٦، كتاب العلم، باب ما جاء في الرُّخصة فيه.

فهذه بعض أحاديث المنع والإباحة، إلا أنَّ العلماء أجمعوا على جواز الكتابة، وحاولوا الجمع بأنّ الإذن كان لمن خيف نسيانه – كالأنصاري في حديث أبي هريرة ﷺ – والنَّهي لمن آمن وخيف اتّكاله، أو نهي عنها حين خيف خلطه بالقرآن وأُذِن حين أمن[1]. إنَّ هذا لهو القول السَّديد في الجمع بين هذه الأحاديث. فالأصل في الأمر هو الإباحة، والمنع إنَّما كان حالة استثنائية ارتفعت حين انعدم السبب.

فإن قال قائل: إذا كان الأصل هو إباحة كتابة الحديث، والصَّحابة ﷺ بدؤا كتابته في حياته ﷺ، واستمرت إلى عصر التدوين، فلماذا لم تكن لكتب الحديث – على الأقل المشهورة منها – بداية ونهاية معروفتان كالقرآن الكريم من الفاتحة إلى الناس متَّفقاً عليهما؟

قيل: لم يكن ذلك كذلك للأسباب التالية:

إنَّ كتابة القرآن الكريم كان أمرًا من الشارع، وكان له ﷺ كَتَبة الوحي المعروفون كعلي وأُبَي وزيد ومعاوية ﷺ، وكان ﷺ – كما سبق ذكره – يُشْرِفَ بنفسه على كتابته ويقول لهم: ضعوا هذه الآيات في السورة التي يُذكر فيها كذا وكذا، أو ضعوا آية كذا في موضع كذا[2]، فترتيب السور ووضع الآيات مواضعها كما هو في المصحف المتداول في أيدينا الآن إنَّما هو ترتيب توقيفي أي أنَّه ﷺ تولاه كما أخبره به جبريل عن أمر ربِّه. كان جبريل يعارض رسول الله ﷺ بالقرآن كل عام مرَّة في رمضان، وعارضه في العام الأخير من حياته مرَّتين، وكان ذلك العرض على الترتيب المعروف الآن[3].

أمَّا الحديث النَّبوي فلم تكن كتابته أمرًا من الشارع، بل إنَّه ﷺ كان يمنع ذلك في بدء الأمر، ثم أذن لهم بعد ذلك. فكل من كتب الأحاديث النَّبويَّة من الصَّحابة ﷺ ومَنْ بَعْدَهم مِنَ المصنِّفين إنَّما كتبوها حسب مناهجهم وطريقتهم الخاصة بهم دون أيْ تدخّل

[1] السيوطي: تدريب الرّاوي ٢ / ٣٩.

[2] مناع القطان: مباحث في علوم القرآن ص ١٣٩.

[3] المصدرنفسه: ص١٤١.

من الشارع في ذلك. فمنهم – المصنِّفين – من رتَّب الأحاديث في كتابه على طريقة المسانيد، كالإمام أحمد، ومنهم من رتَّبها على الأبواب الفقهية كالإمام مالك بن أنس في الموطأ، ومنهم من رتَّبها على الأبواب الفقهية والموضوعات العلمية كالكتب الستة.

فبناءاً على هذا فإنَّه كان من المتعذِّر اتفاق المصنِّفين على وضع بداية ونهاية لكتبهم كالقرآن، ولو أرادوا ذلك فلربَّما ما اتَّفقوا على حديثٍ معيَّن، إذ ربَّما صحَّ الحديث عند بعضهم و لم يصح عند البعض الآخر حسب الضوابط – التشدُّد وعدمه – في رد وقبول الحديث في عملية الجرح والتعديل، فأنَّى بهذا أن يكون لكتب الحديث بداية ونهاية متَّفق عليهما عند الجميع؟

المبحث الثالث: حفظ الصَّحابة ﷺ لأحاديثه ﷺ وعلاقته بالمكي والمدني.

لقد حرص الصَّحابة ﷺ على حفظ القرآن الكريم والأحاديث النَّبويَّة، فمنهم من حفظ القرآن كاملاً في حياته ﷺ ، ومنهم من أتمَّ حفظه بعد وفاته ﷺ. قال في "فتح الباري" عند شرحه لكتاب فضائل القرآن، باب القرَّاء من أصحاب النَّبي ﷺ: "أي الذين اشتهروا بحفظ القرآن والتصدِّي لتعليمه...[1]". قال – الحافظ – وقد ذكر أبو عبيد[2] القرَّاء من أصحاب النَّبي ﷺ فعَدَّ من المهاجرين: الخلفاء الأربعة وطلحة وسعدًا وابن مسعود وحذيفة وسالًما وأبا هريرة وعبد الله بن السائب والعبادلة[3] ﷺ، ومن النِّساء: عائشة وحفصة وأمّ سلمة رضي الله عنهنَّ. ولكن بعض هؤلاء إنَّما أكمله بعد النَّبي ﷺ فلا يرد على الحصر المذكور في حديث أنس[4] ﷺ. وَعَدَّ ابن أبي داود في كتاب الشريعة من

---

[1] العسقلاني: فتح الباري ٦٠/٩، كتاب فضائل القرآن، باب القرَّاء من أصحاب رسول الله ﷺ .

[2] هو أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الإمام الحافظ المجتهد ذو الفنون، صنَّف التصانيف المونقَة التي سارت بها الركبان. وُلِدَ سنة سبع و خمسين و مئة، و توفي سنة أربع و عشرين و مائتين بمكة. الذهبي: سير أعلام النلاء، ٤٩٠/١٠ – ٥٠٩ ترجمة ١٦٤.

[3] العبادلة هم ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وابن عمرو بن العاص، وليس ابن مسعود منهم قاله أحمد بن حنبل. قال البيهقي: لأنَّه تقدَّم موته، وهؤلاء عاشوا حتى احتيج إلى علمهم، فإذا اجتمعوا على شيء قيل هذا قول العبادلة. تدريب الرّاوي، ١٢٦/٩.

[4] يقصد الحافظ بقوله: "فلا يرد على الحصر المذكور في حديث أنس ﷺ" حديث أنس ﷺ في صحيح البخاري،

المهاجرين أيضًا تميم بن أوس الداري وعقبة بن عامر، ومن الأنصار عبادة بن الصّامت ومعاذًا الذي يُكنَّى أبا حليمة ومجمع بن حارثة وفضالة بن عبيد ومسلمة بن مخلد وغيرهم ﷺ. وصرَّح بأنَّ بعضهم إنَّما جمعه بعد النَّبي ﷺ، ومِن الذين جمعه أيضًا أبو موسى الأشعري ﷺ ذكره أبو عمرو الداني، وَعَدَّ بعض المتأخِّرين من القرَّاء عمرو بن العاص وسعد بن عبادة وأم ورقة ﷺ[1].

أمَّا حفظهم للأحاديث فقد شجَّعهم على ذلك في آخر حياته ﷺ فقال: "نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ غَيْرَهُ، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ"[2]. وأكثرهم ﷺ حفظًا للحديث هم:

١- أبو هريرة ﷺ فقد روى خمسة آلاف وثلاثمائة وأربعة وسبعين حديثًا (٥٣٧٤) كان ﷺ أحفظ الصَّحابة. قال الشافعي: "أبو هريرة أحفظ من روى الحديث في دهره"[3]، وكان ابن عمر – رضي الله عنهما – يترحَّم عليه في جنازته ويقول: كان يحفظ على المسلمين

٥٩/٩، الحديث ٥٠٠٣، كتاب فضائل القرآن، عن قَتَادَةَ، قَالَ: "سَأَلْتُ أنس بْنَ مَالِكٍ ﷺ: مَنْ جَمَعَ القرآن عَلَى عَهْدِ النَّبِي ﷺ؟ قَالَ: أَرْبَعَةٌ، كلُّهُمْ مِنَ الأنصار: أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ، ومُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، وزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وأَبُو زَيْدٍ". فالذين ذكرهم أبو عبيد من القرَّاء المهاجرين إنَّما أكملوا حفظهم للقرآن بعد النَّبي ﷺ (قلت وفيه نظر وليس المقام مقام توضيح ذلك، فارجع إلى فتح الباري للمزيد إن شئتَ) فأنس ﷺ إنَّما حصر حفظ المذكورين في الأنصار في حياته ﷺ فحسب.

[1] أم ورقة هي بنت عبد الله بن الحارث بن عُويمر بن نوفل الأنصارية، ويقال لها أم ورقة بن نوفل، فنُسبت إلى جدِّها الأعلى... كانت تسمَّى الشهيدة وكانت قد قرأت القرآن. الإصابة، ٤٨٩/٨، ترجمة ١٢٢٩٨.

[2] سنن أبي داود: ج٣/ص ٣٢٢، الحديث ٣٦٦٠، كتاب العلم، باب نشرالعلم.جامع الترمذي: ص ٧١٦-٧١٧، الحديث ٢٦٥٦، ٢٦٥٧ و٢٦٥٨، كتاب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السِّماع، وهو حديث مروي عن عبد الله بن مسعود ومعاذ بن جبل وجبير بن مطعم وأبي الدرداء وأنس بألفاظ متقاربة " نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا، سَمِعَ مِنَّا شَيْئًا، سَمِعَ مَقَالَتِي"، وأخرجه ابن ماجه في سننه: ص٤٨، ٤٩، الحديث ٢٣٠، ٢٣١ و٢٣٢، باب من بلَّغ علمًا. وابن حبّان في صحيحه: ص ٢٦٨، ج١، الحديث ٦٦، كتاب العلم بإساد حسن. وقد ورد ذلك في حجَّة الوداع.

[3] العسقلاني: فتح الباري ١ / ٢٨٢.

حديث النَّبي[1] ﷺ، قال عن نفسه: قلتُ: "يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أَسْمَعُ مِنْكَ حَدِيثًا كَثِيرًا أنساهُ، قَالَ: "ابْسُطْ رِدَاءَكَ" فَبَسَطْتُهُ، قَالَ: فَغَرَفَ بِيَدَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: "ضُمَّهُ"، فَضَمَمْتُهُ فَمَا نَسيتُ شَيْئًا بَعْدَهُ"[2].

وعَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ قَيْسِ بْنِ مَخْرَمَةَ حَدَّثَهُ، أَنَّ رَجُلا جَاءَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ، فَقَالَ لَهُ زَيْدٌ ﷺ: عَلَيْكَ بِأَبِي هُرَيْرَةَ، فَإِنَّهُ بَيْنَا أَنَا وَأَبُو هُرَيْرَةَ وَفُلانٌ فِي الْمَسْجِدِ ذَاتَ يَوْمٍ نَدْعُو اللَّهَ تَعَالَى، وَنَذْكُرُ رَبَّنَا خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى جَلَسَ إِلَيْنَا، قَالَ: فَجَلَسَ وَسَكَتْنَا، فَقَالَ ﷺ: " عُودُوا لِلَّذِي كُنْتُمْ فِيهِ "، قَالَ زَيْدٌ ﷺ: فَدَعَوْتُ أَنَا وَصَاحِبِي قَبْلَ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُؤَمِّنُ عَلَى دُعَائِنَا، قَالَ: ثُمَّ دَعَا أَبُو هُرَيْرَةَ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِثْلَ الَّذِي سَأَلَكَ صَاحِبَايَ هَذَانِ، وَأَسْأَلُكَ عِلْمًا لا يُنْسَى، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: " آمِينَ "، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَنَحْنُ نَسْأَلُ اللَّهَ عِلْمًا لا يَنْسَى، فَقَالَ: " سَبَقَكُمَا بِهَا الدَّوْسِيُّ. "[3]

٢- عبد الله بن عمر ﷺ، فقد روى ألفي حديث وستمائة وثلاثين حديثًا (٢٦٣٠).

٣- أنس بن مالك ﷺ، روى ألفين ومائتين وستا وثمانين حديثًا (٢٢٨٦).

٤- أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها روت ألفين ومائتين وعشرة حديثاً (٢٢١٠)

٥-) عبد الله بن عباس ﷺ، فقد روي ألفًا وستمائة وستين حديثًا (١٦٦٠).

٦- جابر بن عبد الله ﷺ، فقد روى ألفًا وخمسمائة وأربعين حديثًا (١٥٤٠).

٧- أبو سعيد الخدري ﷺ روى ألفًا ومائة وسبعين حديثًا (١١٧٠).

هؤلاء هم أكثر الصَّحابة ﷺ حفظًا لأحاديثه ﷺ و لم يحط أحدهم بكل أحاديثه ﷺ لا سماعًا ولا حفظًا. هذا ما قرَّره شيخ الإسلام ابن تيمية – وجعله – أن لا يكون الحديث بلغ الصَّحابي أو المجتهد – السبب الغالب على أكثر ما يوجد من أقوال السلف مخالفًا

---

[1] المصدر نفسه: ١ / ٢٨٢.

[2] صحيح البخاري: ص ٤٨، الحديث ١١٩، كتاب العلم، باب حفظ العلم.

[3] المستدرك على الصحيحين:ج٣/٥٨٢ الحديث ٦١٥٨،كتاب معرفة الصَّحابة ﷺ، ذكر أبي هريرة ﷺ، قال الحاكم: صحيح الاسناد و لم يخرجاه، وأقرَّه عليه الذهبي. وانظر العسقلاني: فتح الباري: ٢٨٥/١.

لبعض الأحاديث[1]. قال: فإنَّ الإحاطة بحديث رسول الله ﷺ لم تكن لأحد من الأمة، وقد كان النَّبي ﷺ يحدِّث أو يفتي أو يقضي أو يفعل الشيء فيسمعه أو يراه من يكون حاضرًا ويبلِّغه أولئك — أو بعضهم — لمن يبلِّغونه، فينتهي علم ذلك إلى من شاء الله تعالى من العلماء من الصَّحابة والتابعين ومن بعدهم، ثم في مجلس آخر قد يحدِّث أو يفتي أو يقضي أو يفعل شيئًا ويشهده بعض من كان غائبًا عن ذلك المجلس ويبلِّغونه لمن أمكنهم، فيكون عند هؤلاء من العلم ما ليس عند هؤلاء، وعند هؤلاء ما ليس عند هؤلاء، وإنَّما يتفاضل العلماء من الصَّحابة ومَن بعدَهم بكثرة العلم أو جودته، أمّا إحاطة واحد بجميع حديث رسول الله ﷺ فهذا لا يمكن ادِّعاؤه قط.[2]

قال البراء بن عازب رضي الله عنهما: "ما كل الحديثِ سمعنا من رسول الله ﷺ، كان يحدِّثنا أصحابنا، وكنّا مشتغلين برعاية الإبل."[3]

وقد كان عُمَرُ وَجَارٌ له مِنْ الأنْصَارِ فِي بَنِي أُمَيَّةَ بْنِ زَيْدٍ وَهِيَ مِنْ عَوَالِي الْمَدِينَةِ، يتناوَبُون النُّزُولَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَنْزِلُ عمر يَوْمًا وَيَنْزِلُ جاره يَوْمًا، فَإِذَا نَزَلَ عُمر جاءه بِخَبَرِ ذَلِكَ الْيَوْمِ مِنَ الْوَحْيِ وَغَيْرِهِ، وَإِذَا نَزَلَ جاره فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ[4]. ومع هذا الحرص الشديد من عمر ؓ على تقصِّي أحاديث رسول الله ﷺ وتعلُّمه إلا أنَّه فاته الكثير والكثير، فلم يكن يعلم سنَّة الاستئذان حتى أخبره بها أبو موسى الأشعري ؓ[5] ولم يكن يعلم أيضا أنَّ المرأة ترث من دية زوجها، فقد كان يرى أنَّ الدِّية للعاقلة، حتى كتب إليه الضّحاك بن سفيان الكلابي ؓ وهو أمير لرسول الله ﷺ على بعض البوادي يخبره أنَّ

---

[1] ابن تيمية: رفع الملام عن الأئمة الأعلام، ص ٤.

[2] المصدرنفسه: ص ٥.

[3] المستدرك على الصحيحين: ج١/ ١٧٤، الحديث ٣٢٦ كتاب العلم، قال الحاكم: هذا حديث له طرق عن ابن اسحاق السبعي وهو صحيح على شرط الشيخين وليس له علّة ولم يخرجاه، وأقرَّه عليه الذهبي.

[4] صحيح البخاري: ص ٤٣٣ الحديث ٢٤٦٨،كتاب المظالم، باب الغرفة والعلية المُشْرِفة وغير المشرفة في السطوح وغيرها، الحديث ، ومسلم صحيحه: ص ٦٤٧، الحديث ١٤٧٩، كتاب الطلاق، باب في الإيلاء واعتزال النِّساء وتخييرهن.

[5] صحيح البخاري: ص ١١٧، الحديث ٦٢٤٥، كتاب الاستئذان، باب التسليم والإستئذان ثلاثًا.

رسول الله ﷺ ورَّث امرأة أشْيَم الضبابي ﷺ من دية زوجها[1]، فترك رأيه لذلك، وقال: "لو لم نسمع بهذا لقضينا بخلافه"، ولم يكن يعلم حكم المجوس في الجزية حتى أخبره عبد الرحمن بن عوف ﷺ أنَّ رسول الله ﷺ قال: "سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ؟"[2]، ولم يكن يعلم كذلك سنة رسول الله ﷺ في الطاعون حتى أخبره أيضًا عبد الرحمن بن عوف[3] ﷺ.

وعثمان بن عفان ﷺ لم يكن عنده العلم بأنَّ المتوفَّى عنها زوجها تعتدّ في بيت الموت حتى أخبرته الْفُرَيْعَةَ بِنْت مَالِكِ بْنِ سِنَان أخت أبي سعيد الخدري – رضي الله عنهما – أنَّ رسول الله ﷺ قال لها: "امْكُثِي فِي بَيْتِكِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ"[4] فأخذ به عثمان ﷺ.

وعلي بن أبي طالب ﷺ لم يكن يعلم حديث صلاة التوبة المشهورة[5]. وأفتى هو وابن عباس ﷺ وغيرهما بأنَّ "المتوفى عنها إذا كانت حاملاً تعتد أبعد الأجلين" ولم تكن قد بلغتهم سنَّة رسول الله ﷺ في سُبيعة الأسلمية رضي الله عنها، وقد توفي عنها زوجها سعد بن خولة ﷺ حين أفتاها النَّبي ﷺ بأنَّ عدَّمّا وضع حملها[6]. وأفتى هو وزيد وابن عمر وغيرهم ﷺ بأنَّ المفوِّضة إذا مات عنها زوجها فلا مهر لها، ولم تكن قد بلغتهم سنَّة رسول الله ﷺ في بَرْوَع بنت واشق رضي الله عنها[7].

---

[1] جامع الترمذي: ص ٤٠٨، الحديث ١٤١٥، كتاب الديات، باب ما جاء في المرأة هل ترث من دية زوجها، قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

[2] صحيح البخاري: ص ٥٦٣، الحديث ٣١٥٦ و٣١٥٧، كتابة الجزية والموادعة، وموطأ مالك،٢٨٠/١،كتاب الزكاة، باب جزية أهل الكتاب والمجوس.

[3] صحيح البخاري: ص ١٠٤٣، الحديث ٥٧٣٠، كتاب الطب، باب ما يُذكر في الطاعون.

[4] جامع الترمذي: ص ٣٥٠، الحديث ١٢٠٤، كتاب الطلاق واللعان، باب ما جاء أين تعتد المتوفَّى عنها زوجها، قال أبو عيسى: هذا حديث حسنٌ صحيح.

[5] المصدرنفسه: أبواب الصلاة، ص ١٢٦، الحديث ٤٠٦،باب ما جاء في الصلاة عند التوبة،، قال أبو عيسى: حديث علي حديثٌ حسنٌ ؛ لا نعرفه إلا مِن هذا حديث عثمان بن المغيرة. ورواه ابن ماجه في سننه: ص ٢٣٥، الحديث ١٣٩٥، كتاب إقامة الصَّلاة والسنة فيها، باب في أنَّ الصَّلاة كفّارة.

[6] صحيح مسلم: ص ٦٥٣، الحديث ٥٦ – ١٤٨٤ و ٥٧ – ١٤٨٥، كتاب الطَّلاق، باب انقضاء عدة متوفى عنها زوجها وغيرها بوضع الحمل.

[7] جامع الترمذي: ص ٣٣٠، الحديث ١١٤٥، كتاب النكاح، باب ما جاء في الرَّجل يتزوَّج المرأة فيموت عنها قبل أن

فالمقصود هو أنَّ أحداً من الصَّحابة ﷺ — بمفرده — لم يُحِط بجميع أحاديثه ﷺ سماعًا أو حفظًا، حتى أقرب وألصق الناس إليه ﷺ أبو بكر وعمر – رضي الله عنهما – اللذان كَثِيرًا ما كان يقول النَّبِيَّ ﷺ: " ذَهَبْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَدَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَخَرَجْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ " [1].

ومع ذلك فقد فاتهما بعض من سننه ﷺ وأحاديثه، فمن دونهما من باب أولى أن يفوته الكثير حتى ولو كان أحفظ الأمة لأحاديثه ﷺ أباهريرة ﷺ أو أم المؤمنين بنت الصديق ﷺ. وهذا ليس عيبًا في حقِّهم، فَمَنْ اعتقد أنَّ كل حديث صحيح قد بلغ كل واحد من الصَّحابة أو الأئمة أو إمامًا معيَّنًا فهو مخطئ خطئًا فاحشًا قبيحًا.[2]

إذا علمنا أنَّ أكثر الصَّحابة ﷺ روايةً للحديث إنَّما هم من الأنصار وشباب المهاجرين الذين تحمَّلوا فقط بالمدينة وأباهريرة الذي لم يسكن قط مكة، تبيَّن لنا أنَّ الجو بالمدينة كان صافياً لهم لحفظ وكتابة حديثه ﷺ أكثر ممّا كان عليه الأمر بمكة. وهذا ما سوف نتعرَّض له في المبحث القادم.

المبحث الرابع: المقارنة بين الأحاديث المكيَّة والمدنيَّة في الكثرة:

ذكرتُ فيما سبق أنَّ القرآن الكريم معلوم له بداية ونهاية وعدد سوره وآياته. وقد تتبَّع العلماء مكيَّته ومدنيَّته والمختَلف في كونها مكيَّةً أو مدنيَّةً، والآيات المكيَّة في السُّور المدنيَّة والمدنيَّة في السُّور المكيَّة، ومميزات كل منهما والضوابط التي بها يُعرف كلٌّ منهما[3].

وذكرتُ أسباب تعذّر وجود بداية ونهاية متَّفقًا عليهما في كتب الحديث وصعوبة إحصاء دقيق لعدد الأحاديث النَّبويَّة. بَيْدَ أنَّه يمكن معرفة أي الفترتين بين المكيَّة والمدنيَّة

أن يفرض لها، عن ابن مسعود ﷺ، قال الترمذي: حديث ابن مسعود حديث حسن صحيح.

[1] صحيح البخاري: ص ٦٥٤ الحديث ٣٦٨٥، كتاب فضائل أصحاب النَّبي ﷺ، باب مناقب عمر بن الخطاب أبي حفص القرشي العدوي ﷺ.

[2] ابن تيمية: رفع الملام عن أئمة الأعلام، ص ١١.

[3] مناع القطان: مباحث في علوم القرآن، ص ٥٠-٦٣.

أكثر حديث عددًا، وذلك حسب الأحاديث الصَّحيحة المتوفَّرة لدينا في الكتب وحسب الضَّوابط التي سأَذْكُرها.

فعند التأمُّل في الأحاديث المانعة والمجيزة لكتابة الحديث نلحظ أنَّ كلَّها أحاديث مدنية[1]، وهذا يقودنا إلى القول بأنَّ الفترة المكيَّة التي كانت مدَّتها ثلاث عشرة عامًا لم تحظ بكتابة الصَّحابة ﷺ لأحاديثه[2] ﷺ وذلك للأسباب التالية:

١- قلَّة عدد الصَّحابة ﷺ بمكة، إذ كان عددهم بعد الهجرة عند المؤاخاة التي عقدها ﷺ بينهم وبين الأنصار خمسة وأربعين (٤٥) حسب ما ذكره ابن القيم[3].

٢- جُل هؤلاء الصَّحابة كانوا من المستضعفين[4] الذين لم يكن لديهم من يحميهم من بطش قريش وأذاهم. فقد كانت قريش تجتهد في إلحاق الأذى والضرر بهم ليردوهم عن دينهم، حتى الشرفاء منهم كأبي بكر الصديق رضي الله عنه لم يسلم من أذاهم حتى همَّ بالهجرة إلى أرض الحبشة ثم رجع لجوار ابن الدَّغِنَة[5] فلم يكن وضعهم الأمني يسمح لهم الاجتماع برسول الله ﷺ كما كانوا يرغبون، إذ كانت قريش وضعت عليهم حصاراً شديداً، وتراقب كل داخل بمكة[6] وساكنيها لئلا يلتقوا النَّبي ﷺ.

---

[1] يأتي الكلام على هذا لاحقًا.

[2] وحجَّتي في ذلك أنَّ أحاديث المنع والجواز كلُّها كانت بالمدينة، بمعنى أنَّ الصَّحابة ﷺ لم يبدؤا بكتابة الحديث إلا بالمدينة بعد الهجرة، إذ لو حصل منهم مبادرات في هذا لَوَصَلَنا ذلك، فعدم روايتهم أنَّهم طلبوا منه ﷺ الإذن بالكتابة بمكة فهمنا منه أنَّ ذلك لم يحصل.

[3] ابن القيم: زاد المعاد، ٥٦/٣.

[4] العسقلاني: فتح الباري ٢٣/٧ الحديث ٣٦٦٠، عن عمَّار بن ياسر رضي الله عنهما، قال: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَمَا مَعَهُ إِلاَّ خَمْسَةُ أَعْبُدٍ وَامرأتان وَأَبُو بَكْرٍ. قال الحافظ معلقًا:... مراد عمَّار رضي الله عنه بذلك الذين أظهروا إسلامهم، وإلا فقد كان حينئذ جماعة ممن أسلم لكنَّهم كانوا يخفونه من أقاربهم. (وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الأَرْضِ تَخَافُونَ أَنْ يَتَخَطَّفَكُمُ النَاسَ فَأَوَاكُمْ وَأَيَّدَكُمْ بِنَصْرِهِ وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطيِّبَاتِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُون) الأنفال:٢٦ فالآية مدنيّة تُذكِّرهم بوضعهم ما قبل الهجرة.

[5] المصدر نفسه: ٢٨٧/٧، الحديث ٣٩٠٥.

[6] انظر قصة إسلام أبي ذر الغفاري رضي الله عنه في فتح الباري، ٢١٧/٧، الحديث ٣٧٦١، وقصة إسلام طفيل بن عمرو الدوسي رضي الله عنه في ابن الأثير: أسد الغابة: ٧٦/٣ ترجمة ٢٦١١، وابن هشام: ٤٢٠/١.

فتحت تعذيب قريش لهم أمرهم ﷺ بالهجرة إلى الحبشة، فكان عددهم في الهجرة الأولى اثني عشر رجلاً وأربع نسوة يرأسهم عثمان بن عفان رضي الله عنه وزوجته بنت رسول الله ﷺ رقية رضي الله عنها. وفي الهجرة الثانية كانوا ثلاثة وثمانين رجلاً وثماني أو تسع عشرة امرأة[1].

فإن قلتَ: كيف تقول إنَّ عددهم في الهجرة الأولى كان اثني عشر رجلاً وأربع نسوة، وفي الهجرة الثانية ثلاثة وثمانين رجلاً وثماني أو تسع عشرة امرأة مهاجرًا ومهاجرةً، وعدد المهاجرين الذين آخى بينهم وبين الأنصار بعد الهجرة كان خمساً وأربعين مهاجرًا[2] من مكة ؟

قلتُ: إنَّ هؤلاء الخمس والأربعين هم الذين بقوا مع رسول الله ﷺ بمكة و لم يهاجروا إلى الحبشة حتى أذن الله لرسوله ﷺ بالهجرة إلى الطابة في العام الثالث عشر من البعثة. أمَّا الذين هاجروا إلى الحبشة وكان عددهم في الهجرتين ثماني عشرة ومائة (١١٨) فقد هاجروا من الحبشة إلى المدينة في فترات متفرِّقة، وكان آخرهم قدومًا إلى المدينة جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه، وذلك حين بعث ﷺ إلى النجاشي عمرو بن أمية الضمري رضي الله عنه يطلب توجيههم إليه، فأرسلهم النجاشي في سفينتين، وكانوا ستَّة عشر رجلاً، معهم من بقي من نسائهم وأولادهم[3]. ولما قدِم جعفر رضي الله عنه على النَّبي ﷺ تلقاه وقبَّل ما بين عينيه وقال: "وَاللَّهِ مَا أَدْرِي بِأَيِّهِمَا أَفْرَحُ، بِفَتْحِ خَيْبَرَ، أَمْ بِقُدُومِ جَعْفَرٍ؟"[4].

فإذا كان الأمر كذلك فإنَّني أميل إلى القول بأنَّ الأحاديث المدوَّنة في الكتب والتي وصلتنا فالمدنيَّة منها أكثر من المكيَّة[5]، ذلك أنَّ أكثر الصَّحابة روايةً للأحاديث — وهم

---

[1] ابن القيم: زاد المعاد، ٣/٢١، ٢٣.

[2] المصدر نفسه: ٣/٥٦.

[3] المصدر نفسه: ٣/٢٤.

[4] المصدر نفسه: ٣/٣٩٦، وانظر الحاكم في المستدرك، الحديث ٤٨٩٤.

[5] لستُ أعني بهذا أنَّ ما تكلَّم به النبي ﷺ في الفترة المكيَّة أقل مما تكلَّم به في الفترة المدنيَّة، فقد أقام بمكة ثلاثة عشر عامًا ويقتضي ذلك منطقيًّا أن يكون ما تكلُّم به بمكة أكثر منه مما تكلَّم به بالمدينة، إلا أنَّ ظروف الفترتين اختلفت

سبعة – إنَّما تحمّلوها عنه ﷺ بالمدينة وإن كان فيهم بعض المهاجرين[1]. فأكثر الصَّحابة روايةً للأحاديث هم – كما سبق – أبو هريرة وابن عمر وأنس وأم المؤمنين بنت الصديق عائشة وابن عباس وجابر بن عبد الله وأبو سعيد الخدري رضي الله عنهم.

١- فأبو هريرة رضي الله عنه قدِم المدينة مهاجرًا في عام خيبر في المحرم عام سبع وقد حدَّث عن أبي بكر وعمر والفضل بن عباس وأبيّ بن كعب وأسامة بن زيد وعائشة وبصرة الغفاري وكعب الأحبار[2] رضي الله عنهم.

٢- ابن عمر رضي الله عنه: أسلم مع أبيه صغيرًا لم يبلغ الحلم وهاجر وعمره ثلاثة عشر عامًا. روى عن أبي بكر وعمر وعثمان وأبي ذر ومعاذ وعائشة ورافع بن خديج وأبي هريرة[3] رضي الله عنهم.

٣- عائشة أم المؤمنين بنت الصِّديق رضي الله عنها: وُلدت بعد المبعث بأربعة أعوام أو خمسة، وتزوَّجها ﷺ وهي بنت سبع ودخل بها وهي بنت تسع في شوال من السنة الأولى للهجرة. روت عن النَّبي ﷺ الكثير الطيب، وعن أبيها أبي بكر وعمر وفاطمة وسعد بن أبي وقاص وأُسيد بن حُضير وجذامة بنت وهب وحمزة بنت عمرو[4] رضي الله عنهم.

٤- ابن عباس رضي الله عنه: وُلِد قبل الهجرة بثلاثة أعوام وبنو هاشم بالشعب، وكان عمره عند وفاة النَّبي ﷺ ثلاثة عشر عامًا، وانتقل إلى دار الهجرة مع أبويه عام الفتح، وقد أسلم قبل ذلك[5].

إنَّما اقتصرتُ على هؤلاء الأربعة من مهاجري قريش وأبي هريرة لأنَّ المقصود هو إثبات أنَّ الأحاديث المرويَّة عنه ﷺ في الفترة المدنيَّة أكثر من المروية عنه ﷺ في الفترة المكيَّة، إذ

– أمنيًّا، وعدد الصَّحابة – مما جعل ما وصلنا من أحاديثه ﷺ في الفترة المدنيَّة أكثر.

[1] كعائشة وابن عمر وابن عباس من مهاجري قريش رضي الله عنهم. ويأتي لاحقاً بيان أنَّ ابن عباس رضي الله عنه لم يتحمَّل عنه ﷺ بمكة و لا حديثاً واحداً.

[2] العسقلاني: الإصابة، ٣٥٤/٧ ترجمة ١٠٦٧٠.

[3] المصدر نفسه: ١٥٥/٤ ترجمة ٤٨٥٢، وابن الأثير: أسد الغابة: ٣٣٧/٣ ترجمة ٣٠٨٢.

[4] الإصابة: ٢٣٤/٨ ترجمة ١١٤٦١.

[5] المصدر نفسه: ١٢١/٤ ترجمة ٤٧٩٩.

ممّا لا يختلف فيه اثنان هو أنَّ ابن عباس[1] وأبا هريرة[2] لم يرويا أي شيء عنه ﷺ في الفترة المكيَّة. أمَّا أم المؤمنين عائشة[3] وابن عمر[4] ﷺ فقد رويا عنه ﷺ شيئاً يسيراً في الفترة المكيَّة. أمَّا الأنصار ﷺ فإنَّ أكثرهم رواية — أنس وجابر وأبو سعيد الخدري ﷺ — لم

[1] ابن عباس رضي الله عنهما قطعًا لم يتحمّل عنه ﷺ في الفترة المكية، لأنَّه وُلد قبل الهجرة بثلاثة أعوام بالشعب مما يعني أنَّه ﷺ هاجر إلى المدينة وله من العمر ثلاثة أعوام. وقد اختلف العلماء في تحديد سن السِّماع، فقال ابن الصَّلاح: إنَّ التحديد بخمس هو الذي استقر عليه عمل أهل الحديث المتأخرين... انظر علوم الحديث لابن الصلاح: ص ١٣٠، وفتح الباري: ١/ ٢٥٥ و٢٥٦ الحديث ٧٦ و٧٧، باب: متى يصح سماع الصغير.

فابن عباس رضي الله عنهما إنَّما انتقل مع أبويه إلى دار الهجرة في عام الفتح وله من العمر أحد عشر عاماً، إذ وُلد وبنو هاشم بالشعب قبل الهجرة بثلاث. وكان له عند وفاته ﷺ ثلاثة عشر عامًا، ولم يلازم رسول الله ﷺ ملازمة أبي هريرة ﷺ له ﷺ. إذ كان لأبي هريرة ﷺ إلى جانب طلبه للحديث سبب آخر وهو ملئ بطنه كما اعترف هو نفسه بذلك ﷺ: " وَكُنْتُ أَلْزَمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى مِلْءِ بَطْنِي" (البخاري ٢٠٤٧، مسلم ٢٤٩٢) ولم يكن له مكان يأوي إليه غير المسجد. فقد كان من أصحاب الصُّفة الذين عرفوا بفقرهم. أمَّا ابن عباس رضي الله عنهما فكان يعيش مع أبويه، وإن حظي بالاطلاع على بعض دقائق أموره ﷺ في بيته من عبادته لكون خالته ميمونة بنت الحارث أم المؤمنين. قال ﷺ: "...نِمْتُ عِنْدَ خَالَتِي مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ، فَقَامَ النَّبِي ﷺ مِنْ اللَّيْلِ..." الحديث في مسند أحمد، ٣٥١/١ الحديث ٧٢٢/٢٥٥٨ و ٧٣٥/٢٥٧١. ومع هذا فإنَّ روايته عن كبار الصَّحابة ﷺ كانت أكثر من تحمّله عنه ﷺ مباشرة. يقول: "قد حفظتُ السنة كلّها..." وفي رواية "ما سنَّ رسول الله ﷺ شيئًا إلا وقد علمتُه غير ثلاث..."، مسند أحمد، ٣١٠/١ الحديث ٤٠٩/٢٢٤٥ و٣١٨/١ الحديث ٤٩٥/٢٣٣١. يُفهم من كلامه هذا أنَّه إنَّما تتبَّع وأخذ ما فاته من هذه السنن قَبْلَ ولادته وقبل انتقاله إلى دار الهجرة — واحد وعشرون عامًا — عن كبار الصَّحابة ﷺ فتحمُّله عن رسول الله ﷺ إنَّما كان لمدة عامين فقط أي بعد الفتح. فأنَّى له معرفة كلِّ سنن إن لم يكن عن كبار الصَّحابة ﷺ بلسانه السؤول وقلبه العقول ﷺ.

[2] فقد سبق القول بأنَّه أسلم في محرّم من العام السّابع للهجرة الإصابة: ٧ / ٣٤٨.

[3] تحمّلت عائشة رضي الله عنها عن رسول الله ﷺ حديث هجرة رسول الله ﷺ وأبي بكر ﷺ، فقالت: "... فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَأْذَنَ، فَأُذِنَ لَهُ فَدَخَلَ، فَقَالَ النَّبِي ﷺ لأَبِي بَكْرٍ: "أَخْرِجْ مَنْ عِنْدَكَ"، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: "إِنَّما هُمْ أَهْلُكَ بِأَبِي أنت يَا رَسُولَ اللَّهِ"، قَالَ: "فإِنِّي قَدْ أُذِنَ لِي فِي الْخُرُوجِ" انظر فتح الباري: ٢٨٧/٧، كتاب مناقب الأنصار، باب: هجرة النَّبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة، الحديث ٣٩٠٥.

[4] تحمَّل ابن عمر رضي الله عنهما عنه ﷺ بمكة الحديث الذي رواه الترمذي في مناقب عمر بن الخطاب ﷺ عن إسلامه، ص ٩٧١، الحديث ٣٦٩٠، " اللَّهُمَّ أَعِزَّ الإِسْلاَمَ بِأَحَبِّ هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ إِلَيْكَ: بِأَبِي جَهْلٍ، أَوْ بِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ" وهذا طبعًا بمكة قبل الهجرة. وحديثه عن إسلام أبيه رضي الله عنهما، قال: "...فغدوتُ أتبع أثره — عمر — وانظر ما يفعل وأنا غلام أعقل كلَّ ما رأيتُ" ابن هشام: ٣٨٦/١.

يتحمّلوا عنه ﷺ شيئاً في الفترة المكيَّة إلا جابر بن عبد الله[1] رضي الله عنهما. فلذلك لا يُلتفت إلى ما قد يعترض به معترض إذا ما قال أنَّه من الجائز أن يكون رواية هؤلاء السبعة[2] أو أحدهم عن كبار الصَّحابة — أو أحدهم — من المهاجرين القرشيين لأحاديثه ﷺ في الفترة المكية أكثر أو يعادل تحمّلهم عنه ﷺ مباشرة في الفترة المدنيَّة، فهذا مع إمكانه وجوازه مستبعَد، إذ لا يتصوَّر ذلك مع قول أبي هريرة ﷺ: "إِنَّكمْ تَقُولُونَ: إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يُكْثِرُ الْحَدِيثَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَتَقُولُونَ: مَا بَالُ الْمُهَاجِرِينَ وَالأنصار لاَ يُحَدِّثُونَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَإِنَّ إِخْوَتِي مِنَ الْمُهَاجِرِينَ[3] كان يَشْغَلُهُمْ صَفْقٌ بِالأَسْوَاقِ، وَكُنْتُ أَلْزَمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى مِلْءِ بَطْنِي، فَأَشْهَدُ إِذَا غَابُوا، وَأَحْفَظُ إِذَا نَسُوا، وَكان يَشْغَلُ إِخْوَتِي مِنَ الأنصار عَمَلُ أَمْوَالِهِمْ، وَكُنْتُ امْرَأً مِسْكِينًا مِنْ مَسَاكِينِ الصُّفَّةِ، أَعِي حِينَ يَنْسَوْنَ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَدِيثٍ يُحَدِّثُهُ: "إِنَّهُ لَنْ يَبْسُطَ أَحَدٌ ثَوْبَهُ حَتَّى أَقْضِيَ مَقَالَتِي هَذِهِ، ثُمَّ يَجْمَعَ إِلَيْهِ ثَوْبَهُ إِلاَّ وَعَى مَا أَقُولُ، فَبَسَطْتُ نَمِرَةً عَلَيَّ، حَتَّى إِذَا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَقَالَتَهُ، جَمَعْتُهَا إِلَى صَدْرِي، فَمَا نَسِيتُ مِنْ مَقَالَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تِلْكَ مِنْ شَيْءٍ"[4].

---

[1] كان جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، من الستة الذين لقوا رسول الله ﷺ في العام ١١ من البعثة ووعدوه ببلاغ رسالته في قومهم. الستة هم ١- أسعد بن زرارة ٢- وجابر بن عبد الله ٣- وقطبة بن عامر ٤- وعقبة بن عامر ٥- ورافع بن مالك ٦- وعوف بن مالك، ﷺ. وفي البيعة العقبة الثانية في الموسم الحج من العام الثالث عشرة قال جابر ﷺ قلنا: يا رسول الله، علام نبايعك؟ قال ﷺ: على السمع والطاعة في النشاط والكسل...، انظر الرحيق المختوم: ص ١٤٣، والحديث في مسند أحمد (١٤٢٤٣) و صحيح ابن حبان ٦٢٧٤، والسنن الكبري للبيهقي ١٦٣٥٨.

[2] ١) أبو هريرة ٢) ابن عمر ٣) ابن عباس ٤) جابر ابن عبد لله ٥) أنس بن مالك ٦) عائشة أم المؤمنين ٧) أبو سعيد الخدري.

[3] يقصد بالمهاجرين هنا مهاجرين قريش من مكة وإلا فهو كذلك من المهاجرين ﷺ.

[4] صحيح البخاري: ص ٣٥٨ الحديث ٢٠٤٧، كتاب البيوع، وص ٤١١ الحديث ٢٣٥٠، كتاب الحرث والمزارعة، باب: ما جاء في الغَرْسِ، وص ١٢٩٧ الحديث ٧٣٥٤، كتاب الإعتصام بالكتاب والسنة.

فهذا يدل على أنَّ ما تحمّله أبو هريرة ﷺ عن رسول الله ﷺ مباشرة من أحاديثه أكثر ممّا رواه عن غيره من الصَّحابة ﷺ، ومع كثرة ما رواه من الأحاديث، يقول: " حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وِعَاءَيْنِ، فَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَبَثَثْتُهُ، وَأَمَّا الآخَرُ فَلَوْ بَثَثْتُهُ قُطِعَ هَذَا الْبُلْعُومُ"[1].

فقوله هذا ﷺ يوحي بأنَّه إنَّما روى لنا من أحاديثه ﷺ شطر ما حفظ عنه ﷺ. إلا أنَّ الحافظ في الفتح[2] قال: إنَّ ما نشره أبو هريرة ﷺ من الحديث أكثر مما لم ينشره.

قلتُ: ولو سلَّمنا جدلاً أنَّه بثَّ فقط نصف ما رواه عنه ﷺ - كما قال ﷺ — فإنَّ النِّصف الثاني الذي لم ينشره لم يكن في معرفته الفائدة أو عدم معرفته مضرة أو نقص في الدين. إذ لو كان كذلك لما جاز له كتمانه وهو القائل — أبو هريرة ﷺ — "إنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ أَكْثَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ، وَلَوْلاَ آيَتَان فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا حَدَّثْتُ حَدِيثًا، ثُمَّ يَتْلُو ﴿إنَّ الذين يَكْتُمُونَ مَا أنزلنا مِنَ الْبَيِّنَاتِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿الرَّحِيمُ﴾" [البقرة: ١٥٩- ١٦٠]، كانوا يخافون كتمان[3] العلم. ولهذا أخبر معاذ ﷺ بالحديث الذي سمعه من رسول الله ﷺ عند موته تأثُّمًا[4]. ولكن الأحاديث التي لم يحدِّث بها أبو هريرة ﷺ هي الأحاديث التي لو

---

[1] المصدر نفسه: ص ٤٨ كتاب العلم، الحديث ١٢٠.

[2] العسقلاني: فتح الباري ٢٨٦/١.

[3] كيف يكتم أبو هريرة ﷺ علمًا عن رسول الله ﷺ يفيد الأُمَّة وهو - ﷺ - يروي عنه ﷺ قوله: "مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ عَلِمَهُ ثُمَّ كَتَمَهُ أُلْجِمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ"، رواه الترمذي وقال: حديث حسن، كتاب العلم عن رسول الله ﷺ، باب: ما جاء في كتمان العلم، ص ٧١٥. الحديث ٢٦٤٩. ولا يقولنَّ قائل أنَّ أحدًا لم يسأل أبا هريرة ﷺ فكتم حتى ينطبق عليه هذا الوعيد، بل كتمه عن محض إرادته. قلتُ: إنَّ حاجة الأُمَّة إلى ما عنده من علم رسول الله ﷺ وكتمانه إيّاه وهو يعلم ذلك بمثابة سؤال الأُمَّة له وكتمانه هو هذا العلم. فكونه كتم بعض ما عنده من علم رسول الله ﷺ إنَّما كان عن قناعة أنَّ هذا البعض لا يفيد الأُمَّة بل يضرّها، فكان هذا هو السبب في عدم بثِّه لِوعاء الآخر الذي حفظ عنه ﷺ.

[4] عن أنس بن مالك ﷺ أنَّ النَّبِي ﷺ ومعاذ رديفه على الرحل قَالَ: يَا مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ، قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ، قَالَ: يَا مُعَاذُ، قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ ثَلاَثًا، قَالَ: "مَا مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ أن لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ صِدْقًا مِنْ قَلْبِهِ، إِلاَّ حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلاَ أُخْبِرُ بِهِ النَّاسَ فَيَسْتَبْشِرُوا، قَالَ: إِذًا يَتَّكِلُوا"، وَأَخْبَرَ بِهَا مُعَاذٌ عِنْدَ مَوْتِهِ تَأَثُّمًا. صحيح البخاري: ص ٥٠، الحديث ١٢٨، كتاب العلم، باب

رواها لأضرَّ بنفسه بأن يقطع بنو أميَّة عنقه – كما قال ﷺ – أو تقع فتنة، لأنَّها كانت تبيِّن أسامي أمراء السوء وأحوالهم وزمنهم، وقد كان يُكنِّي عن بعضه ولا يصرِّح به خوفًا على نفسه منهم، كقوله: "أعوذ بالله من رأس الستين وإمارة الصبيان" يشير بذلك إلى خلافة يزيد بن معاوية، لأنَّها كانت سنة ستين من الهجرة.

وقد استجاب الله دعاء أبي هريرة ﷺ فمات قبلها بسنة[1]. ألم تر كيف اشتاط معاوية ﷺ غضبًا حين سمع الحديث الذي حدَّث به عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ عن رسول الله ﷺ: "إِنَّهُ سَيَكُونُ مَلِكٌ مِنْ قَحْطَان فَغَضِبَ مُعَاوِيَةُ، فَقَامَ فَأَثْنَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ، فإِنَّهُ بَلَغَنِي أنَّ رِجَالاً مِنْكُمْ يَتَحَدَّثُونَ أَحَادِيثَ لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَلاَ تُؤْثَرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأُولَئِكَ جُهَّالُكُمْ فَإِيَّاكُمْ وَالأَمَانِي الَّتِي تُضِلُّ أَهْلَهَا، فإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يقول: إِنَّ هَذَا الأَمْرَ فِي قُرَيْشٍ لاَ يُعَادِيهِمْ أَحَدٌ إِلاَّ كَبَّهُ اللَّهُ عَلَى وَجْهِهِ مَا أَقَامُوا الدِّينَ"[2].

فالمقصود هو أنَّ الصَّحابة ﷺ مهما رووا عن بعضهم البعض فإنَّ ما تحمّله كل فردٍ منهم عن رسول الله ﷺ مباشرة أكثر منه بكثير مِمَّا روى بعضهم عن البعض وخاصة السبع[3] الأكثر رواية عنه ﷺ وإن كان أكثر الصَّحابة ﷺ رواية للأحاديث إنَّما تحمّلوها

مَن خصَّ بالعلم قوماً دون قومٍ كراهية أن لا بفهموا.

[1] العسقلاني: فتح الباري، ٢٨٦/١، وصحيح البخاري: ص٦٤٠ الحديث ٣٦٠٥، كتاب المناقب، باب: علامات النبوة في الإسلام، و ص ١٢٥٠ الحديث ٧٠٥٨، كتاب الفتن، باب: قول النَّبي ﷺ هلاك أمتي على يدي أُغَيْلِمَة سفهاء.

[2] صحيح البخاري: ص ٦٢٦ الحديث ٣٥٠٠، كتاب المناقب، باب: مناقب قريش وانظر تعليق الحافظ على إنكار معاوية على عبد الله بن عمروﷺ روايته هذا الحديث في فتح الباري: ٦٥٤/٦.

[3] إلا ابن عباس رضي الله عنهما، فإنَّ ما رواه عن كبار الصَّحابة ﷺ أكثر بكثير ممّا تحمّله عنه ﷺ بنفسه، يقول في ذلك عن نفسه: "لما قُبِض رسول الله ﷺ قلتُ لرجل من الأنصار: هلم فلنسأل أصحاب رسول الله ﷺ فإنَّهم اليوم كثير. قال: فقال: واعجبا لك أترى الناس يفتقرون إليك؟ قال: فترك ذلك وأقبلتُ أسأل، فإن كان ليبلغني الحديث عن رجل فآتي بابه وهو قائل – القيلولة –، فأتوسَّد ردائي على بابه تُسَفِّي الريح علي من التراب فيخرج فيراني فيقول: يا ابن عم رسول الله – ﷺ – ما جاء بك؟ هلا أرسلتَ إليَّ فآتيك؟ فأقول: لا أنا أحق أن آتيك، فأسأله عن الحديث، فعاش الرجل الأنصاري حتى رآني وقد اجتمع الناس حولي ليسألوني، فقال: هذا الفتى كان أعقل مني".

في الفترة المدنيَّة، ذلك يقودنا إلى القول بأن أغلب أحاديثه ﷺ التي بين أيدينا في الكتب اليوم إنَّما هي أحاديث الفترة المدنيَّة.

سُئِل أبو زرعة عن عدَّة من روى عن النَّبي ﷺ فقال: ومن يضبط هذا، شهد مع النَّبي ﷺ حَجَّة الوداع أربعون ألفًا، وشهد معه تبوك سبعون ألفًا. قيل له: "أليس يقال: حديث النَّبي ﷺ أربعة آلاف حديث؟ قال: "ومن قال ذا قَلْقَل الله أنيابه! هذا قول الزّنادقة، ومن يحصي حديث رسول الله ﷺ، قُبِض رسول الله ﷺ عن مائة وأربعة عشر ألفًا من الصَّحابة ممن روى عنه وسمع منه، وفي رواية: ممن رآه وسمع منه. فقيل له: يا أبا زرعة! هؤلاء أين كانوا وأين سمعوا منه؟ قال: أهل المدينة وأهل مكة ومن بينهما والأعراب ومن شهد معه حجّة الوداع، كلٌّ رآه وسمع منه بعرفة"[1].

المبحث الخامس: كيفية معرفة الحديث المكي والمدني:

أنَّه لا يُميَّز بين الحديث المكي والمدني من جهة الصَّحابي الرَّاوي للحديث. فالصَّحابة ﷺ رووا بعضهم عن بعض[2] وكلهم عدول. فما السبيل إذن إلى التمييز بينها؟

يُميَّز بين الحديث المكي والمدني بالقرائن وألفاظ في متن الحديث، وتنقسم هذه القرائن إلى قرائن مستنبطة من متن الحديث غير مذكورة فيه، وقرائن مذكورة في متن الحديث غير

الإصابة. ٤ / ١٢٥ وفي رواية: "وجدتُ علم رسول الله ﷺ عند هذا الحي من الأنصار إن كنت لأقيل بباب أحدهم، ولو شئت أن يؤذن لي عليه لأذن، لكن أبتغي بذلك طيب نفسه، وكان يأتي أبا رافع ﷺ فيقول: ما صنع النَّبي ﷺ يوم كذا؟ ومع ابن عباس مَن يكتب ما يقول. وقال عنه عمر ﷺ عندما اعترض عليه بعض المهاجرين على إدخاله عليهم دون أبنائهم: ذاكم فتى كهول، له لسان سؤول وقلب عقول". الإصابة، ١٢٥/٤. قلتُ: قول ابن عباس رضي الله عنهما: " وجدتُ علم رسول الله ﷺ عند هذا الحي من الأنصار..." لا يقصد به أنَّهم كانوا أعلم من المهاجرين، إنَّما يقصد بـــ " علم رسول الله ﷺ " أحاديثه ﷺ لأنَّهم كانوا أكثر عدداً من المهاجرين، وإلا فالمهاجرون خاصة الخلفاء الأربعة كانوا أعلم الصَّحابة ﷺ.

[1] ابن الصلاح: علوم الحديث، ص ٢٩٧، وتدريب الراوي: ١٢٧/٢. قلتُ: جُل هذه الأحاديث التي رواها أهل المدينة وأهل مكة ومَن بينهما والأعراب عنه ﷺ والمدوّنة في الكتب إنَّما هي بالمدينة بعد الهجرة.

[2] السّيوطي: تدريب الرّاوي ٢/ ١٤١.

صريحة، وألفاظ صريحة واضحة في متن الحديث تذكر مكان ورود الحديث، إنْ بمكة أو بالمدينة المنورة أو في غزوة من غزواته ﷺ خارج المدينة.

فقولي القرائن أعني بها علامات في متن الحديث لا تذكر بصراحة ووضوح مكان وزمان، ورود الحديث، بل يُعرف ذلك فهماً واستنباطاً.

أمَّا الألفاظ فهي ألفاظٌ في متن الحديث تذكر مكان وزمان وورود الحديث بصراحة و وضوح.

أ- مثال قرينة مستنبطة من متن الحديث غير مذكورة فيه:

عَنْ مُعَاذٍ ﷺ، قَالَ: كُنْتُ رِدْفَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى حِمَارٍ، يُقَالُ لَهُ: عُفَيْرٌ، فَقَالَ: " يَا مُعَاذُ! هَلْ تَدْرِي حَقَّ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ وَمَا حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ ؟، قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: فَإِنَّ حَقَّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ أَنْ يَعْبُدُوهُ، وَلاَ يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَحَقَّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ أَنْ لاَ يُعَذِّبَ مَنْ لاَ يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَفَلاَ أُبَشِّرُ بِهِ النَّاسَ، قَالَ: لاَ تُبَشِّرْهُمْ فَيَتَّكِلُوا ".[1]

فهذا الحديث ليس في ظاهر متنه ما ينصُّ على أنَّه ورد بالمدينة المنورة، وإن كان فيه ما يشير فهماً و استنباطاً بأنَّه ورد بعد الهجرة. ذلك أنَّ معاذ ﷺ وإن شهد بيعة العقبة الثانية[2]، إلا أنَّه لا يُتصوَّر أن يكون ردف رسول الله ﷺ على حمار يحدّثه بهذا الحديث على هذا النحو من الطمأنينة، إذ تمت هذه البيعة في غاية من السِّرية حين جنَّ الليل[3]. فيُفهم من هذه القرائن كلّها أنَّ الحديث ورد بالمدينة.

---

[1] صحيح البخاري: ص ٥١٠، الحديث ٢٨٥٦، كتاب الجهاد والسَّير باب اسم الفرس والحمار، وص ٥٠، الحديث ١٢٨، كتاب العلم باب مَن خَصَّ بالعلم قومًا دون قومٍ كراهية أن لايفهموا، وص ١٠٧٥، الحديث ٥٩٦٧، كتاب اللباس باب حمل صاحب الدابة غيره بين يدي.

[2] ابن هشام: ٨١/٢.

[3] المصدر نفسه: ٦٣/٢.

وتوفي رسول الله ﷺ وهو باليمن حيث كان بعثه[1] ﷺ، فهذه القرائن كلها – خارج متن الحديث — تدل على أنَّ معاذ ﷺ كان ردف النَّبي ﷺ بالمدينة، وأنَّه ﷺ إنَّما قال له هذا الحديث بالمدينة كذلك. وإن كانت إمكانية وروده في إحدى غزواته وأسفاره ﷺ خارجة المدينة واردة كذلك، إلا أنَّها تبقى ضعيفة مقارنة بقوَّة إمكانية وروده بالمدينة المنوَّرة.

ب- مثال قرينة مذكورة غير صريحة في متن الحديث:

حَدَّثَنِي أَبِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ، إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ شَدِيدُ بَيَاضِ الثِّيَابِ، شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعَرِ، لاَ يُرَى عَلَيْهِ أَثَرُ السَّفَرِ، وَلاَ يَعْرِفُهُ مِنَّا أَحَدٌ، حَتَّى جَلَسَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَأَسْنَدَ رُكْبَتَيْهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ، وَوَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَى فَخِذَيْهِ، وَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ! أَخْبِرْنِي عَنِ الإِسْلاَمِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الإِسْلاَمُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَتُقِيمَ الصَّلاَةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ إِنِ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلاً "، قَالَ: صَدَقْتَ، قَالَ: فَعَجِبْنَا لَهُ يَسْأَلُهُ وَيُصَدِّقُهُ، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الإِيمَانِ، قَالَ: " أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلاَئِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ "، قَالَ: صَدَقْتَ، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الإِحْسَانِ، قَالَ: "أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ"، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ السَّاعَةِ، قَالَ: مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنْ أَمَارَتِهَا، قَالَ: "أَنْ تَلِدَ الأَمَةُ رَبَّتَهَا، وَأَنْ تَرَى الْحُفَاةَ الْعُرَاةَ الْعَالَةَ رِعَاءَ الشَّاءِ، يَتَطَاوَلُونَ فِي الْبُنْيَانِ"، قَالَ: ثُمَّ انْطَلَقَ فَلَبِثْتُ مَلِيًّا، ثُمَّ قَالَ لِي: "يَا عُمَرُ! أَتَدْرِي مَنِ السَّائِلُ" ؟ قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: "فَإِنَّهُ جِبْرِيلُ، أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ".[2]

عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ، أَن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: " أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيُقِيمُوا الصَّلاَةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ

---

[1] الاستيعاب: ٤٦١/٣. ترجمة ٢٤٤٥, أسد الغابة: ١٤٤/٤، ترجمة ٤٩٦٠.

[2] سبق تخريجه.

عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ، إلاَّ بِحَقِّ الإِسْلاَمِ وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ ".[1]

فهذان الحديثان، وإن لم يوجد في متنهما ما يدل مباشرةً على أنَّهما مدنيان إلا أنَّه يغلب على الظن أنَّهما وردا بعد الهجرة. وذلك لورود ذكر أركان الإسلام الخمس في الحديث الأوَّل و الجهاد والقتال في الثاني "أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ" وقد علمتَ أنَّ أركان الإسلام الخمس إنَّما اكْتَمَلَتْ بالمدينة، إذ بمكة لم يُفرض بعد الشهادتين إلا الصَّلاة، أمّا الجهاد والقتال في سبيل الله فلم يُشرع إلا بالمدينة.

جـــ - مثال ألفاظ صريحة و واضحة في متن الحديث تذكر مكان وزمان ورود الحديث:

١- كحديث خَبَّاب بْنِ الأَرَتِّ ﷺ، قَالَ: شَكَوْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُتَوَسِّدٌ بُرْدَةً لَهُ فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ، قُلْنَا: لَهُ أَلاَ تَسْتَنْصِرُ لَنَا أَلاَ تَدْعُو اللَّهَ لَنَا، قَالَ: "كَانَ الرَّجُلُ فِيمَنْ قَبْلَكُمْ يُحْفَرُ لَهُ فِي الأَرْضِ فَيُجْعَلُ فِيهِ فَيُجَاءُ بِالْمِنْشَارِ فَيُوضَعُ عَلَى رَأْسِهِ فَيُشَقُّ بِاثْنَتَيْنِ وَمَا يَصُدُّهُ ذَلِكَ عَنْ دِينِهِ، وَيُمْشَطُ بِأَمْشَاطِ الْحَدِيدِ مَا دُونَ لَحْمِهِ مِنْ عَظْمٍ أَوْ عَصَبٍ وَمَا يَصُدُّهُ ذَلِكَ عَنْ دِينِهِ، وَاللَّهِ لَيُتِمَّنَّ هَذَا الأَمْرَ حَتَّى يَسِيرَ الرَّاكِبُ مِنْ صَنْعَاءَ إِلَى حَضْرَمَوْتَ لاَ يَخَافُ إِلاَّ اللَّهَ أَوِ الذِّئْبَ عَلَى غَنَمِهِ وَلَكِنَّكُمْ تَسْتَعْجِلُونَ .[2]

فهذا الحديث بلفظه ومعناه واضح في أنَّه مكي الورود قبل الهجرة. لورود ذكر الكعبة فيه " فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ" وجملة " أَلاَ تَسْتَنْصِرُ لَنَا أَلاَ تَدْعُو اللَّهَ لَنَا" تدل على أنَّ اضطهاد وعذاب قريش لهم كان قد بلغ ذروته، والجهاد والقتال لم يكونا قد شُرع بعدُ، وذلك بمكة قبل الهجرة بلا شك.

٢- عَنْ جَابِرٍ ﷺ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ عَامَ الْفَتْحِ وَهُوَ بِمَكَّةَ: " إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ، وَالْمَيْتَةِ، وَالْخِنْزِيرِ، وَالأَصْنَامِ.[3]

---

[1] سبق تخريجه.

[2] سبق تخريجه.

[3] سبق تخريجه.

هذا الحديث واضح أنَّه ورد بمكة ولكن بعد الهجرة في عام الفتح، لقول جابر ﷺ "عاَمَ الْفَتْحِ وَهُوَ بِمَكَّةَ" وجابر ﷺ أنصاري خزرجي.

٣- عَنْ أَبِي ذَرٍّ ﷺ، قَالَ: كُنْتُ أَمْشِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَرَّةِ الْمَدِينَةِ عِشَاءً اسْتَقْبَلَنَا أُحُدٌ.[١]

فورود اسم الْمَدِينَةِ وأُحُد و"اسْتَقْبَلَنَا أُحُدٌ" في الحديث يدلك على أنَّ الحديث إنَّما قاله ﷺ بعد الهجرة وبالمدينة النبوية.

٤- عَنْ جَابِرٍ ﷺ، قَالَ كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزَاةٍ، فَقَالَ: " إِنَّ بِالْمَدِينَةِ لَرِجَالاً مَا سِرْتُمْ مَسِيرًا وَلاَ قَطَعْتُمْ وَادِيًا إِلاَّ كَانُوا مَعَكُمْ حَبَسَهُمُ الْمَرَضُ " وفي رواية إِلاَّ شَرِكُوكُمْ فِي الأَجْرِ[٢]

فقول جابر ﷺ "في غزاة" وقوله ﷺ "إنَّ بالمدينة" يدل على أنَّهم كانوا خارج المدينة المنورة. ورواية أنس ﷺ الآتية صرَّحت بذلك.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ: أَنّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجَعَ مِنْ غَزْوَةِ تَبُوكَ، فَدَنَا مِنْ الْمَدِينَةِ، فَقَالَ: "إِنَّ بِالْمَدِينَةِ أَقْوَامًا مَا سِرْتُمْ مَسِيرًا، وَلاَ قَطَعْتُمْ وَادِيًا إِلاَّ كَانُوا مَعَكُمْ"، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَهُمْ بِالْمَدِينَةِ، قَالَ: "وَهُمْ بِالْمَدِينَةِ حَبَسَهُمُ الْعُذْرُ".[٣]

فهذه الألفاظ وما على شاكلتها هي التي توضِّح بصراحة مكان وزمان ورود الحديث. أمّا مجرّد قول الصَّحابي ﷺ "سمعتُ رسول الله ﷺ" أو نداؤه لرسول الله ﷺ بـ "يا رسول الله" أو "يا نبي الله" أو قوله: "قال لي رسول الله" ﷺ، أو قوله ﷺ: "يا فلان أو يا فلانة" ، فإنَّ ذلك كلّه لا يدل دلالة واضحة وصريحة على مكان وزمان ورود الحديث، مثل الألفاظ التي سبقت ذكرها آنفاً [٤] إلا أن يكون في المتن ما يغلب على الظَّن أنَّه مكي

---

[١] سبق تخريجه.

[٢] سبق تخريجه.

[٣] صحيح البخاري: ص ٧٨٠، الحديث ٤٤٢٣، كتاب المغازي.

[٤] ألم تر قول سعد بن معاذ الأنصاري وسيد الأوس ﷺ في غزوة بدر لرسول الله ﷺ حين قال ﷺ: أشيروا عليَّ أيُّها الناس، وإنَّما يريد الأنصار. فقال سعد بن معاذ ﷺ: والله لكانَّك تريدنا يارسول الله. فسعد بن معاذ ﷺ أنصاري

أو مدني أو خارجهما، كذكر الصِّيام والزَّكاة والحج والقتال، ومعلوم أنَّها إنَّما فُرِضت بالمدينة، أو نداء رسول الله ﷺ لأحد من الصَّحابة أو صحابيات ﵃ لم يهاجر إلى المدينة باتفاق أهل العلم، بل توفي أو استُشهِد قبل الهجرة إلى المدينة المنورة. فمثل هذا الحديث بلا منازع مكي الورود، حتى إن كان راوي الحديث أنصاريًا أو من شباب قريش كابن عباس رضي الله عنهما وعائشة رضي الله عنها أو أحد مهاجري من غير قريش من الذين لم يسكنوا قط مكة كأبي هريرة وأبي موسى الأشعري ﵄، فلا يُشك أنَّ رواية أحد هولاء الصَّحابة ﵃ مثل هذا الحديث يكون بسماعه مِن أحد كبار مهاجري الصَّحابة ﵃ أو منه ﷺ بالمدينة، لا تحمُّلاً عنه ﷺ بمكة. مثل الرِّوايات التالية:

١- عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ ﵁ قَالَ: " أَتَى جِبْرِيلُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّه! هَذِهِ خَدِيجَةُ قَدْ أَتَتْكَ مَعَهَا إِنَاءٌ فِيهِ إِدَامٌ أَوْ طَعَامٌ أَوْ شَرَابٌ، فَإِذَا هِيَ أَتَتْكَ فَاقْرَأْ عَلَيْهَا السَّلاَمَ مِنْ رَبِّهَا عَزَّ وَجَلَّ وَمِنِّي، وَبَشِّرْهَا بِبَيْتٍ فِي الْجَنَّةِ مِنْ قَصَبٍ لاَ صَخَبَ فِيهِ وَلاَ نَصَبَ[1]

٢- عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: " بَشَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَدِيجَةَ بِنْتَ خُوَيْلِدٍ بِبَيْتٍ فِي الْجَنَّةِ[2]

٣- عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﵁ " أَنَّ جِبْرِيلَ، أَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ عِنْدَ خَدِيجَةَ، فَقَالَ: أَقْرِئْ خَدِيجَةَ السَّلامَ، وَبَشِّرْهَا بِبَيْتٍ فِي الْجَنَّةِ مِنْ قَصَبٍ، لا أَذَى فِيهِ وَلا نَصَبَ[3].

لا شك أنَّ خديجة – رضي الله عنها – لم تهاجر إلى المدينة، بل توفيت سنة عشر من البعثة بعد خروج بني هاشم من الشعب، ودفنت بالحجون.[4] وأنَّ أبا هريرة ﵁ إنَّما هاجر

يقول يارسول الله في خارج المدينة. ابن هشام: ٢ / ١٩٤.

[1] صحيح مسلم: ص ١٠٥٠، الحديث ٢٤٣٢.

[2] المصدر نفسه: ص ١٠٥١، الحديث ٢٤٣٤.

[3] الحاكم: المستدرك على الصحيحين ٤٣٢/٣ الحديث ٥٦٤٦، ذكر مناقب عمّار بن ياسر ﵁. وقال الهيثمي: في مجمع الزوائد ٣/ ٤٣٢ رواه الطبراني ورجاله ثقات.

[4] الإصابة: ٨/ ١٠٣، ترجمة ١١٠٩٢.

إلى المدينة في عام السّابع من الهجرة و رسول الله ﷺ في خيبر[1]، وعائشة أم المؤمنين – رضي الله عنها – دخل بها رسول الله ﷺ في شؤال من السنة الأولى للهجرة[2]، أمّا ابن عباس ﷺ فقد وُلِد في العام الذي توفيت فيه أم المؤمنين خديجة رضي الله عنها في العام العاشر مِن البِعثة وبنو هاشم بالشعب، وهاجر مع أبويه إلى المدينة المنورة في عام الفتح.[3] فلا شك أن هولاء الثلاثة ﷺ لم يتحمَّلوا هذا الحديث عنه ﷺ بمكة بل مِن أحد كبار مهاجري الصَّحابة ﷺ أو منه ﷺ بالمدينة كأن يذكر لهم عن خديجة رضي الله عنها أو يذكر لهم بالمدبنة حادثة وقعت بمكة.

وقوله ﷺ لآل ياسر – عمّار، أبوه ياسر وأمّه سميّة – "صبراً آل ياسر فإنَّ موعدكم الجنّة"[4] وهم يعذَّبون بالأبطح في رمضاء مكة. أمَّا سميَّة فطعنها أبو جهل بحربة فقتلها. فكانت أوّل شهيد في الإسلام.[5] فهذا الحديث مكي الورود لأنَّ الحادثة كانت بمكة في بداية الإسلام، وياسر وسميَّة لم يهاجرا إلى المدينة باتفاق أهل العلم.

٤- وعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: " خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَلاَ نَرَى إِلاَّ الْحَجَّ، فَقَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ فَطَافَ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَلَمْ يَحِلَّ، وَكَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ فَطَافَ مَنْ كَانَ مَعَهُ مِنْ نِسَائِهِ وَأَصْحَابِهِ وَحَلَّ مِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ الْهَدْيُ، فَحَاضَتْ هِيَ[6] فَنَسَكْنَا مَنَاسِكَنَا مِنْ حَجِّنَا، فَلَمَّا كَانَ لَيْلَةَ الْحَصْبَةِ لَيْلَةُ النَّفْرِ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كُلُّ أَصْحَابِكَ يَرْجِعُ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ غَيْرِي، قَالَ: مَا كُنْتِ تَطُوفِينَ بِالْبَيْتِ لَيَالِيَ قَدِمْنَا ؟، قُلْتُ: لاَ، قَالَ: فَاخْرُجِي مَعَ أَخِيكِ إِلَى التَّنْعِيمِ فَأَهِلِّي بِعُمْرَةٍ وَمَوْعِدُكِ مَكَانَ كَذَا وَكَذَا، فَخَرَجْتُ مَعَ

---

[1] المصدر نفسه: ٧ / ٣٤٨ ترجمة ١٠٦٨٠.

[2] المصدر نفسه: ٨ /٢٣١ ترجمة ١١٤٦١.

[3] المصدر نفسه: ٤ / ١٢١ ترجمة ٤٧٩٩.

[4] المصدر نفسه: ٦/٥٠٠ ترجمة ٩٢٣٠. و٨/١٨٩ ترجمة ١١٣٤٢. ابن هشام: ٢٥٤/١ وزاد المعاد: ٢٠/٣.

[5] المصدر نفسه ٨ / ١٨٩ ترجمة ١١٣٤٢.

[6] أي عائشة رضي الله عنها. وعند ابن هشام ١٨٩/٤ "وحِضْتَ ذلك اليوم، فدخل على رسول الله ﷺ وأنا أبكي، فقال: مالك يا عائشة؟ لعلك نفست؟ قال: قلت:نعم... الحديث.

عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِلَى التَّنْعِيمِ فَأَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ، وَحَاضَتْ صَفِيَّةُ بِنْتُ حُيَيٍّ، فَقَالَ النَّبِيّ ُ ﷺ: عَقْرَى حَلْقَى، إِنَّكِ لَحَابِسَتُنَا، أَمَا كُنْتِ طُفْتِ يَوْمَ النَّحْرِ ؟ قَالَتْ: بَلَى، قَالَ: فَلاَ بَأْسَ، انْفِرِي، فَلَقِيتُهُ مُصْعِدًا عَلَى أَهْلِ بِمَكَّةَ وَأَنَا مُنْهَبِطَةٌ أَوْ أَنَا مُصْعِدَةٌ وَهُوَ مُنْهَبِطٌ [1]

٢- حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، قَالَ: قَالَ لِي ابْنُ الزُّبَيْرِ: كَانَتْ عَائِشَةُ تُسِرُّ إِلَيْكَ كَثِيرًا، فَمَا حَدَّثَتْكَ فِي الْكَعْبَةِ ؟ قُلْتُ: قَالَتْ لِي: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: " يَا عَائِشَةُ، لَوْلاَ قَوْمُكِ حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ،- قَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ-: بِكُفْرٍ لَنَقَضْتُ الْكَعْبَةَ، فَجَعَلْتُ لَهَا بَابَيْنِ، بَابٌ يَدْخُلُ النَّاسُ وَبَابٌ يَخْرُجُونَ "، فَفَعَلَهُ ابْنُ الزُّبَيْرِ [2].

فتزوّجه ﷺ بأمهات المؤمنين غير خديجة وسودة، بالمدينة المنورة لا يعني بالضرورة أنَّ جميع ما تحمّلنَ عنه ﷺ كان بالمدينة، بل تحمّلنَ عنه ﷺ خارج المدينة بعض الأحاديث في أسفاره ﷺ.

فَفَذْلَكَة القول في الأمر هو أنَّه يمكن معرفة مكان ورود الحديث إمّا من خلال المتن فهماً أو استنباطاً، أو أن يَرِد فيه لفظ واضحٌ صريح يُعرف به مكان الورود، أو أن يروي الحديث أحد مُسْلِمَة الفتح أو قبله بقليل من قريش كخالد بن الوليد أو عمرو بن العاص أو معاوية ﵃، أو أحد من القبائل الذين أتوا إليه ﷺ في عام الوفود من العام التاسع للهجرة مثل جرير بن عبد الله البَجلي ﵁. فرواية هولاء الصَّحابة ﵃ لأحاديثه ﷺ لا يُشك[3] في كونها أحاديث ما بعد الهجرة بالمدينة المنوَّرة على ساكنها أفضل السَّلام وأتمِّ التسليم.

---

[1] صحيح البخاري: ص ٣١٠، الحديث ١٧٦٢، كتاب الحج باب إذا حاضت المرأةُ بعد ما أفاضتْ.

[2] المصدر نفسه: ص ٥٠، الحديث ١٢٦،كتاب العلم، باب مَنْ ترَك بعض الاختيار مخافة أن يقْصُرَ فَهْمُ بعض الناس عنه فيقعوا في أشدّ منه. وص، الحديث ١٥٨٦كتاب الحج، باب فضل مكة وبنيانها. الحديث مكي الورود، في فتح مكة كما نصَّ عليه ابن القيم في إعلام الموقعين: ٦/٣. انظر العسقلاني: فتح الباري ٥٥٩/٣.

[3] فإن قلتَ لا يلزم بالضرورة كون هولاء الصَّحابة من مسلمة الفتح أو من الذين أتوا إليه ﷺ في عام الوفود أن تكون جميع رواياتهم مدنيَّةً, إذ يُحتمل – والإحتمال واردٌ جداً- أن يكون بعضهم رووا عنه ﷺ في فتح مكة نفسه أو في غزوة تبوك آخر غزوة غزاها ﷺ. قلتُ: إنَّ هذا الإحتمال وارد ووجيه، بَيْدَ أنَّه في مثل هذا المقام لا يكفي مجرَّد دعوى دون إقامة دليل عليه من مثال وغيره مما يثبته. فَجُمْلة مروايات مَسْلَمَة الفتح والذين أتوا إليه ﷺ في عام

الخاتمة:

السنَّة النبوية المطهرَّة هي المبيِّن للقرآن الكريم والأصل الثاني للتشريع الإسلامي، وقد قيَّض الله تعالى لحفظها وصيانتها جهابذة العلماء الذين كرَّسوا حياقم للذود عنها لئلا يُنسب إلى المصطفى ﷺ ما لم يقله أو يشرِّع. فنفوا عنها تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين.

بيد أنَّ هذه الجهود الجبّارة الفريدة في نوعها في تاريخ البشري كانت جلُّها إن لم تكن كلّها مركَّزة في سند الحديث، إذ السند هو الآلة التي تعين على معرفة حياة رُواة الحديث ولا يفلت منها أحد منهم. فالظرف الزَّمني الذي مرَّ به المجتمع الإسلامي بعد وقوع الفتنة ألجأ العلماء إلى التشدَّد في قبول الحديث، فسألوا عن الإسناد و لم يكونوا يسألون عنها من قبل، وجعلوا معرفة سند الحديث ديناً حمايةً للدين نفسه في حماية مصدره الثاني، إذ ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

هذه الدراسة حاولت أن تطرق باباً في علم متن الحديث، وهوالحديث المكي والمدني معالم وضوابط.

النتيجة العلمية المحصولة من مثل هذه الدراسة، فقهية أكثر منها مِن حديثية، ذلك أنَّه في حالة تعذّر الجمع بين الرِّوايات في بعض أحاديث الأحكام يُلجأ إلى معرفة آخر الرِّوايتين ورودًا لمعرفة النّاسخ والمنسوخ أو المتأخّر من المتقدّم.

فعلى سبيل المثال: عن إبراهيم عَنْ هَمَّامٍ، قَالَ: " بَالَ جَرِيرٌ، ثُمَّ تَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ، فَقِيلَ: تَفْعَلُ هَذَا ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَالَ، ثُمَّ تَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ "، قَالَ الأَعْمَشُ: قَالَ إِبْرَاهِيمُ: كَانَ يُعْجِبُهُمْ هَذَا الْحَدِيثُ، لأَنَّ إِسْلاَمَ جَرِيرٍ رضي الله عنه كَانَ بَعْدَ نُزُولِ الْمَائِدَةِ، وَسُفْيَانَ، قَالَ: فَكَانَ أَصْحَابُ عَبْدِ اللَّهِ يُعْجِبُهُمْ هَذَا الْحَدِيثُ،

الوفود تُعد بعدد الأصابع لقلَّتها، حتى إن وقعت لهم حادثة خارج المدينة، فالراوي لتلك الحادثة يكون صَّحابي آخر، متل ما وقع بين عبد الراحمن بن عوف وخاليد بن الوليد رضي الله عنهما يوم الفتح، إنَّما رواه أنس رضي الله عنه. انظر أسد الغابة: ٣/ ١٤٤ و الاصابة: ٤/ ٢٩١ فهذا الاحتمال لا يَعْرُج إلى نفي ما ذكرته.

لِأَنَّ إِسْلَامَ جَرِيرٍ كَانَ بَعْدَ نُزُولِ الْمَائِدَةِ[1]

وقد قال ابن القيم في زاد المعاد[2]: "سورة المائدة هي من آخر القرآن نزولاً وليس فيها منسوخ. فإذا خالف أي حكم في مسح على الخفين قول أو فعل جرير بن عبد الله ﷺ فإنَّ القول الفصل يكون لقول جرير ﷺ لأنَّه إنَّما أسلم في أواخر حياته ﷺ.

فمثل هذه الدراسات تعين الفقيه الذي يبغي استنباط الأحكام من الأحاديث النَّبوية بأن يعتمد على آخر الحديث وروداً في الباب إن وُجد تناقضًا وتعذَّر الجمع.

وصلى الله على النَّبي المصطفى محمّد بن عبد الله وعلى آله وصحبه وسلّم. وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين.

مراجع البحث:

١) القرآن الكريم.

٢) ابن الأثير، عز الدين: أُسْد الغابة في معرفة الصحابة. بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١ ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

٣) ابن تيميّة، أحمد: رفع الملام عن الأئمة الأعلام. ط ١، ١٤٠٩هـ.

٤) ابن عبد البر، يوسف: الإ ستيعاب في معرفة الأصحاب. بيروت: دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

٥) ابن قيم، محمَّد بن أبي بكر بن أيوب: زاد المعاد في هدي خير العباد. تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط. بيروت: مؤسسة الرِّسالة، ط ٢٧، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

٦) ابن ماجه، محمَّد بن يزيد: سنن ابن ماجه. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط ١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٧) ابن هشام: سيرة النَّبي. تحقيق: محمَّد محي الدين عبد الحميد. القاهرة: دار الهداية، (د.ت).

٨) أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي: سنن أبي داود. تحقيق:محمَّد محي الدين عبد الحميد. دار الفكر (د.ت)

٩) أبو منصور، محمَّد بن أحمد الأزهري: تهذيب اللغة. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١م

١٠) البخاري، محمَّد بن اسماعيل: صحيح البخاري. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط ١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

[1] صحيح مسلم: ص١٦٣، الحديث ٧٢، كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين.

[2] ٣/ ٣٠٢.

١١) البستي، محمَّد بن حبان: صحيح ابن حبان. تحقيق: شعيب الأرنؤوط. بيروت: مؤسسة الرِّسالة، ط ٢، د.ت.
١٢) البيهقي، أبو بكر أحمد: سنن الكبرى. تحقيق: محمَّد عبد القادر عطا، مكة المكرمة: مكتبة دار الباز، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
١٣) الترمذي، محمَّد بن عيسى: الجامع الصحيح سنن الترمذي. بيروت: دار إحياء التراث، ط١ العربي،، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
١٤) الحاكم، محمَّد بن عبد الله: المستدرك على الصحيحين. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
١٥) حنبل، أحمد: مسند. بيروت: بيت الأفكار الدولية، ط ١، ٢٠٠٤م.
١٦) الخطيب، محمَّد عجاج:أصول الحديث علومه ومصطلحه.بيروت: دار الفكر١٤٠٩هـ/١٩٨٩م
١٧) الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن: سنن الدارمي. بيروت: دار الكتاب العربي، ط ١، ١٤٠٧هـ
١٨) الدينوري، ابن قتيبة: كتاب تأويل مختلف الحديث. القاهرة: مكتبة المتني، د.ت.
١٩) الذهبي، شمس الدين محمَّد بن أحمد بن عثمان: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام. بيروت: دار الكتاب العربي، ط ١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
٢٠) ـــ: سيرأعلام النبلاء. بيروت: مؤسَّسة الرِّسالة، ط ٣، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
٢١) السيوطي، جلال الدين: الإتقان في علوم القرآن. بيروت: دار الجيل، ط ١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
٢٢) ـــ: تدريب الراوي في شرح تقريب النووي. بيروت: دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
٢٣) الشهروزي، عثمان بن عبد الرحمن: مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث. بيروت: المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١مـ..
٢٤) الطبري، محمَّد بن جرير: جامع البيان عن تأويل آي القرآن. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ضبط وتعليق: محمود شاكر، ط ١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.
٢٥) العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر: الاصابة في تمييز الصحابة. بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
٢٦) ـــــ: فتح الباري شرح صحيح البخاري. تحقيق:الشيخ عبد العزيز بن باز. الرياض: مكتبة دار السلام، ط ٣، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
٢٧) القاسمي، محمَّد جمال الدين: فواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث. بيروت: دار الكتب العلمية،(د.ت)
٢٨) القطان، منّاع: مباحث في علوم القرآن. بيروت: مؤسَّسة الرِّسالة، ط ٣، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
٢٩) المباركفوري، صفي الرحمـــن: المنصورة: الرحيق المختوم، المنصورة: دار الوفاء، ط ١٧، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
٣٠) مسلم، بن الحجاج: صحيح مسلم. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط ١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
٣١) المعجم الوسيط: استانبول: المكتبة الإسلامية (دت).

٣٢) النووي: المنهاج شرح صحيح مسلم. تحقيق: الشيخ خليل مأمون شيحا. بيروت: دار المعرفة، ط٢، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
٣٣) الهيثمي، علي بن أبي بكر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد.القاهرة: دار الريان للتراث ودار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ.

المحدِّث الشيخ شَبِّيْر أحمد العثماني
وجهوده في الحديث النبوي

سيد عبد الماجد الغوري[1]

الشيخ شبير أحمد العثماني أحد كبار العلماء المشهورين في الهند، ومن أجلة المحدِّثين في العالم الإسلامي في هذا العصر، وقد قام بتدريس الحديث النبوي في العديد من الجامعات الإسلامية المشهورة في الهند وباكستان، كما ألَّف كثيراً من الكتب القيمة في موضوعات مختلفة، ومن أشهرها في الحديث: "فتح الملهم" الذي يُعتبر من أحسن الشروح لـ"صحيح مسلم". وكان ممن وضع الدستور الإسلامي لجمهورية باكستان حينما ظهرت إلى حيز الوجود. وهذا البحث يتناول التعريف بأهمَّ جوانب سيرته الذاتية والعلمية، مع ذكر إسهاماته في خدمة الحديث النبوي.

المبحث الأول: ترجمته الذاتية:

اسمه:

شبير أحمد بن فضل الرحمن، وقد سمَّاه والده "فضل الله"، ولكنه عُرف بـ "شبير أحمد" واشتهر به[2].

نسبه:

ينتهي نسبه إلى سيدنا عثمان بن عفَّان ﷺ، وأولُ من هاجر إلى الهند من أجداده هو الشيخ أبو الوفاء العثماني في أوائل سنة ٧٠٠هـ، فأقام في بلدة "ديوبند[3]" ثم استوطنها[4].

---

[1] الباحث الزميل في معهد دراسات الحديث النبوي (إنهاد)، والمحاضر في قسم الكتاب والسنة في الكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور.

[2] كما صرَّح بذلك في خاتمة تفسيره للقرآن الكريم، ص٨٠٨.

[3] وهي بلدة صغيرة تقع في شمالي الهند ، على بعد (١٥٠ ك م) من دهلي عاصمة الهند.

[4] ذكره الأستاذ أنوار الحسن الشيركوتي في كتابه "**حيات عثماني**"، انظر صفحة: ٦.

أسرته:

لم يعثر الباحث في كتب التراجم والتاريخ – على كثرتها — على تفاصيل هذه الأسرة، على خلاف غيرها من الأُسَر العلمية الموجودة في منطقة "ديوبند"، فقد اكتفى الباحثون بذكر والده فقط، فقد ذكره الأستاذ أبو عمار زاهد الراشدي، حيث قال: "كان الشيخ فضل الرحمن الذي يمتاز بالعلم، وكان خبيراً في شؤون التربية والتعليم"[1]. كما ذكره أيضاً القاضي فيوض الرحمن: "ووالده الشيخ فضل الرحمن من الرجال المعروفين في المنطقة، وصاحب النفوذ فيه؛ وذلك لتبحُّره في العلم، ونجابته، ونُبله، وحُسن خُلُقه، وكان على منصب كبير في وزارة التعليم، كما أنه عمل أيضاً لمدة كنائب المفتِّش للمدارس وقتئذ"[2].

تخرَّج الشيخ فضل الرحمن في "كلية دهلي" الشهيرة، وكان أديباً وشاعراً باللغتين الفارسية والأردية، وقد ساعد الشيخَ محمد قاسم النانوتوي[3] في تأسيس "دار العلوم الإسلامية بديوبند" وتنظيم إدارتها، وظلَّ عضواً فعالاً في مجلسها للشورى حتى وفاته[1].

---

[1] الراشدي، أبو عمار زاهد، **شبير أحمد العثماني**، مقال منشور في جريدة "نوائ وقت"، عدد١٣ فبراير عام ١٩٨٠م، ص٣.

[2] القارئ، فيوض الرحمن، **مشاهير علماء ديوبند**، ج١، ص٢١٠.

[3] هو الشيخ الإمام العالم الكبير: محمد قاسم بن أسد علي النانوتوي، أحد أكابر العلماء الربانيين، ومن رواد نهضة التعليم الديني في القارة الهندية. وُلد في قرية "نانوته" في عام ١٢٤٨هـ، وحفظ القرآن الكريم، وأخذ مبادئ العلوم الشرعية واللغة العربية والفارسية عن علماء ومشايخ "ديوبند" و"سهارنبور"، ثم قرأ الحديث على المحدِّث الشيخ عبد الغني بن أبي سعيد الدهلوي وعلى المحدِّث الشيخ أحمد علي السهارنبوري وأسند عنهما. ثم أسس مدرسة دينية صغيرة في بلدة "ديوبند" بمساعدة بعض أعيانها في عام ١٢٨٣هـ (الموافق ١٨٦٦م)، والتي تعد اليوم في كبرى الجامعات الإسلامية في العالم الإسلامي، توفي – رحمه الله – بديوبند في عام ١٢٩٧هـ ودُفن بها. وله مصنفات كثيرة تبلغ زهاء ثلاثين، كلها ذات شأن عظيم في علم الكلام، وفضل الإسلام، وإثبات عقائده وأحكامه، وكلها تدل على سعة علمه، وعُمق تفكيره، ودقة نظره في دقائق العلوم ومعارف الكتاب والسنة، وحكمته البالغة في الجمع بين خيري الدين والدنيا. (انظر: عبد الحي بن فخر الدين الحسني، **نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر**، ج٧، ص١٠٦٥، والرضوي: سيد محبوب، **تاريخ دارالعلوم ديوبند**، ص١٠٢، والبخاري: محمد أكبر شاه، **أكابر علماء ديوبند**، ص٢١).

وقد رُزق – رحمه الله – بأولاد لهم أياد بيضاء في خدمة العلم في هذه البلاد، ومن أشهرهم:

١) المفتي الشيخ عزيز الرحمن العثماني: أحد كبار علماء الأحناف في الهند، ومن أبرز أساتذة "دارالعلوم ديوبند"، لاسيما في الفقه، وقد كتب أكثر من ثمانية عشر ألف فتوى أثناء تدريسه فيها، والتي طُبعت في مجلدات ضخام، توفي سنة ١٣٤٧هـ [٢].

٢) الشيخ حبيب الرحمن العثماني: نشأ وتعلَّم في "دارالعلوم ديوبند"، وكان فقيهاً محدِّثاً، وأديباً بارعاً، وعالماً متضلِّعاً من اللغة العربية وآدابها، وكان مسؤولاً عن الشؤون الإدارية في دارالعلوم، وقد قطعتْ دارالعلوم في عهده شوطاً كبيراً من التقدم والرقي، توفي سنة ١٩٣٠م[٣].

٣) الشيخ شبير أحمد العثماني: صاحب الترجمة، الذي كان أصغرهما سناً، ولكن أكثرهما علماً وصيتاً.

مولده ونشأته:

وُلد الشيخ شبير أحمد العثماني في بلدة "بَجْنُوْر" في العاشر من محرَّم سنة ١٣٠٥هـ (١٨٨٩م)، ونشأ في جوٍّ من العلم والأدب، تحت رعاية والده الفاضل، وأخوته العلماء، وأقبل منذ صغره على القراءة والمطالعة، وعلى حضور مجالس العلماء والمشايخ، ولازم كثيراً منهم ونهل من علومهم[٤].

طلبه للعلم:

التحق بالمكتب وهو ابنُ سبع، وتعلَّم اللغة الأردية والفارسية لدى علماء بلدته وبعض مدرِّسي "دارالعلوم ديوبند".

وبعد أن فرغ من تحصيل أهم مبادئ علوم الشريعة واللغات العربية والفارسية

---

[١] الشير كوهي، أنوار الحسن، **خطبات عثماني**، ص٧.

[٢] البخاري، حافظ محمد أكبر شاه، أكابر علماء ديوبند، ص٥٣.

[٣] المرجع السابق، ص٨٩.

[٤] الرضوي، تاريخ دارالعلوم ديوبند، ص٩٨، ٩٩.

والأردية؛ التحق بـ"دار العلوم ديوبند" عام ١٣١٩هـ، وكانت وقتئذ – ومازالت إلى يومنا هذا – أكبر جامعة إسلامية في الهند، تزخر بكبار العلماء في كل علم، في الحديث الشريف وعلومه، وفي التفسير وعلوم القرآن، والفقه وأصوله، والتاريخ والأدب، والمنطق وعلوم العربية. وقد أدرك الشيخ شبير أحمد في هذه الجامعة رجالاً جمعوا إلى علومهم الناضجة وقدراتهم الدقيقة: رِفق القول، وصِدق اللهجة، وحسن السلوك والعمل، أصحاب هيئة ووقار، وأصحاب سنة وورع وزهد وتقوى، فكسته صحبتهم بكسائها، وأفاد منهم علماً صحيحاً، ورأياً صائباً، وشغفاً باتِّباع السنة وتحصيلها ونشرها، وبهاءً في الملكات الفطرية، وجمالاً في الأخلاق والآداب[١]، وتخرَّج في دار العلوم حائزاً مرتبةَ الشرف الأولى في عام ١٣٢٥هـ، وغدا عالماً فاضلاً مرموقاً، نابغاً في علوم الرواية والدراية، وهو ما يزال في مقتبل شبابه[٢].

شيوخه:

١ – الشيخ محمد ياسين العثماني[٣]:

أحدُ العلماء الملمين بالأدب الفارسي في عصره، وُلد في "ديوبند" عام ١٢٨٢هـ، ودرس في "دارالعلوم ديوبند"، وكان من أوائل الطلاب الذين تلقّوا العلم فيها في عهدها الأول، وكان – إلى جانب تمكنه من العلوم الشريعة – ملماً بالأدب الفارسي، وقد قام بتدريس اللغة الفارسية في دارالعلوم قرابة أربعين عاماً، فتتلمذ عليه جيل كامل. توفي – رحمه الله – عام ١٣٥٥هـ. وله آثار علمية ممتعة في اللغتين العربية والفارسية، ومعظمها تدور حول الأدب[٤].

---

[١] أبو غدة، عبد الفتاح، **تراجم ستة من فقهاء العالم الإسلامي**، ص١٥، ١٦.

[٢] البخاري: أكابر علماء ديوبند، ص١٠٦، ١٠٧.

[٣] وهو والدُ العلامة المفتي الشيخ محمد شفيع العثماني، (مفتي جمهورية باكستان الأول)، رحمه الله، وجدُّ القاضي الشيخ محمد تقي العثماني، حفظه الله.

[٤] انظر: لقمان حكيم، **محمد تقي العثماني: القاضي الفقيه والداعية الرحالة**، ص: ١٤، ١٥.

٢ – الشيخ محمود حسن الديوبندي:

هو العالم الجليل، العلامة المحدِّث، المجاهد الكبير: الشيخ محمود حسن بن ذو الفقار علي الديوبندي، المعروف بـ"شيخ الهند"، يقول عنه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة: " وكان في الحديث الشريف مُسند الوقت، ورُحلة الأقطار الهندية، وكان مرتوياً من علوم القرآن والسنة والفقه والأصول وغيرها من العلوم مع مواهب فطرية عالية"[١].

وُلد في بلدة "بَرِيْلِي" في عام ١٢٦٨هـ، ونشأ بقرية "دِيُوْبَنْد"، ولازم الإمامَ محمد قاسم النانوتوي ملازمة طويلةً، واستفاد منه. ثم تولَّى تدريسَ الحديث النبوي في "دارالعلوم ديوبند" في سنة ١٣٠٥هـ، ، فأصبح لدروسه دوي في أرجاء الهند، وتهافت عليها الطلاب من كل حدب وصوب، وتخرَّج على يده عدد كبير من العلماء الذين لهم خدمات جليلة في نشر الحديث في هذه البلاد[٢]. ومما يجدر بالذكر أنه من أوائل من فكَّر في تحرير الهند من الاستعمار البريطاني، ووضع خطّةً لذلك، وأبلى في ذلك بلاءً حسناً. توفي – رحمه الله – في عام ١٣٣٩هـ.

وله تعليقات مفيدة على كتب لحديث، مثل: "سنن أبي داود"، و"جامع الترمذي"، كما أن له رسالة قيمة باسم "الأبواب والتراجم" تكلَّم فيها بالتفصيل على تراجم "صحيح البخاري" وأبوابه[٣].

لقد وجد الشيخُ شبير أحمد عند هذا الشيخ الجليل ضالته التي ينشدها، والعلوم التي يتطلبها، فقرأ عليه الكتب الستة، وكان الشيخ يفتخر به ويفضِّله على غيره من التلامذة بعد أنْ لاحظ فيه آثار النبوغ المبكّر، وعلامات البروز والتفوُّق في الحديث النبوي.

---

[١] أبو غدة، تراجم ستة من فقهاء العالم الإسلامي، ص١٦.

[٢] أمثال: الشيخ أشرف علي التهانوي، والشيخ محمد أنور شاه الكشميري، والشيخ حسين أحمد المدني، والشيخ شَبِّير أحمد العثماني، والشيخ مناظر أحسن الكيلاني وغيرهم.

[٣] انظر: عبد الحي الحسني، نزهة الخواطر، ج٨، ص١٣٧٧، ١٣٧٩. والبخاري، أكابر علماء ديوبند"، ص٤١، ٤٤. والقاسمي: محمد حبيب الرحمن، **علماء ديوبند وخدماتهم في علم الحديث**، ص٧٨، ٨٤.

٣ – العلامة محمد أنور شاه الكشميري:

هو الفقيه المجتهد، العلامة المحدِّث: الشيخ محمد أنور بن معظم شاه الحسيني الكشميري، أحدُ علماء الحديث الأجلاء، وكبار الفقهاء الأحناف، وُلد في قرية "ودوان" بكشمير في عام ١٢٩٢هـ. سافر إلى "ديوبند" في سن مبكر، والتحق بدار العلوم، وتتلمذ على كبار علمائها المحدِّثين[١] . ثم وُلِّي التدريس بـ"المدرسة الأمينية" بدهلي، ثم في دار العلوم ديوبند ، فدرَّس "صحيح البخاري" و"جامع الترمذي"، وانتهت إليه رئاسة تدريس الحديث في الهند، وبقي مشتغلاً به مدة ثلاث عشرة سنة، وخلال هذه المدة تخرَّجت على يده نخبة مباركة من العلماء الذين اشتغلوا بتدريس الحديث ونشر العلم[٢].

ثم رحل إلى (دابهيل) في مقاطعة (غجرات)، وأسَّس بها معهداً كبيراً يُسَمَّى بـ"الجامعة الإسلامية"، وإدارةً للتأليف والترجمة تُسَمَّى بـ"المجلس العلمي"، فعكف هناك مدةً على التدريس والإفادة وإنجار الأعمال العلمية، وأمَّه طلبة علم الحديث والعلماء من أنحاء البلاد واستفادوا منه، ثم رجع إلى ديوبند وتوفي بها في عام ١٣٥٢هـ.

ولم يتسنَّ له – رحمه الله – أن يؤلِّف كتاباً مستقلاً في الحديث النبوي رغم جميع المؤهلات العلمية الموجودة لذلك في شخصيته الفذة، وأمَّا ما خلفه من كتبٍ فيه فهو عبارة عن أمالٍ كتبها عنه تلامذته النجباء فضبطوها، مثل: "فيض الباري على صحيح البخاري"، و"العَرْف الشَّذِي على جامع الترمذي"، وأماليه على كل من "صحيح مسلم"، و"سنن أبي داود" و"سنن ابن ماجه"[٣].

وقد لازمه الشيخ شبير أحمد ملازمةً أكسبته الفضائل الفريدة، والعلوم الدقيقة فيما أخذ عنه.

---

[١] أمثال: الشيخ خليل أحمد الأنصاري، والشيخ محمود حسن الديوبندي، والشيخ رشيد أحمد الكنكوهي.

[٢] منهم الجدير بالذكر: الشيخ محمد يوسف البنوري، والشيخ بدر عالم الميرتهي، والشيخ محمد إدريس الكاندهلوي، والشيخ أحمد رضا البَجْنُوري، والشيخ منظور النعماني، والشيخ حبيب الرحمن الأعظمي وغيرهم.

[٣] انظر: عبد الحسني، نزهة الخواطر، ج٨، ص١١٩٨، والغوري، أعلام المحدثين في الهند في القرن الرابع عشر الهجري، ص٨٧.

في مجال التدريس:

رُزِقَ الشيخُ منذ صِغره الذكاء النادر، والفهمَ الدقيق، فكان أيام طلبه للعلم يصرف جلّ أوقاته في المذاكرة مع زملائه. ثم إنه لما تخرَّج في دار العلوم ديوبند؛ قام فيها بتدريس أمهات كُتُب المنطق وعلم الكلام وغيرها من كتب العلوم الدقيقة.

ثم دُعي إلى "مدرسة فتحبوري" بدهلي أستاذاً لها، والتي كانت أكبر المدارس الدينية بدهلي وقتئذ. فمكث في هذه المدرسة مدة قصيرة، ودرَّس فيها أمهات الكتب من الحديث والعلوم الأخرى.

ثم رجع إلى ديوبند تلبيةً على دعوة من رئاسة دارالعلوم، وعُيِّن أستاذاً للحديث والتفسير فيها، وقد استفاد منه الكثير من الطلاب الوافدين إليها من مختلف أرجاء الهند.

ثم انتقل في عام ١٣٤٨ﻫ إلى "دابهيل" مع شيخه محمد أنور شاه الكشميري؛ وتولَّى فيه تدريسَ "الجامع الصحيح" للإمام مسلم، و"تفسير القرآن الكريم" للبيضاوي، وغيرَهما من الكتب الدرسية الجليلة.

ثم رجع إلى ديوبند في عام ١٣٥٤ﻫ، وعيِّن رئيساً لها، ولم يزل يؤدِّي واجبه بهذه الصفة إلى أن اعتزل عن رئاسة دارالعلوم في عام ١٣٦٢ﻫ ، واشتغل بالجامعة الإسلامية بدابهيل مرةً أخرى بعد وفاة شيخه العلامة أنور شاه الكشميري، واستأنف تدريس الحديث النبوي، فدرَّس من كتب الحديث "صحيح البخاري" و"جامع الترمذي"، ثم عاد إلى ديوبند بعد مرضه، فآثر البقاء في بيته يلقي الدروس في تفسير القرآن الكريم والحديث النبوي[1].

---

[1] انظر: البرني: عبد الرحمن، **علماء ديوبند وخدماتهم في علم الحديث**، ص١٩٢، والأعظمي: فضل الرحمن، **تاريخ الجامعة الإسلامية بدابهيل**، ص٣٣٨، ٣٣٩.

تلامذته:

وخلال تدريسه في كل من "دارالعلوم الإسلامية" بديوبند و"الجامعة الإسلامية" بداهيل؛ تخرَّج على يده عدد مبارك من العلماء البارزين في الحديث، الذين لهم خدمات جليلة فيه تدريساً وتأليفاً وتحقيقاً، ومن أشهرهم:

١) المفتي العلامة محمد شفيع العثماني (ت١٣٩٦هـ): مفتي جمهورية باكستان الأول، ومؤسس "دار العلوم الإسلامية" بكراتشي، وصاحب المؤلفات القيمة، وأشهرها: "معارف القرآن"[١].

٢) والعلامة الجليل الشيخ مَناظِر أحسن الكِيْلاني (ت١٩٥٨م): صاحب كتاب "تدوين الحديث"[٢] المشهور[٣].

٣) والمحدّث الشيخ محمد يوسف البِنّوري (ت١٣٩٧هـ)[٤]: مؤسس "دار العلوم بنوري تاؤن" بكراتشي، وصاحب "معارف السنن" شرح جامع الترمذي.

٤) والمحدِّث الشيخ بدر عالم الْمِيْرَتهي (ت١٣٨٥هـ)[٥]: صاحب "ترجمان الحديث"، ومن أعماله العلمية الجليلة في الحديث ضبطُ وتقييدُ دروسِ شيخه المحدِّث محمد أنور شاه الكشميري في "صحيح البخاري"، والتي طُبعت فيما بعد باسم: "فيض الباري".

---

[١] انظر لترجمته: لقمان حكيم، **محمد تقي العثماني: القاضي الفقيه والداعية الرحالة**، ص: ١٥، ٢٠.

[٢] نقله إلى العربية الدكتور عبد الرزاق إسكندر، وطُبع بمراجعة الدكتور بشار عواد معروف، في دار الغرب الإسلامي ببيروت عام ٢٠٠٤م.

[٣] انظر لترجمته: البخاري، أكابر علماء ديوبند، ص١٩٦.

[٤] انظر لترجمته: مجلة "البينات" الأردية، العدد الممتاز عن الشيخ البنوري، (الصادرة عن كراتشي: جامعة العلوم الإسلامية، عدد شهر محرم الحرام، عام ١٣٩٨هـ (فبروري عام ١٩٧٨م). ومحمد خير رمضان يوسف، تتمة الأعلام للزركلي، (بيروت: دار ابن حزم، ط٢، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م)، ج٢، ٢٤٠.

[٥] انظر ترجمته: أكابر علماء ديوبند، ص٢٢١، ٢٢٦. وعلماء ديوبند وخدماتهم في علم الحديث، ص١١٦٥، ١٦٨.

٥) والمفسِّر المحدِّث الشيخ محمد إدريس الكاندهلوي (ت١٣٩٤هـ)[١]: صاحب مؤلفات قيمة في الحديث، مثل: "التعليق الصبيح على مشكاة المصابيح"، و"تحفة القارى بحل مشكلات البخاري"، و"حلُّ تراجم أبواب البخاري"، و"منحة المغيث شرح ألفية العراقي في الحديث" وغيرها.

وغيرهم ممن يطول ذكرهم هنا.

رحلاته إلى خارج الهند:

سافر الشيخ مرتين إلى الحجاز لقصد أداء فريضة الحج، والمرة الأولى في عام ١٣٢٨هـ، وأما المرَّة الثانية ففي عام ١٣٤٤هـ مندوباً من "جمعية علماء الهند" على دعوة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل آل سعود (ت١٣٧٣هـ) رحمه الله[٢].

مشاركته في مجال الدعوة والإرشاد:

وللشيخ إنجازات عظيمة في ميادين نشر الإسلام والعلم، وفي مجال الوعظ والإرشاد، و لم يَبْقَ بلدٌ من بلاد الهند إلا وقد ارتجّ بصوت الحق والدعوة إلى الله. كما أن له جهود جبارة في المناظرة مع الهندوس[٣].

مساهمته في السياسة:

وكان من خيرة علماء هذه البلاد العاملين وقتئذ، والذين أرشدوا مسلميها إلى طُرُق الرشد والهداية، وأناروا لهم سُبُلَ الخير والسعادة في جميع نواحي حياتهم الاجتماعية والثقافية والسياسية، كما أنه لم يدع ميداناً من ميادين السياسة يتعلق بصالح المسلمين إلا وساهم فيه مساهمة فعالة، وله دور بارز في استقلال الهند من الاستعمار البريطاني، وعُدَّ في

---

[١] انظر لترجمته مقدمة "**منحة المغيث شرح ألفية العراقي في الحديث**" للدكتور ساجد عبد الرحمن الصديقي، (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م)، ص٤٩، ٧٠. والبخاري، أكابر علماء ديوبند، ص٢٢٠،٢١٥، والبرني، علماء ديوبند وخدماتهم في علم الحديث، ص١٦٨، ١٧١.

[٢] العثماني، شبير أحمد، **فتح الملهم بشرح صحيح مسلم**، ج١، ص٨.

[٣] انظر: الرضوي، تاريخ دارالعلوم ديوبند، ص١٠٠.

سبيل ذلك في صف كبار قادة التحرير، والساسة البارزين أمثال: غاندي (ت١٩٤٨م)، ومولانا أبي الكلام آزاد (١٣٧٧هـ)، وجواهر لال نهرو (ت١٩٦٤م) وغيرهم[١].

دوره في تأسيس دولة باكستان ووضع الدستور الإسلامي لها:

ولما بَرَز قرارُ استقلال باكستان كدولة إسلامية مستقلة، أيّده الشيخُ بكل صراحة وقوّة، وبذل في سبيل ذلك كل غال ونفيس، وحين استقلّت باكستان عن الهند عام ١٩٤٧م؛ التمس منه مؤسسها السيد محمد علي جناح (ت١٩٤٨م) أن يكون الشيخُ أول من يرفع رايتها، اعترافاً وتقديراً بما قام به من جهود عظيمة في إيجاد هذه الدولة على خريطة العالم الإسلامي. وكان لمساعيه الجليلة، اتخذت حكومة باكستان قراراً بأن يكون دستورها دستوراً شرعياً منبثقاً من الكتاب والسنة.

صفاته الْخَلْقِيَّة والْخُلُقِيّة:

وقد ذُكر في صفاته الشيء الكثير، وملخصها: أنه كان طليق الوجه، أبيض اللون، أنيق المظهر، ذكياً وفطناً، متواضعاً، ذا رأي صائب، صادق القول، فصيح اللسان، سليم الفكر، دائم الذكر لله، وكثير التلاوة للقرآن الكريم.

وأنه كان تقياً ورعاً، زاهداً ومتواضعاً، لا يحب التكلف والتصنع في حياته. حيث عاش حياته كلها زاهداً في الدنيا، طالباً للآخرة، مع إمكانه – خاصةً بعد أن انتقل إلى باكستان حيث كان له شأن عظيم ومكانة مرموقة لدى الحكومة – أن يعيش حياة رغد ورفاهية[٢].

ومن أخبار تواضعه أنه قام بأعمال علمية كبيرة في هدوء وسكينة دون أن يُطلع عليها أحداً، ويجعل لها دعاية – شأن كثير من المؤلفين اليوم – كما اعترف بذلك الشيخ محمد زاهد الكوثري (ت١٣٧١هـ) حين اطَّلع على شرحه لـ"صحيح مسلم" فكتب في رسالة

---

[١] انظر: البربي، عبد الرحمن، علماء ديوبند وخدماتهم في علم الحديث، ص١٩١.

[٢] زيتون بيغم، **العلامة شبير أحمد العثماني وآثاره العلمية**، (بحث منشور في مجلة "الدراسات الإسلامية" العدد٣٠، المجلد٢٦، عام١٤١٢هـ، ١٩٩١م)، ص١١٨، ١٢٤.

إليه قائلاً: "أبديتم بشرح (صحيح مسلم) هذا عن علم غزير، وفضل فيَّاض، في هدوءٍ تامٍّ، وسكينة كاملة، في كل أخذ وردٍّ، كما هو شأن أرباب القلوب من السلف الصالح..."[1].

وكان محباً للعلم، وحريصاً على الاطلاع على كل ما تطبعه دور النشر من الكتب، ويقضي جُلَّ وقت فراغه في المطالعة، يقول القاضي الشيخ محمد تقي العثماني وهو يتحدَّث عن الشيخ وعن حرصه على التزود بالعلم، وتواضعه في ذلك: "فإذا أراد الشيخ شبير التحقيقَ في أي مسألة فكان يذهب إلى والدي الشيخ محمد شفيع ليطلع على الكتب الموجودة لديه، وكثيراً ما كانت تنعقد المجالس العلمية عنده، وكان الشيخ شبير يشترك فيها برغم ضعفه ومرضه، ويصعد سُلَّمَ البيت حتى الطابق الثالث ... "[2].

وفاته:

عانى الشيخ من أمراضٍ عديدةٍ في آخر عمره، ولكنه بقي صابراً عليها، نشيطاً في أعماله العلمية والتدريسية، والدعوية والإصلاحية دون أن يستسلم لها، ولم يزل كذلك حتى سافر إلى "بَهَاوَلْفُور" على دعوة رسمية لتدشين الجامعة العباسية هناك، حيث وافاه أجله المحتوم، يوم الثلاثاء ٢١ صفر ١٣٦٩هـ (الموافق ١٣ ديسمبر ١٩٤٩م) ، ثم نُقلت جثّته إلى "كراتشي"، وصلّى عليه الشيخ محمد شفيع العثماني، في جمع كبير ينيف على مئتي ألف مصلٍّ، كما صُلِّي عليه أيضاً في الحرمَين الشريفَين[3].

آثاره العلمية:

لقد ترك – رحمه الله – آثاراً علمية في مختلف مجالات العلم والفن من التفسير، والحديث، والفقه، وعلم الكلام، والمنطق، وكلُّها يدل على رسوخه الكامل، وتمكّنه التام

---

[1] العثماني، شبير أحمد، فتح الملهم بشرح صحيح مسلم، ج١، ١٢.

[2] العثماني، محمد تقي، من مقاله المنشور عن الشيخ شبير، عدد ممتاز عنه لمجلة "البلاغ"، ص٣١٤.

[3] انظر: الرضوي، تاريخ دارالعلوم ديوبند، ص١٠١.

من العلوم العقلية والنقلية، و لم يزل يكتب ويؤلِّف طوال حياته برغم اشتغاله بالتدريس والأمور السياسية، فصنَّف كتباً كثيرةً تزيد على عشرين كتاباً، منها:

١- **الفوائد التفسيرية**: وهي عبارة عن تعليقاته على "معاني القرآن الكريم بالأردية" لشيخه العلامة محمود الحسن رحمه الله، وكان قد بلغ إلى آخر سورة النساء و لم يتمه، فأكمله الشيخ العثماني مع تعليقات مفيدة عليه، والتي أصبحت بمثابة تفسير وجيز للقرآن الكريم، يقول عنه الشيخ نور البشر بن محمد: "وإن هذا التفسير مع صغر حجمه لبحرٌ زخار للمعارف، يتموَّج بالدرر واليواقيت، يروق للنواظر، ويثلج الصدور، جامع بين أشتات الفوائد القديمة والحديثة، يطرد الشبهات الجديدة منها والقديمة، بين كتابة معقولة مبرهنة، ومأثورة سلفية مرسخة، يحتوي على عقيدة السلف وطرازهم"[١].

وقد نال هذا التفسير قبولاً عظيماً في جميع الأوساط الدينية في شبه القارة الهندية، وطبعه "مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف" بالمدينة المنورة في عام ١٤١٣هـ (١٩٩٣م)، ووزَّعه على ناطقي اللغة الأردية بآلاف العدد، كما أنه نُقل إلى بعض اللغات العالمية كالإنكليزية والفرنسية والفارسية والبشتوية والتاملية.

٢- **الروح في القرآن**: وهو بحث دقيق علمي عن الروح، كتبه في ضوء ما ورد في القرآن الكريم.

٣- **معارف القرآن**: وهو عبارة عن مجموعة مقالاته التي كتبها بالأردية حول معارف قرآنية في مجلة "القاسم" في عام ١٣٣١هـ، والتي كانت تصدر عن دارالعلوم ديوبند.

٤- **إعجاز القرآن**: وهي رسالة قيمة تتناول موضوع إعجاز القرآن الكريم.

٥- **أسباب وقوع التكرار في الآيات والقصص القرآنية**: وهي رسالة صغيرة، رد فيها الشيخ على بعض الناس الذين اعترضوا على القرآن الكريم بأنه لو كان من عند الله

---

[١] نور البشر بن محمد نور الحق، **شيخ الإسلام العلامة شبير أحمد العثماني: حياته وأعماله وتآليفه**، المطبوع في مستهل كتاب "فتح الملهم بشرح صحيح مسلم"، ج١، ص١٠.

لما وقع فيه التكرار في آياته وقصصه، فكتب الشيخ هذه الرسالة رداً على اعتراضاتهم وشبهاتهم.

٦- **الإسلام**: تحدَّث فيه عن أهم العقائد الإسلامية مثل: وجود الباري عزَّ وجلَّ، والتوحيد، وبعثة الأنبياء والرسل، ووجود الملائكة وغيرها من المباحث العقدية.

٧- **العقل والنقل**: وهي مقالة علمية نفيسة في موضوع دقيق، ذكر فيها الشيخ أن العقل السليم والنقل الصحيح لا يتعارضان أبداً، وتحدَّث عن مختلف جوانب هذا الموضوع حديثاً علمياً مسهباً. طُبعت هذه المقالة في مجلة "القاسم" في عام ١٣٣٣هـ.

٨- **الشهاب**: تناول فيه بحثاً عن الارتداد في الإسلام وحكم المرتد في الشريعة الإسلامية.

٩- **الدار الآخرة**: وهي مقالة قيمة حافلة بالفوائد الجليلة والتحقيقات القيمة، تحدَّث فيها الشيخ عن الدار الآخرة كعقيدة أساسية في الإسلام.

١٠- **الهدية السنية**: وهي عبارة عن مجموعة بعض المسائل العلمية التي وجَّهها إليه بعض تلامذته ليعرفوا عنها رأي الشيخ، فكتب هذه الرسالة مبدياً رأيه فيها.

١١- **تحقيق خطبة الجمعة**: أثار بعض الناس أن خطبة الجمعة تجوز في أية لغة كانت غير العربية. فكتب الشيخُ هذه الرسالة وأثبت فيها بدلائل قوية في ضوء الأحاديث والآثار الصحيحة أن خطبة الجمعة لا تُسَنّ إلا باللغة العربية.

١٢- **الحجاب الشرعي**: وهي رسالة جامعة في موضوع الحجاب الشرعي للمرأة، مفعمة بالدلائل القوية من الكتاب والسنة.

١٣- **خوارق وعادات**: وهو كتاب فريد في موضوعه، بيَّن فيه الشيخ العلاقات بين الخوارق (المعجزات والكرامات)، وبين النواميس الإلهية، وأطال الكلام في إمكان المعجزة ودلالتها على صدق مدعي النبوة، والفرق بينها وبين الكرامة والاستدراج، وأبطل ببيانٍ عدلٍ شافٍ سائرَ تلك الشبهات الحديثة التي نشأت من تقليد ملاحدة أوروبة.

وكذلك من أشهر مؤلفاته: "فضل الباري شرح صحيح البخاري" و"فتح الملهم في شرح صحيح مسلم"، وسيأتي الحديث عن كل منهما في المبحث التالي.

المبحث الثاني: جهوده في الحديث النبوي:

يتميَّز الشيخ شبير أحمد العثماني بين كثير من علماء الحديث في عصره بصفات قلما اتصف بمثلها أحد منهم، فقد اشتغل – رحمه الله – بالحديث النبوي تدريساً وتأليفاً، إلى جانب قيامه بالأعمال الإصلاحية والدعوية الضخمة، وخوضه في الأمور السياسية والاجتماعية الكثيرة، والتي غالباً لا تدع للتفرُّغ لشيء آخر غيرها، ولكنه استطاع بفضل الله تعالى أن يجمع بين مهامين دون أن يقصِّر في أحدهما، حيث أنه أَلَّف العديد من الكتب في موضوعات مختلفة كما سبقت الإشارة إلى ذلك في المبحث الأول، كما أَلَّف أيضاً في الحديث وعلومه من الكتب والرسائل المفيدة، والتي سأقوم بتعريفها فيما يلي:

١ – مبادئ علم الحديث وأصوله (بالعربية):

وهو في الحقيقة مقدمة لكتابه الجليل "فتح الملهم بشرح صحيح مسلم" – سيأتي الحديث عنه –، أفرزها الشيخ عبد الفتاح أبو غدة – رحمه الله – عن الأصل في كتاب مستقل، واعتنى به كما ذكر في مقدمة تحقيقه لـ"توجيه النظر" للعلامة طاهر الجزائري[١]، حيث قال: "ومقدمة (فتح الملهم) تتميَّز عن كتاب الشيخ العلامة الجزائري بمزايا نادرة تفرَّدت بها بين كتب المصطلح أشرتُ إليها في تقدمتي لها، وقد اعتنيتُ بها عنايةً تامةً: ضبطاً وتفصيلاً، وتعليقاً، وتأصيلاً، ... هيّأتها للطباعة بعون الله تعالى وفضله، وسمّيتها باسم أخذته من كلام مؤلفها العلامة الشيخ شبير أحمد في أولها، وهو: (مبادئ علم الحديث وأصوله)...".

وقد ذكر الشيخ شبير أحمد في هذه المقدمة أهم مباحث علم الحديث وأصوله، كما قال: " فهذه فصول نافعة مهمة في بيان مبادئ علم الحديث وأصوله التي يعظم نفعها، ويكثر دورانها، انتقيتُها من الكتب المعتبرة عند علماء هذا الشأن، مع بعض زيادات مفيدة

---

[١] انظر: الجزائري: طاهر، **توجيه النظر إلى أصول الأثر**، ج١، ص٦.

سنحت لي في أثناء التأليف؛ فأحببت أن أجعلها كالمقدمة للشرح؛ ليكون الناظر على بصيرة فيما يتضمَّن عليه الكتاب من مباحث الحديث: متونه وأسانيده"[1].

وهو كتاب بديع حقاً، يكفي الْمُطالِعَ مؤنةَ البحث في مصادر لا نهاية لها، حيث أنه لم يترك فيه بحثاً يتعلق بعلم الحديث إلاَّ وتحدَّث عنه بتفصيل. أما منهجه في عرض المباحث فأذكره في النقاط التالية:

١) حاول جمع الأقوال المختلفة في كل مصطلح من المصطلحات التي يريد البحث فيها، من ذلك – على سبيل المثال – مصطلح "الحديث الحسن"، فهو ذكر أولاً إطلاق الحديث الحسن عند العلماء المتقدمين، وتقسيم الخطابي (ت٣٨٨ھ) للحديث، ثم ذكر تعريفه عند الخطابي للحسن، وشرح هذا التعريف، وبيَّن مراده بمعروفية المخرج، ثم اعترض على تعريف الخطابي، وذكر اعتناء الحافظ ابن الصلاح (ت٦٤٣ھ) بمبحث "الحسن"، حيث فسَّر تعريف الحسن عند الإمام الترمذي (ت٢٧٩ھ) والخطابي، واعترض على ابن الصلاح في تفسيره لتعريف الحسن عند الترمذي، ثم ذكر مصادر الحسن[2].

وهكذا طريقته في تعريف كل مصطلح من مصطلحات الحديث حيث أنه يعرِّف أولاً المصطلح، ثم يذكر أقوال العلماء فيه، ثم يناقشها مناقشة علمية جادة.

٢) إذا كانت المصطلحات لها علاقة بأحاديث "صحيح مسلم"؛ أشار إليها حيثما وُجدت فيه، من ذلك مبحث "المرسل"، ذكر فيه تعريفه، وآراء العلماء في قبوله، ودرجات المراسيل، ثم تحدَّث عن الأحاديث المرسلة في "صحيح مسلم"، والمنقطعات فيه، وأجاب عن سبب ورودها فيه، وذكر أنها متصلة من طريق أخرى عند مسلم وعند غيره، كما تحدَّث عن معلَّقات مسلم ومبهماته [3].

---

[1] العثماني، شبير أحمد، فتح الملهم بشرح صحيح مسلم، ج١، ص١٧.

[2] انظر: العثماني، مقدمة فتح المهلم بشرح صحيح مسلم، ج١، ص٦٤، ٧٤.

[3] العثماني، شبير أحمد، فتح الملهم بشرح صحيح مسلم، ج١، ص٨٥.

٣) ويورد أحياناً بعض المصطلحات الممزوجة مع المباحث الأصولية، منها: أنه حينما عرَّف الحديث المرفوع والموقوف والمقطوع؛ وضع عنواناً بـ "أفعال النبي ﷺ"، ونقل تحته قول الإمام فخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت٤٨٢هـ) الذي قال: إنها أربعة أقسام: مباح، ومستحب، وواجب، وفرض، وفيها قسمٌ آخر وهو الزلة، لكن ليس من هذا الباب في شيء؛ لأنه لا يصلح للاقتداء، ثم تحدَّث عن زلة الأنبياء وغيرها من الأمور[1]. وكذا في مبحث الناسخ والمنسوخ من الأحاديث، حيث انتقل بعد التعريف به إلى بيان المفهوم الموافق والمخالف، وتحقيق مناط الحكم وتخريجه وتنقيحه[2].

وخلاصة القول: إن منهج الشيخ في الكتاب يتسم بشيئين:

الأول: التوسُّع في ذكر ما يتناوله.

والثاني: ذِكر بعض المباحث الأصولية، ولا شك أنه سمة بارزة لهذا الكتاب بين كثير من كتب مصطلح الحديث وأصوله، ما حفز العالِمَ المحقِّق المحدِّث الأصولي الشيخ عبد الفتاح أبا غدة – رحمه الله – أن يعتني به ليعم به النفعُ.

طبعاته:

طُبع هذا الكتاب مع الأصل "فتح الملهم بشرح صحيح مسلم" لكونه مقدمةً له، ثم قام بتحقيقه والتعليق عليه الشيخ عبد الفتاح أبو غده – رحمه الله تعالى –، والذي طبعه بعد وفاته نجلُه الفاضل الأستاذ سلمان أبو غدة بعنوان: "مبادئ علم الحديث وأصوله"، في عام ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

---

[1] انظر: مقدمة فتح الملهم بشرح صحيح مسلم، ج١، ص٩٦، ٩٧.

[2] الندوي، ولي الدين بن تقي الدين، **جهود علماء الهند في علوم الحديث الشريف**، بحث منشور في مجلة "البعث الإسلامي" في عدد٨، المجلد٥٤، عام ١٤٣٠هـ، ص٥٥، ٥٦.

٢ – فضل الباري شرح صحيح البخاري (بالأردية):

إن "الجامع الصحيح" للإمام البخاري أبي عبد الله محمد بن إسماعيل (ت٢٥٦هـ) من أصحِّ الكتب المؤلَّفة إطلاقاً بعد كتاب الله تعالى، والمتلقَّى بالقبول لدى الأمة بأكملها، وقد خُصَّ بمزايا عديدة من بين دواوين الإسلام. لذا فقد اعتنى العلماء به حفظاً، وسماعاً، وضبطاً، وتفسيراً، وشرحاً، واختصاراً، فكان من بين تلك الشروح الكثيرة "فضل الباري" للشيخ شبير أحمد، الذي هو عبارة عن تلك الدروس التي ألقاها أثناء فترة تدريسه في "دارالعلوم ديوبند"، وقيَّدها أحدُ تلامذته، ثم راجعها الشيخ مراجعة دقيقة أثناء تدريسه في "الجامعة الإسلامية" بداهبيل، ولكن لم يتيسَّر له إتمام المراجعة، ومع ذلك لهذا الشرح قيمة علمية كبيرة عند مدرِّسي الحديث الشريف وطلابه في بلاد شبه القارة الهندية؛ وذلك لما يحتوي هذا الكتاب على تحقيقات بديعة، وأبحاث نادرة، ونكات علمية يتعذَّر وجود مثلها في كتاب.

كما أنه يُعتبر أول شرح بديع باللغة الأردية في أسلوب سهل وبسيط، كأن المؤلف كتبه بهذه اللغة ليكون أقربَ إلى الفهم لمن لا يعرفون اللغة العربية ، فقد شفى وكفى من كلّ ناحية في الصناعة الحديثية.

منهجه فيه:

١ – بدأ الشيخُ هذا الكتاب بمقدمة علمية طويلة تحتوي على معلومات قيمة تتعلق بالحديث وعلومه.

٢ – شرح تراجمَ أبواب الكتاب (أي الصحيح) بطريقة سهلة جداً.

٣ – اهتمَّ في تراجم الرواة بذكر أحوالهم الخاصة التي قلما ينتبه إليها الشراح، واعتنى بضبط أسماء الرجال من المختلف والمؤتلف والمتفق والمفترق، وذكر غريب كل حديث بأسلوب سهل، وحقَّق بعض المواضيع التي أورد عليها بعض أئمة هذه

العلوم من النقد من حيث الصناعة ولم يستسغ قول من قال: "كل من أخرج له الشيخان فقد قفز القنطرة"[1].

٤ — ولم يأل جهداً في تأييد المذهب الحنفي خلال شرحه المسائل الفقهية مقارناً مع المذاهب الفقهية الأخرى شأن علماء الهند الجامعين بين الحديث والفقه.

٥ – استدلَّ بالأدلة العقلية والنقلية التي يلائم ثقافة العصر.

٦ – ردَّ على أصناف من أهل الزيغ والأهواء، في أسلوب علمي هادئ، وفي نزاهة بالغة اكتسبها من أهل الحديث والفقه.

٧ – اهتمَّ بعزو جميع الأقوال إلى مصادرها ومراجعها التي استفاد منها في شرح الأحاديث وتحقيق المسائل.

ثناء العلماء عليه:

وقد أثنى على هذا الشرح كثير من العلماء ثناءً عطراً، أنقل فيما يلي بعض ما قالوا فيه:

يقول المحدِّث الشيخ محمد يوسف البنوري رحمه الله تعالى: "إن (فضل الباري في شرح صحيح البخاري) اسم على مُسَمَّى، فهو كالبدر الذي كلما التفتَّ رأيته أمام عينيك، يهديك إلى الطريق الصحيح، ويملأ طريقك نوراً وضياءاً، وكالشمس في كبد السماء، تُرسِل أشِعَّتَها لكي تُضيء للناس فيسيروا في طريقهم المضي المشرق"[2].

ويقول الشيخ فضل الحق العثماني: "هذا الشرحُ ذخيرةٌ نادرةٌ في اللغة الأردية، وقد وضَّح الشارح كل مسألة بالاستدلال، فكأنه بذلك قد جمع ماءَ البحر في كأس! وهو أفضل شروح (صحيح البخاري) بالأردية على الإطلاق"[3].

طبعاته:

---

[1] فضل الباري شرح صحيح البخاري، ج١، ص٤٥-٤٦

[2] العثماني، شبير أحمد، فضل الباري شرح صحيح البخاري، ج١، ص٢٣.

[3] العثماني، شبير أحمد، مسألة تقدير، ص٣.

طُبع هذا الشرح في مجلَّدين، في إدارة العلوم الشرعية بكراتشي، ما بين عام ١٩٧٣ و١٩٧٥م، ثم تكرَّرت طبعاته. وتُرجم المجلد الأول بالإنكليزية.

٣ – فتح الْمُلْهِم بشرح صحيح الإمام مسلم (بالعربية):

يُعتبر "صحيح مسلم" من أصح كتب الحديث التي تلقَّتها الأمة جمعاء بالقبول بعد "صحيح البخاري"، إلاّ أن المغاربة جعلوه في المرتبة الأولى قبل البخاري لجودة ترتيبه وحُسن تبويبه. وقد تناوله علماء الأمة بالرواية والدراسة، والشرح والتخريج، فكثرت له الشروح، ومن أبرزها: شروح القاضي عياض (ت ٥٤٤هـ)، وأبي عبد الله محمد بن علي المازري (ت٥٣٦هـ)، وأبي العباس أحمد بن عمر القرطبي (ت٦٥٦هـ)، والإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النَّووي (ت٦٧٦هـ)، وأبي عبد الله محمد بن خليفة الأُبِّيّ (ت٨٢٧هـ)، رحمهم الله جميعاً، وجميعُ هذه الشروح مفيدة، ولكل واحد منها ميزة وخصائص لا تُنكَر، غير أنه لم يكن لـ"صحيح مسلم" شرحٌ على طراز "فتح الباري" وهو شرح الحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ) لـ"صحيح البخاري" في بسط المباحث المتعلقة بالحديث[١].

وهذا ما دفع الشيخَ شَبِّير أحمد إلى تأليف شرح مبسوط لـ"صحيح مسلم" يملأ هذا الفراغَ بالقدر المستطاع في هذه العصور الأخيرة، فكان – رحمه الله — قد بدأ تأليفه في ١٣٣٣هـ (١٩١٤م)، واستمرَّ في ذلك مع اشتغاله بالتدريس، وقيامه بأنشطته الدعوية والسياسية وغيرها، ولكن للأسف الشديد أنه لم تتح له الفرصة في إكماله، وقد بلغ إلى كتاب النكاح[٢]، ثم اخترمته المنية دون بلوغ الأمنية، ثم قيَّض الله تعالى لإكمال هذا الشرحِ القاضي الشيخ محمد تقي العثماني – أحد كبار علماء العالم الإسلامي المشهورين بتضلعه من علم الحديث والفقه–، فأكمله – حفظه الله — من حيث لم يستطع المؤلِّفُ إكماله، فجاء الكتاب في ست مجلدات ضخام مع التكملة، وأعرض فيما يلي منهج الشيخ شبير أحمد العثماني أولاً، ثم أختصر الحديث عن منهج صاحب التكملة.

---

[١] العثماني، محمد تقي، في مقدمته لـ"فتح الملهم بشرح صحيح الإمام مسلم"، ج١، ٥.

[٢] الصديقي، محمد سعد، **مساهمة باكستان في خدمة علم الحديث النبوي**، ص٣٤٧.

منهجه فيه:

يتلخَّص منهج الشيخ شبير أحمد في شرح "صحيح مسلم" على النقاط التالية:

١ – بدأ الشرحَ بمقدمة علمية ضافية عن علم الحديث تشتمل على (٢٠٨) صفحة، فقد سبق الحديث عنها.

٢ – شَرَح مشكلات الحديث مما يتعلَّق بذات الله سبحانه وتعالى، وصفاته وأفعاله والحقائق الأخرى الغامضة.

٣ – نَقَل عمدة أقوال العلماء في كل باب.

٤ – سَعَى إلى تفهيم الغوامض وتسهيلها بالأمثلة والنظائر بحيث يتقرَّب إلى الفهم.

٥ – نَقَل مذاهب الأئمة المتبوعين في الفروع من كتبهم المعتمدة.

٦ – خدم المذهبَ الحنفيَّ وأيَّده بدلائل قوية من الأحاديث والآثار الصحيحة، ووضَّح كثيراً من مسائله المختلف فيها بكل حيطة ونصفة، وبذلك أصبح هذا الشرح مرجعاً في الفقه الحنفي أيضاً عند علمائه، بحيث يمكن لهم الرجوع إليه في خلافاتهم وبحث مسائلهم.

٧ – نقل بعض نكات السلوك والإحسان، ومقاصد الشريعة من كتاب "حجة الله البالغة" للإمام ولي الله الدهلوي (ت١١٧٦هـ).

٨ – دفع شبهات المتنوِّرين بتقليد الغرب، والمتأثِّرين بالمستشرقين، وقدَّم ردوداً مفحمةً عليهم بالاستدلال العقلي والنقلي، وبذلك نجده قد دافع عن الدين والسنة دفاعاً قوياً.

٩ – جمع بين كثير من الأحاديث المتعارضة ووفَّق بينها.

١٠– جمع الأحاديث من المصادر والكتب المختلفة تحت باب واحد، ورجع إلى المصادر الأصلية في كل ما نَقَل، وعزا النصوصَ إليها بكل أمانة ودقة.

ثناء العلماء على الكتاب:

وقد أشاد بهذا الكتاب كبارُ علماء الحديث في الهند وغيرها في البلاد الإسلامية حين ظهر لأول مرة، وأكتفي هنا بما ذكره الشيخ محمد زاهد الكوثري في وصف هذا الكتاب، يقول رحمه الله: "وها نحن أولاء قد ظفرنا بضالتنا المنشودة ببُروز (فتح الملهم في شرح صحيح مسلم) بثوبه القشيب، وحلله المستملحة، في عداد المطبوعات الهندية، وقد صدر إلى الآن مجلدان ضخمان منه، عدد صفحات كل مجلد منهما خمسمئة صفحة، وعدد كل صفحة خمسة وثلاثون سطراً ...

وقد اغتبطنا جد الاغتباط بهذا الشرح الضخم الفخم، صورةً ومعنًى؛ حيث وجدنا قد شفى وكفى من كل ناحية، وقد ملأ بالمعنى الصحيح ذلك الفراغ الذي كنا أشرنا إليه، فيجد الباحث مقدمةً كبيرةً في أوله، تجمع شتات علم أصول الحديث بتحقيق باهر، يصل آراء المحدِّثين النَّقَلَة في هذا الصدد بما قرَّره علماء أصول الفقه على اختلاف المذاهب، غير مقتصر على فريق دون فريق، فهذه المقدَّمة البديعة تكفي الْمُطالِعَ مؤنةَ البحث في مصادر لا نهاية لها. وبعد المقدمة البالغة مئة صفحة[1] يلقى الباحث شرح مقدمة (صحيح مسلم) شرحاً ينشرح له صدر الفاحص؛ حيث لم يدع الجِهْبِذُ موضعَ إشكالٍ منها أصلاً، بل أبان ما لها وما عليها بكل إنصاف، ثم شرح الأحاديثَ في الأبواب بغاية من الاتِّزان؛ فلم يترك بحثاً فقهياً من غير تمحيصه، بل سَرَد أدلة المذاهب في المسائل، وقارن بينها، وقوَّى القويَّ، ووهَّن الواهيَ بكل نصفة، وكذلك لم يهمل الشارحُ المفضال أمراً يتعلق بالحديث في الأبواب كلها، بل وفاه حقَّه من التحقيق والتوضيح؛ فاستوفى في ضبط الأسماء، وشرح الغريب، والكلام على الرجال، وتحقيق مواضع أورد عليها بعض أئمة هذا الشأن وجوهاً من النقد من حيث الصناعة، ... وأثار من ثنايا الأحاديث المشروحة فوائد شاردة،

[1] وقد بلغ عدد صفحات المقدمة في طبعة دارالقلم بدمشق مئتين وثماني صفحات.

وحقائق عالية لا ينتبه إليها إلا أفذاذ الرجال وأرباب القلوب، ولا عجبَ أن يكون هذا الشرحُ كما وصفناه، وفوق ما وصفناه عند المطالع المنصف ..."[1].

ويقول العلامة أبو الحسن الندوي (ت١٤٢٠هـ) مشيداً بهذا الكتاب[2]:

"وقد قيَّض الله في عصرنا الحاضر، وفي محيطنا العلمي الديني والتأليفي: العلامة الشيخ شبير أحمد العثماني الديوبندي لشرح (صحيح مسلم)، وكان جديراً بذلك، قديراً عليه؛ لرسوخه في العلوم الشرعية، وتضلُّعِه منها، مع صحة العقيدة، وسلامة الفكر، وما يحتاج إليه الجيلُ الإسلامي الجديد، والعصرُ الحديث من تحقيقات وإقناعات علمية عقلية كلامية، وما يقتضيه الزمانُ من بسطٍ في بعض المواضع وإيجازٍ في بعضها، وما أُثِير في هذا العهد من بحوثٍ وتساؤلاتٍ وتشكيكاتٍ لتأثير الحضارة الغربية، والنُّظُم التعليمية الأجنبية مع بيان أسرار الشريعة ...، مع استدلال للمذهب الحنفي في القضايا الشرعية، وإيضاحه مع البحث الْمُقارَن والدراسة المقارنة، ونقلِ ما انتقل من جيل إلى جيل من الدَّارسين لكتب الحديث، والمدرِّسين لها، من تحقيقات أساتذة هذه المدرسة الحديثية الحنفية، وما جاء منها في كتاب مطمور أو مغمور، لم يكن بمتناول طَلَبة هذا الفنِّ، مع إعطاء مذاهب غير المذهب الحنفي حقَّها من العرض الصحيح والبحث المنصف".

تكملة "فتح الملهم":

كما سبق أن ذكرتُ آنفاً أن الشيخ شبير أحمد لم يمهله الأجل لإكمال هذا الشرح، حيث توفي – رحمه الله – قبل ذلك، ثم قدَّر الله – عز وجل – أن يكون إكمالُ هذه السلسلةِ المباركة على يد العالم الراسخ الضليع، الحقوقي الكبير الشيخ محمد تقي العثماني، فأكمله – حفظه الله – في ستة مجلدات ضخمة، فكان بحُكم تضلُّعِه من العلوم الشرعية، وتناولها، وتلقِّيها من العلماء الراسخين، والأساتذة البارعين جديراً بذلك، قديراً عليه، فتناول في هذه التكملة عدداً كبيراً من القضايا، وما جاء في الحديث النبوي واحتوى عليه

[1] الكوثري، محمد زاهد، مقالات الكوثري، ص: ٩٠-٩٢.

[2] في مقدمته لتكملة "فتح الملهم"، ج١، ص٩.

(صحيح مسلم) كغيره من كتب الحديث من أحكام وقضايا، قد تُثار حولها بحوث وتساؤلات بتأثير الثقافة الحديثة، والحضارة الغربية، والتشريعات الجديدة، بالبحث العلمي والمقارَن، وأزال ما أُثير حولها من شُبُهات كثيرة، وما استغلّت لمنافع شخصية أو جماعية أو سياسية وما إلى ذلك[1].

فجاءت تكملة الشيخ تقي العثماني بمباحث بديعة دقيقة، وفوائد مبتكرة، في أسلوب عصري سهل، ويمكن تلخيص المنهج الذي سلكه في تأليف هذه التكملة على النقاط التالية[2]:

١ - خرَّج الأحاديث من الأصول الستة مستوعباً، ومِن غيرها إذا احتاج ذلك.

٢ - ضبط أسماء الرجال الأماكن الواردة في الروايات، مع ترجمة الرواة باختصار.

٣ - أتى في بداية كل كتاب من كتب الصحيح بمقالة قيمة، وتحدَّث فيها عن أصول ذلك الكتاب وتاريخه وأسراره.

٤ - بيَّن الطُّرُقَ التي لم يخرِّجها الإمام مسلم في صحيحه، موضِّحاً لمعنى الحديث، ومفصِّلاً للقصة.

٥ - نَقَل المذاهبَ الفقهية مِن كتب أصحابها المعتمدة، مستدلاً بالكتاب والسنة، وتكلَّم عليها متناً وإسناداً بكل نصفةٍ وحيطةٍ، مراعياً لكلمة والده الجليل الشيخ محمد شفيع العثماني المشهورة التي قالها مخاطباً جماعةً من الطلاب: "لا بأس بأن تكونوا حَنَفِيِّين في مذهبهم الفقهي، ولكن إيَّاكم وأن تتكلَّفوا بجعل الحديث النبوي حنفياً".

٦ - التزم بإثارة الأبحاث التي أحدثها العصرُ الحاضر، والتي تخلو منها كتب المتقدِّمين، فأتى بكلام فصل في الباب بتصريحات فقهاء العصر، واستنباطٍ دقيقٍ من الكتاب والسنة، وكلام الفقهاء والمتقدمين.

---

[1] الغوري، سيد أحمد زكريا، **مقدمات الإمام أبي الحسن الندوي**، ج١، ص: ١٥١، ١٦٠، بتصرف.

[2] ذكرها الشيخُ نور البشر بن نور الحق في ترجمة الشيخ شبير أحمد العثماني، نقلت هنا بزيادة وتصرف، انظر: "فتح الملهم"، ج١، ص١٠، ١١.

٧ – اعتنى ببيان المسائل التي تركها المتقدِّمون؛ لكونها كانت مفروغاً منها عندهم، ولكن أثارها المستشرقون في عصرنا حولها شبهات وتشكيكات بعبارات ودلائل جديدة، وقلَّدهم المستغربون من المسلمين، مثل: مسألة الاسترقاق في الإسلام، ومسألة إباحة الطلاق، ومسألة المِلكية الشخصية، ومسألة ربا البنوك ... وأمثالها، ففنَّد الشيخ محمد تقي كلَّ ما يُثار حول هذه المواضيع من شُبَهٍ، ودحض أباطيلهم وتُرَّهاتهم في أسلوب مقنع يطمئن له قلبُ القارئ.

وهذا هو منهجُ الشيخِ محمد تقي العثماني الذي نهج عليه في تكملة هذا الشرح، ولعل قارئ الكتاب يلاحظ من خلال ما ذكرتُ في منهجه في التكملة أنه لم يلتزم فيها بأن يسير على نفس طريقة الشارح الأول، بل اختار أسلوباً غير أسلوبه في البحث والتحقيق والعرض للمسائل، فقد أجاب عن ذلك صاحب التكملة نفسه في مقدمته لها أنَّ ذلك لوجوه وجيهة ذكرها، وهي:

"أما أسلوب هذه التكملة فقد أشار عليَّ غير واحد من الأحباب أن أتبع أسلوبَ شيخنا العلامة شبير أحمد العثماني – رحمه الله – في حصته في الشرح، ولكنني لم ألتزم ذلك بوجوهٍ:

الأول: أن الثرى لا يطمع أن يبلغ الثريا، والضالعَ لا يدرك شأوَ الضليع، ولا سبيل لمثلي أن يحوز تلك العلوم والمواهب التي اختار بها الله مؤلف (فتح الملهم).

الثاني: أن التكلُّف في اتِّباع مؤلف آخر يخرج الكتابَ عن سيره الطبيعي، ويجعله بالمحاكاة أشبه من بالاتِّباع، وإنَّ مثل هذا التكلُّف لا يليق بشرح حديثٍ.

الثالث: أنَّ معظم ما ألَّفه شيخنا – رحمه الله – في المجلَّدات الثلاث الأُول يتعلَّق بالعقائد والعبادات، وأمَّا الأبواب التي شرعتُ في شرحها جُلُّها في المعاملات والأخلاق والسير وغيرها، ولكلٍّ من الأبواب مقتضياتٌ خاصة، ولا يمكن أن يتبع في جميعها أسلوب واحد.

فمِن هذه الوجوه لم ألتزم توحيد الأسلوب من كل ناحية، ولكني اجتهدت أن لا يكون بين الحصتين بون بائن"[1].

قُبلت هذه التكملة مع أصلها بحفاوة بالغة، واستحسان عظيم منذ صدورها، وقد قرَّظ لها جلة فطاحل علماء العالم الإسلامي بكلماتهم الفياضة، أمثال: العلامة أبي الحسن الندوي، والشيخ عبد الفتاح أبي غدة، والدكتور يوسف القرضاوي، والدكتور وهبة الزحيلي، وغيرهم.

طبعاته:

طُبع هذا الكتاب لأول مرة مع التكملة في إدارة إشاعة علوم القرآن بكراتشي في باكستان، ثم طبعته دار القلم بدمشق عام ١٤٢٧هـ، بإشراف لجنة التحقيق والتدقيق والدراسات التابعة لها، والتي تستحق بشكر القراء لما بذلته من جهد كبير لإخراج هذا الشرح على الصورة الأخيرة المكتملة المتميزة، رغم رداءة الطباعة القديمة للكتاب. لا شكَّ أنَّ الاعتناء الذي بذله الباحثون في خدمة هذا الكتاب قد زاد في أهميته أكثر مما كان قبل، حيث أصبحت الاستفادة سهلةً وممتعةً للطلاب والعلماء، فجزاهم الله عنها خير الجزاء.

٣ – لطائف الحديث:

وهو عبارة عن كتيب ذكر فيه الشيخُ بعض نكت علمية ولطائف بديعة تتعلَّق بالحديث وعلومه، والتي التقطها من كتب الحديث أثناء مطالته لها[2].

طبعاته:

طُبع هذا الكتاب قديماً في ديوبند في عام ١٣٣٣هـ.

٥ – سجود الشمس (بالأردية):

وهو بحث قيم شرح فيه حديث سجود الشمس لربِّها، واستئذانها منه للطلوع، ففيه تحقيق بديع قلما يوجد مثله في كتاب[1].

---

[1] العثماني، محمد تقي، تكملة فتح الملهم، ج١، ص١٩.

[2] ذكره الشيخُ نور البشر بن نور الحق في ترجمة الشيخ شبير أحمد العثماني، انظر: "فتح الملهم"، ج١، ص١١.

خاتمة:

هذه محاولة متواضعة في إبراز بعض أهم جوانب شخصية الشيخ شبير أحمد العثماني العلمية، وعن عطاءاته المميزة في مجال الحديث النبوي، والتي ما زالت مخفيةً عن كثير من الدارسين في مجال الحديث النبوي، فالحاجة ماسةٌ إلى التعريف بهذه الشخصية الفذة، والدراسة عن أعمالها العلمية القيمة التي قام بها في خدمة السنة النبوية المطهرة إلى جانب انشغاله في أمور السياسة والقيادة التي قلما يجمع شخص بينهما.

مراجع البحث:

١) أبو غدة، عبد الفتاح، **تراجم ستة من فقهاء العالم الإسلامي في القرن الرابع عشر وآثارهم الفقهية**، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ط١، ١٩٩٧م.

٢) الأعظمي، فضل الرحمن، **تاريخ الجامعة الإسلامية بداهبيل**، ملتان: إدارة تأليفات أشرفية، ط١، ١٤٢٠هـ.

٣) الشيركوتي، أنوار الحسن، **حياة العثماني** (بالأردية)، لاهور: برنتنغ بريس.

٤) البخاري، حافظ محمد أكبر شاه، **أكابر علماء ديوبند (بالأردية)**، لاهور: إدارة إسلاميات، ط١، ١٤١٩هـ.

٥) البرني، عبد الرحمن، **علماء ديوبند وخدماتهم في علم الحديث**، ديوبند: أكاديمية شيخ الهند، ط١، ١٤١٩هـ.

٦) البنوري، محمد يوسف، **نفحة العنبر في حياة إمام العصر الشيخ محمد أنور**، ديوبند: معهد الأنوار، ط١، ١٤٢٤هـ.

٧) الجزائري، طاهر الدمشقي، **توجيه النظر إلى أصول الأثر**، تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ط٢، ١٤٣٠هـ.

٨) عبد الحي بن فخر الدين الحسني، **نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر (الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام)**، بيروت: دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

٩) الرضوي، سيد محبوب، **تاريخ دارالعلوم ديوبند**، كراتشي: إدارة إسلاميات، ط١، ١٤٢٦هـ.

١٠) الصديقي، محمد أسعد، **مساهمة باكستان في علم الحديث النبوي**، لاهور: مكتبة القائد الأعظم محمد علي جناح، ط١، ١٩٨٨م.

١١) العثماني، شبير أحمد، **فتح الملهم بشرح صحيح مسلم**، دمشق: دارالقلم، ط١، ١٤٢٧هـ.

١٢) العثماني، محمد تقي، **تكملة فتح الملهم بشرح صحيح مسلم**، دمشق: دارالقلم، ط١، ١٤٢٧هـ.

---

[١] المرجع السابق، ج١، ص١٢.

١٣) الغوري، سيد أحمد زكريا الندوي، **مقدمات الإمام أبي الحسن الندوي**، دمشق: دار ابن كثير، ط١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

١٤) الغوري، سيد عبد الماجد، **أعلام المحدثين في الهند في القرن الرابع عشر الهجري**، دمشق: دار ابن كثير، ط١، ١٤٢١هـ.

١٥) القارئ فيوض الرحمن، **مشاهير علماء ديوبند**، لاهور: مكتبة عزيزية، ط١، عام١٩٧٦م.

١٦) القاسمي، حبيب الرحمن، **علماء ديوبند اور علم حديث**، ديوبند: مكتب دارالعلوم، ط١، ١٣٩٩هـ.

١٧) لقمان حكيم، **محمد تقي العثماني: القاضي الفقيه والداعية الرحالة**، دمشق: دارالقلم، ط١، ١٤٢٣هـ.

١٨) الندوي، أبو الحسن علي الحسني، **نظرات في الحديث**، دمشق: دار ابن كثير، ط١، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

مجلات وجرائد:

١٩) الراشدي، أبو عمار زاهد، **شبير أحمد العثماني**، مقال منشور في جريدة "**نوائ وقت**"، (الصادرة عن كراتشي - باكستان)، عدد١٣ فبراير عام ١٩٨٠م، ص٣.

٢٠) زيتون بيغم شمس الدين، **العلامة شبير أحمد العثماني وآثاره العلمية**، المنشور في مجلة "**الدراسات الإسلامية**" (الصادرة عن الجامعة الإسلامية العالمية بإسلام آباد - باكستان)، العدد:٣، المجلد:٢٦، عام: ١٤١٢هـ-١٩٩١، ص:١٠٦-١٤٩.

٢١) العثماني، محمد تقي، عدد ممتاز عن الشيخ محمد شفيع العثماني لمجلة "**البلاغ**" (الصادرة عن دارالعلوم الإسلامية بكراتشي — باكستان)، العدد: ٦، المجلد: ١٣، عام ١٣٩٩هـ، ص ٣١٢.

٢٢) الندوي، ولي الدين تقي الدين، **جهود علماء الهند في علوم الحديث الشريف**، بحث منشور في مجلة "**البعث الإسلامي**" (الصادرة عن دارالعلوم ندوة العلماء بلكنؤ - الهند)، العدد: ٨، المجلد: ٥٤، عام ١٤٣٠هـ، ص: ٥٥، ٥٦.

الإمام سَمُّوْيَهْ وكتابه "الفوائد"

عبد الله خالد المباركفوري[1]

يُعد الإمام سَمُّوْيَه من أئمة الحديث المبرِّزين المشهورين، حيث إنه شارك الإمام البخاري وأبا داود وغيرهما في بعض الشيوخ. وهو يحظى بشيوخ وتلاميذ من بلاد متفرقة وأماكن متعددة، ولذلك وصفه الإمام الذهبي بـ "الحافظ المتقن الطوَّاف".

وتظهر أهمية الإمام في أن كثيراً من المحدثين وثقوا به واعتمدوا عليه، ورووا عنه. إلا أنه لم يحظ بالتصنيفات الكثيرة، بل لم يترك غير كتاب واحد، وهو "الفوائد الحديثية"، التي استفاد منها معظم من جاؤوا بعده، خاصة الضياء المقدسي، والذهبي، وابن حجر، والسيوطي، والألباني وغيرهم.

وهذا البحث محاولة متواضعة في تعريف هذا الإمام الجليل، وكتابه القيم الفريد:" الفوائد الحديثية".

المبحث الأول: ترجمة الإمام سمويه:

اسمه ونسبه ولقبه:

إسماعيل بن عبد الله بن مسعود بن جبير بن عبد الله بن كيسان، العبدي الفقيه الحافظ، أبو بشر، الأصبهاني، يُعرَف بـ"سمويه". قال ابن نقطة: "أما سَمُّويه – بفتح السين المهملة، وضم الميم، وتشديدها – فهو ثم ذكر صاحبَنا سمويه[2]. وقال ابن الأثير: "السَّمُّوَيِّي بفتح السين المهملة، وتشديد الميم المضمومة، ثم الواو، وفي آخرها ياء آخر الحروف – هذه النسبة إلى اللقب وهو سمويه، وعُرِفَ بها ..." ثم ذكر صاحبنا[3]. وقال المناوي:

---

[1] طالب الدكتوراه في قسم الكتاب والسنة في الجامعة الوطنية الماليزية (UKM).

[2] ابن نقطة، أبو بكر محمد بن عبد الغني البغدادي، ١٤١٠هـ، تكملة الإكمال، تحقيق. عبد القيوم عبد رب النبي، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ط١، ج٣، ص٢١٧ رقم٣٠٩٠.

[3] ابن الأثير الجزري، عز الدين أبو الحسن بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني، ١٤٠٠هـ، اللباب في تهذيب الأنساب، بيروت: دار صادر، بدون رقم الطبعة، ج٢، ص١٤٢؛ وابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد الشافعي العسقلاني، نزهة الألباب في الألقاب، ص٣٧٦ رقم١٥٥٥.

(سَمُّويَه) بفتح المهملة، وشد الميم مضمومة، ومثناة تحت مفتوحة، وهو أبو بشر العبدي الفقيه الأصبهاني[1]. وقال الفيروزآبادي: "وسُمُّويَةُ بالضم: لقب إسماعيل بن عبد الله الحافظ"[2].

ثبت من خلال تصريحات العلماء السابقين أن تشكيل "سمويه" هو فتح السين المهملة، وشد الميم المضمومة، وسكون الواو، وفتح الياء المثناة تحت، وبآخره هاء ساكنة غير منقوطة، هكذا (سَمُّوْيَهْ).

ولكن يظهر من كلام ابن حجر أنه على وزن "علويه" يقول: "سمويه: إسماعيل بن عبد الله الحافظ، وآخرون بتشديد الميم وزن علويه"[3].

ويرى الباحث أن الصواب ما قال المناوي وغيره (أي سَمُّوْيَهْ)، فقد ذكر الحافظ السيوطي تحقيقاً جيداً حول قراءة الأسماء المختومة ب"ويه"، فقال في سبب تسمية "ابن راهويه": "وقد سئل لم قيل له ابن راهويه؟ فقال: إن أبي وُلِدَ في الطريق، فقالت المراوزة: راهويه يعني أنه وُلد في الطريق. وفي فوائد رحلة ابن رشيد: مذهب النحاة في هذا وفي نظائره فتح الواو وما قبلها وسكون الياء ثم هاء، والمحدِّثون ينحون به نحو الفارسية، فيقولون: هو بضم ما قبل الواو وسكونها وفتح الياء وإسكان الهاء فهي هاء على كل حال، والتاء خطأ"[4].

---

[1] المناوي، زين الدين عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن زين العابدين الحدادي القاهري، ١٣٥٦ه، فيض القدير شرح الجامع الصغير للسيوطي، مصر: المكتبة التجارية الكبرى، ط١، ج١، ص٨٥.

[2] الفيروز آبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، د. ت، د. ط، القاموس المحيط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ص١٤٥١.

[3] ابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد الشافعي العسقلاني، د. ت، د. ط، تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، ص٦٩٤. وينظر، الزبيدي، أبو الفيض محمد مرتضى بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق المصري، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق مجموعة من المحققين، بيروت: دار الهداية، ص٧٧٦٨.

[4] السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق الخضيري الشافعي، تدريب الراوي، ج١، ص٣٣٨.

مولده:

لم أعثر على تاريخ ولادته بالتحديد، ولكن قدَّر الإمام الذهبي بأنه وُلِدَ في حدود التسعين ومئة[1].

رحلاته:

خرج الإمام سمويه – على سنة المحدِّثين – من بلده أصبهان إلى بلاد مختلفة، مصر والشام والعراق، ومكة المكرمة، والمدينة المنورة، وتلقَّى الحديث من علمائها، قال أبو الشيخ الأصبهاني (ت٣٦٩هـ): "وكان قد دخل الشام ومصر والعراق"[2]. وقال ابن عساكر (ت٥٧١هـ): "سمويه من أهل أصبهان، له رحلة واسعة سمع فيها" ثم ذكر أسماء شيوخه[3]. وبسبب كثرة رحلاته في طلب العلم وصفه الذهبي (ت٧٤٨هـ) بالطوَّاف[4]، والرحَّال[5] كما تقدم. وكذلك السيوطي أيضاً وصفه بالطوَّاف[6]. وبفضل هذه الرحلات حظي بعدد كبير من الشيوخ، قد بلغ عددهم (١٣٢) شيخاً، وأخرج لهم أصحاب كتب الأحاديث الستة.

شيوخه:

نذكر أهم شيوخه هنا، وهم:

١. أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني المروزي نزيل بغداد، أبو عبد الله، صاحب المسند. خرج به من مرو حملاً، وولد ببغداد ونشأ بها ومات بها، وطاف

---

[1] الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، ج١٣، ص١٠.

[2] أبو الشيخ، عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان أبو محمد الأنصاري، طبقات المحدثين بأصبهان، ج٣، ص٦٤، رقم الترجمة٢٥٤.

[3] ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي، تاريخ دمشق، ج٨، ص٤٢٢ رقم الترجمة ٧٣٥.

[4] الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، تذكرة الحفاظ، ج٢،ص٥٦٦ رقم٥٩١.

[5] الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، ج١٣، ص١٠.

[6] السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق الخضيري الشافعي، طبقات الحفاظ، ص٢٤٧ رقم٥٥٠.

البلاد في طلب العلم، ودخل الكوفة والبصرة ومكة والمدينة واليمن والشام والجزيرة، أحد الأئمة، ثقة حافظ فقيه حجة، مات سنة إحدى وأربعين ومئتين، وأخرج له الجماعة[1].

٢. حفص بن عمر بن الحارث بن سَخْبَرة الأزدي النَّمَري، البصري، أبو عمر الحوضي، ثقة ثبت، مات سنة خمس وعشرين ومئتين، وأخرج له البخاري وأبو داود والنسائي[2].

٣. عبد الأعلى بن مسهر بن عبد الأعلى بن مسهر الغساني أبو مسهر الدمشقي، ثقة فاضل، مات سنة ثماني عشرة ومئتين، وأخرج له الجماعة[3].

٤. عبد الله بن الزبير بن عيسى القرشي الأسدي الحميدي المكي، أبو بكر، صاحب "المسند" ثقة حافظ فقيه، من أجل أصحاب ابن عيينة، مات بمكة سنة تسع عشرة ومئتين. وقيل: بعدها، وأخرج له البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي[4].

٥. عبد الله بن محمد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان الواسطي الأصل، أبو بكر بن أبي شيبة الكوفي، ثقة حافظ، صاحب تصانيف منها "المصنف"، مات سنة خمس وثلاثين ومئتين، وأخرج له البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه[5].

---

[1] المزي، أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن، تهذيب الكمال، ج١، ص٤٣٧ رقم٩٦؛ وابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد بن حجر الشافعي العسقلاني، التقريب، ص٨٤ رقم٩٦.

[2] المزي، أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن، تهذيب الكمال، ج٧، ص٢٦ رقم١٣٩٧ وابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد الشافعي العسقلاني، التقريب، ص١٧٢، رقم١٤١٢.

[3] المزي، أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن، تهذيب الكمال، ج١٦، ص٣٦٩، رقم٣٦٩١؛ وابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد الشافعي العسقلاني، التقريب، ص٣٣٢، رقم٣٧٣٨.

[4] المزي، أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن، تهذيب الكمال، ج١٤، ص٥١٢، رقم٣٢٧٠؛ وابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد الشافعي العسقلاني، التقريب، ص٣٠٣، رقم٣٣٢٠.

[5] المزي، أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن، تهذيب الكمال، ج١٦، ص٣٤، رقم٣٥٢٦؛ وابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد الشافعي العسقلاني، التقريب، ص٣٢٠، رقم٣٥٧٥.

٦. نُعَيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي أبو عبد الله المروزي، الفارض الأعور سكن مصر، صدوق يخطئ كثيراً، فقيه عارف بالفرائض، مات سنة ثمان وعشرين ومئتين على الصحيح، وقد تتبع ابن عدي ما أخطأ فيه، وقال: "باقي حديثه مستقيم"، وأخرج له البخاري وأبو داود والترمذي وابن ماجه[1].

تلاميذه:

وكذلك اكتسب من التلاميذ من اشتهر شهرةً عظيمة، وعددهم ممن ظفرت بهم أربعة عشر شيخاً، وهم:

١. إبراهيم بن محمد بن الحسن بن أبي الحسن نصر بن عثمان أبو إسحاق المعروف بـ"ابن مَتْويه"، ويعرف أيضا بأَبَّة وبابن فِيْرَة الطيان، إمام جامع أصبهان، كان جده من أهل البصرة، توفي سنة اثنتين وثلاثمئة، وكان مفتي البلد، وفاضلاً خيراً، ويدري الحديث ويحفظ، ويصوم الدهر. ووصفه الذهبي بالإمام المأمون القدوة. وقال أيضاً: "حدث بهمذان فأنكروا عليه واتهموه وأخرج". وقال ابن الجوزي: قال بعض الحفاظ: لا تجوز الرواية عنه. و لم يحمده محمد بن يحيى بن مندة[2].

---

[1] المزي، أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن، تهذيب الكمال، ج٢٩، ص٤٦٧؛ وابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد الشافعي العسقلاني، التقريب، ص٥٦٤، رقم٧١٦٦.

[2] أبو الشيخ، عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان أبو محمد الأنصاري، طبقات المحدثين بأصبهان، ج٣، ص٤٥٠ رقم٤٤٨؛ وأبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الصوفي، تاريخ أصبهان، ص٩٧؛ وابن ماكولا، أبو نصر علي ابن هبة الله ماكولا، الإكمال، ج١، ص٣؛ وابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي، تاريخ دمشق، ج٧، ص١٣٤ رقم٤٩٢؛ والذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، تذكرة الحفاظ، ج٢، ص٧٤٠ رقم٧٣٩؛ وسير أعلام النبلاء، ج١٤، ص١٤٢ رقم٧٦؛ والميزان، ج١، ص٦٢ رقم١٩٣؛ وابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد الشافعي العسقلاني، اللسان، ج١، ص١٠١ رقم٢٩٧.

٢. أحمد بن علي بن الجارود أبو جعفر الأصبهاني، من كبار مشايخ أبي الشيخ، صنف المسند والشيوخ، علامة بالحديث، متقن، صحيح الكتابة، مات سنة تسع وتسعين ومئتين[١].

٣. أحمد بن محمد بن إبراهيم بن زياد أبو علي الصحاف المصاحفي. شيخ كثير الحديث عن العراقيين والأصبهانيين ثقة، مات سنة أربع وثلاثين وثلاثمئة[٢].

٤. عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن مهران أبو محمد الرازي الحنظلي التميمي، وُلد سنة أربعين ومائتين، أو إحدى وأربعين. وكان بحراً لا تكدره الدلاء. صاحب "الجرح والتعديل"، و"التفسير" و"العِلل". قال مسلمة بن قاسم: كان ثقة جليل القدر، عظيم الذكر، إماماً من أئمة خراسان. وقال أبو الوليد الباجي: ثقة حافظ. توفي في المحرم، سنة سبع وعشرين وثلاثمئة بالري، وله بضع وثمانون سنة[٣].

٥. عبد الله بن جعفر بن أحمد بن فارس الأصبهاني، وكان من الثقات العباد، وهو راوي الفوائد عن الإمام سمويه، مولده في سنة ثمان وعشرين ومئتين. قال ابن مندة: كان شيوخ الدنيا خمسة: ابن فارس بأصبهان، ... ووثَّقه ابن مردويه وعبد الله بن أحمد السوذرجاني. وتوفي سنة ست وأربعين وثلاثمئة[٤].

---

[١] أبو الشيخ، عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان أبو محمد الأنصاري، طبقات المحدثين بأصبهان، ج٣، ص٥٧٧ رقم٥٠٢؛ وأبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الصوفي، تاريخ أصبهان، ص٦٣.

[٢] أبو الشيخ، عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان أبو محمد الأنصاري، طبقات المحدثين بأصبهان، ج٤، ص٢٧٧ رقم٦٦٥؛ وأبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الصوفي، تاريخ أصبهان، ص٧٤.

[٣] الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، ج١٣، ص٢٦٣- ٢٦٩ رقم١٢٩؛ وابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد الشافعي العسقلاني، لسان الميزان، ج٣، ص٤٣٢ رقم١٦٩١.

[٤] أبو الشيخ، عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان أبو محمد الأنصاري، طبقات المحدثين بأصبهان، ج٤، ص٢٣٧ رقم٦٣٩؛ وأبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الصوفي، تاريخ أصبهان، ص٢٢٤؛ والذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، ج١٥،ص٥٥٣ رقم٣٢٩.

٦. عبد الله بن سليمان بن الأشعث أبو بكر بن أبي داود السجستاني، الإمام العلامة الحافظ، شيخ بغداد، وُلد بسجستان في سنة ثلاثين ومئتين. صنف "السنن" و"المصاحف" و"الناسخ والمنسوخ"، و"البعث" وأشياء. قال الحافظ أبو محمد الخلال: كان ابن أبي داود إمام أهل العراق، ومن نصب له السلطان المنبر، وقد كان في وقته بالعراق مشايخ أسند منه، ولم يبلغوا في الآلة والإتقان ما بلغ هو، وكان فقيهاً عالما حافظا. وثقه الدارقطني، وذكره ابن عدي فقال: لولا ما شرطنا لما ذكرته إلى أن قال وهو معروف بالطلب وعامة ما كتب مع أبيه هو مقبول عند أصحاب الحديث. ومات في ذي الحجة، سنة ست عشرة وثلاثمئة[١].

٧. محمد بن أحمد بن يزيد أبو عبد الله الأصبهاني الزهري. قال أبو الشيخ: لم يكن بالقوي في الحديث. وقال أبو نعيم: كان كثير الخطاء والمصنفات[٢].

٨. محمد بن أحمد بن جبلان أبو عبد الله الفُوْذَاني الأصبهاني، يروي عنه السَرَنجاني[٣].

٩. محمد بن إسماعيل بن أحمد بن أسيد أبو مسلم، توفي سنة اثنتين وعشرين وثلاثمئة[٤].

١٠. محمد بن إسماعيل بن عبد الله سمويه، عنده مسند أبي داود عن يونس بن حبيب وكتب أبيه، وكان مفتي البلد، جليل القدر، ديناً فاضلاً مات فجأة[٥].

---

[١] الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، ج١٣، ص٢٢١- ٢٣١ رقم١١٨؛ وابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد الشافعي العسقلاني، لسان الميزان، ج٣، ص٢٩٣ رقم١٢٣٨.

[٢] أبو الشيخ، عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان أبو محمد الأنصاري، طبقات المحدثين بأصبهان، ج٣، ص٥٤٢ رقم٤٨٧؛ وأبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الصوفي، تاريخ أصبهان، ص٣١١؛ وابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد الشافعي العسقلاني، لسان الميزان، ج٥، ص٤١.

[٣] ياقوت الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله، معجم البلدان، ج٤، ص٢٧٩؛ وابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد الشافعي العسقلاني، تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، ص١١١٤.

[٤] أبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الصوفي، تاريخ أصبهان، ص٣٢٧.

[٥] أبو الشيخ، عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان أبو محمد الأنصاري، طبقات المحدثين بأصبهان، ج٤، ص٢٩٩ رقم٦٨١؛ وأبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الصوفي، تاريخ أصبهان، ص٣١٤.

١١. محمد بن عبدالرحمن بن زياد، أبو جعفر الأرزناني، الإمام الحافظ البارع، طوف الشام والعراق ومصر وأصبها وخراسان. وعني بالحديث وصنف وفهم. قال الحاكم: سمعت محمد بن العباس الشهيد يقول: ما قدم علينا [هراة] أحد مثل أبي جعفر زهداً وورعاً وحفظاً وإتقاناً[١].

١٢. محمد بن علي بن الجارود أبو بكر الأصبهاني، ثقة، مات سنة خمس وعشرين وثلاثمئة[٢].

١٣. محمد بن عمر بن حفص أبو جعفر الجورجيري، توفي في ربيع الأول سنة ثلاثين وثلاثمئة[٣].

١٤. محمد بن يحيى بن مندة بن الوليد أبو عبد الله العبدي مولاهم الأصبهاني، واسم مندة إبراهيم، ومندة لقب، الامام الكبير الحافظ المجود، توفي سنة إحدى وثلاثمئة[٤].

أقوال العلماء فيه:

قال تلميذه ابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ): سمعنا منه "وهوثقة صدوق"[٥].

---

[١] أبو الشيخ، عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان أبو محمد الأنصاري، طبقات المحدثين بأصبهان، ج٤، ص٢٢٣ رقم٦٢٧؛ وأبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الصوفي، تاريخ أصبهان، ص٣٢١؛ وابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي، تاريخ دمشق، ج٥٤، ص٨١؛ والذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، ج١٥، ص٢٧٠ رقم١١٩.

[٢] أبو الشيخ، عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان أبو محمد الأنصاري، طبقات المحدثين بأصبهان، ج٣، ص٥٧٩ رقم٥٠٣؛ وأبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الصوفي، تاريخ أصبهان، ص٣١٠؛ والذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، تاريخ الإسلام، ص٢٤٦٩ رقم٢٥٠.

[٣] أبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الصوفي، تاريخ أصبهان، ص٣٢٣ ؛ والذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، ج١٥، ص٣٧٥ رقم١٢١.

[٤] أبو الشيخ، عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان أبو محمد الأنصاري، طبقات المحدثين بأصبهان، ج٣، ص٤٤٢ رقم٤٤٦؛ وأبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الصوفي، تاريخ أصبهان، ص٢٩٧؛ والذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، ج١٤، ص١٨٨- ١٨٩ رقم١٠٧.

[٥] ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن مهران الرازي، الجرح والتعديل، ج٢، ص١٨٢، رقم الترجمة٦٢٠.

وقال بلديُّه أبو الشيخ الأصبهاني (ت٣٦٩هـ): "كان ممن يتفقه ويكتب الشروط، ويحفظ ويذاكر، وكان قد دخل الشام ومصر والعراق،... وكان حافظاً متقناً، وغرائب حديثه تكثر"[١].

وقال أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي، (ت٥٧١هـ): إسماعيل بن عبد الله بن مسعود بن جبير بن عبد الله بن كيسان أبو بشر العبدي الفقيه المعروف بسمويه من أهل أصبهان له رحلة واسعة[٢].

وقال ابن مردويه (ت٤١٠هـ) في تاريخه: "هو ثقة جليل، كان يحفظ كثير الحديث"[٣].

وقال بلديُّه الآخر أبو نعيم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ): "كان من الحفاظ والفقهاء"[٤].

ووصفه الذهبي (ت٧٤٨هـ) بقوله: "سمويه الحافظ المتقن الطواف"[٥]. وقال الذهبي أيضاً في السير: "سمويه الإمام الحافظ الثبت الرحال الفقيه"[٦]. وعدَّه الذهبي في الطبقة العاشرة للمحدثين، وهي طبقة الإمام مسلم وإلى قريب سنة ثلاثمئة[٧].

مؤلفاته:

ما عرفنا للإمام سمويه غير كتاب واحد، ألا وهو الفوائد[٨]. وهي في ثمانية أجزاء كما

---

[١] أبو الشيخ، عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان أبو محمد الأنصاري، طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، ج٣، ص٦٤، رقم الترجمة٢٥٤.

[٢] ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي، تاريخ دمشق، تحقيق محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، بيروت: دار الفكر، ط١، ١٩٩٥م)، ج٨، ص٤٢٢ رقم الترجمة ٧٣٥

[٣] نقله عنه ابن نقطة في تكملة الإكمال، ج٣، ص٢١٧ رقم٣٠٩٠.

[٤] أبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الصوفي، تاريخ أصبهان، ج١، ص٢٥٤ رقم٤١٣.

[٥] الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، تذكرة الحفاظ، ج٢،ص٥٦٦ رقم٥٩١.

[٦] الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، ج١٣، ص١٠.

[٧] الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، المعين في طبقات المحدثين، ص١٠٣ رقم١١٧١.

[٨] حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج٢، ص١٢٩٨؛ والباباني، إسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم البغدادي، هدية العارفين، ج١، ص١١١؛ والكتاني، محمد بن جعفر بن إدريس بن الطائع الحسني الإدريسي الفاسي، الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المصنفة، ص٩٥.

قال الكتاني. وقد قام الباحث بتحقيق جزء منه، ولكن هناك نقولٌ منها غير موجود في القدر الذي عثرنا عليه، مما يدل على أن هذا القدر ليس كل الفوائد.

أقواله في الآخرين من الرواة:

قال إسماعيل بن عبد الله سمويه: "لم يسمع عبد الجبار بن النصر المصري من عياش بن عياش"[1] أي روايته عنه مرسلة.

ذكر أبو عبد الله محمد بن يحيى ابن مندة عن سمويه قال: "رأيت أبا الحجاج الفِرْساني[2] الفِرْساني[2] قد لَبَّبَ عليَّ بنَ بِشْرٍ بنِ عبيد الله بن عبد الله بن أبي مريم الأموي الأصبهاني، ويقول: بيني وبينك السلطان؛ فإنك تكذب على رسول الله ﷺ"[3].

وقال إسماعيل بن عبد الله سمويه: "إن عمر بن حفص بن غياث ترك أبا حمزة الثمالي، وهو ثابت بن أبي صفية"[4].

وهذا يدل على أن الإمام سمويه كان يقظاً وحذراً في أخذ الحديث، فما كان يأخذ إلا ممن وُصف بالعدالة والصدق. ولعل ترك شيخه عمر بن حفص أبا حمزة الثمالي جعله لم يرو له ولا حديثاً واحدا في فوائده.

وفاته:

قال أبو الشيخ وأبو نعيم وابن نقطة والذهبي: توفي سنة سبع وسبعين ومائتين[5].

---

[1] العلائي، أبو سعيد صلاح الدين بن خليل بن كيكلدي العلائي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، ص٢١٩ رقم٤١٢.

[2] هو يوسف بن إبراهيم بن شيث بن يزيد الأسدي مولاهم الفِرْساني، كان يحفظ فتاوى أبي مسعود الرازي، سمع من أبي نعيم وعبيد الله بن موسى وطائفة. وفِرْسان – بالكَسْر – من قرى أصبهان. وجوَّز الصاغاني فيه الفتح أيضاً. ياقوت الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله، معجم البلدان، ج٤، ص٢٤٩؛ والزبيدي، أبو الفيض محمد مرتضى بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق المصري، تاج العروس، ج١، ص٤٠٥٦.

[3] أبو الشيخ، عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان أبو محمد الأنصاري، طبقات المحدثين، ج٢، ص١٣٩؛ وأبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الصوفي، تاريخ أصبهان، ج١، ص٤٢٥ رقم٨١٩.

[4] المزي، أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن، تهذيب الكمال، ج٤، ص٣٥٩.

[5] الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، ج١٣، ص١٠-١١؛ وابن حجر، شهاب الدين

المبحث الثاني: تعريف كتاب "الفوائد":

يُعد كتاب "فوائد سمويه" من مدونات النصف الثاني من القرن الثالث الذي شهد أزهى عصور السنة وأسعدها بأئمة الحديث وتآليفهم العظيمة الخالدة، وكان في ثمانية أجزاء[1]، ولكن لم يبق منه غير الجزء الثالث الذي اشتمل على ثمانية وثمانين (٨٨) حديثاً، ولم ير النور بعد، فقد قام الباحث بدراسته وتحقيقه معتمداً على نسخة خطية وحيدة تملكها المكتبة الظاهرية بدمشق ضمن مجموع رقم١٢٤، من الورقة ٢٤ إلى الورقة ٤٥. وهذا الجزء مبتور من آخره، حيث انتهى عند الوجه الأول من الورقة ٥٤. وراوي هذا الجزء هو إسماعيل بن إبراهيم بن سالم الخباز عن الضياء المقدسي، وعليه سماعات متعددة دقيقة الخط على هذا الشيخ بقراءته وخطه.

أهمية الكتاب:

وأما أهمية كتاب "الفوائد" فتتضح من الأمور التالية:

أولاً: أن الإمام الذهبي (ت٧٤٨هـ) مدحه فقال: "من تأمل فوائده المروية علم اعتناءه بهذا الشأن"[2]. وقال في موضع آخر: "سمويه صاحب تلك الأجزاء الفوائد التي تنبئ بحفظه وسعة علمه"[3].

لا شك في أن الإمام سمويه اعتنى بفوائده، فقد جمع فيها من الأحاديث ما هو صحيح وهو أكثرها، ومقبول بعضها، وقليل منها ضعيف، كما يدل على اعتنائه هذا ما وُجِدَ من

أحمد بن علي بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد الشافعي العسقلاني، نزهة الألباب في الألقاب، ص٣٧٦ رقم١٥٥٥.

[1] ابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد الشافعي العسقلاني، **المعجم المفهرس**، ج١، ص٢٩٩، رقم١٢٧٢؛ والكتاني، محمد بن جعفر بن إدريس بن الطائع الحسني الإدريسي الفاسي، **الرسالة المستطرفة**، ص٩٥.

[2] الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، د. ط، د. ت، تذكرة الحفاظ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج٢ ، ص٥٦٦ – ٥٦٧، رقم٥٩١. وذكره السيوطي، أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر، ١٤٠٣هـ، في طبقات الحفاظ، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ص٢٤٧ رقم٥٥٠.

[3] الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، ج١٣، ص١٠.

النقول الكثيرة منها في مصنفات المتأخرين كما أشرنا إليه في الفقرة الآتية.

١. كثرة النقول من "الفوائد" التي حلّى بها العلماء مصنفاتهم – منهم الضياء المقدسي، والحافظ الذهبي، وابن حجر، والسيوطي، والألباني، وغيرهم – إن دل على شيء فيدل أن المنقول منه شيء عظيم.

٢. سماع كثير من العلماء كتابه "الفوائد"، منهم: أبو علي الحداد الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد بن محمد بن مهرة الأصبهاني المقرئ[1]. وست العرب بنت محمد بن الفخر علي بن أحمد بن عبد الواحد المعروف جدها بابن البخاري أم محمد الصالحية، سمعت الفوائد وهي حاضرة على جدها الفخر[2]. والحافظ ابن حجر قال: أخبرنا الكمال أحمد بن علي بن عبد الحق إجازة مشافهة، عن الحافظ أبي الحجاج المزي، أنبأنا إبراهيم بن إسماعيل الدرجي. ح وأخبرنا أبو العباس أحمد بن أبي بكر المقدسي في كتابه وقرأت بعضها على فاطمة بنت محمد ابن المنجا، كلاهما عن سليمان بن حمزة، قال: أنبأنا الحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي. قالا: أنبأنا أبو جعفر محمد بن أحمد بن نصر الصيدلاني. قال الضياء سماعا والدرجي إجازة مكاتبة، أنبأنا أبو علي الحداد، أنبأنا أبو نعيم، حدثنا عبد الله بن جعفر بن أحمد بن فارس، حدثنا أبو بشر إسماعيل بن عبد الله به[3]. وغيرهم.

وبعد تحقيق أحاديث كتاب "الفوائد" (القدر الموجود) تبيَّن للباحث أنَّ عدد الأحاديث الموجودة في هذا الكتاب كالتالي:

١– عدد الأحاديث الصحيحة لذاتها: ٤٨ حديثاً.

---

[1] ذكره السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور،د. ن، د. ت، د. ط، في التحبير في المعجم الكبير، تحقيق منيرة ناجي سالم، ج١، ص١٨٧ رقم٩٧.

[2] الفاسي، أبو الطيب محمد بن أحمد المكي، ١٤١٠هـ، ذيل التقييد في رواة السنن والمسانيد، تحقيق كمال يوسف الحوت، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ج٢، ص٣٧٤-٣٧٥ رقم١٨٣٩.

[3] ابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد الشافعي العسقلاني، المعجم المفهرس،

٢- وعدد الأحاديث الصحيحة لغيرها: ٥ أحاديث.

٣- والأحاديث الحسنة لذاتها: ٨ أحاديث.

٤- والأحاديث الحسنة لغيرها: ١٧ حديثاً.

٥- والأحاديث الضعيفة: ١٠ أحاديث.

والمجموع: ٨٨.

أهم مصادر ومراجع البحث:

١) ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن مهران الرازي، **الجرح والتعديل**، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، صورة عن طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن في الهند، ط١، ١٢٧١هـ/١٩٥٢م).

٢) ابن الأثير الجزري، عز الدين أبو الحسن بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني، **اللباب في تهذيب الأنساب**، (بيروت: دار صادر، بدون رقم الطبعة، ١٤٠٠هـ).

٣) ابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد بن حجر الشافعي العسقلاني، **نزهة الألباب في الألقاب**، تحقيق عبد العزيز بن محمد بن صالح السديدي، (الرياض: مكتبة الرشيد، ط١، ١٩٨٩م).

٤) ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن محمد العسقلاني، **تبصير المنتبه بتحرير المشتبه**، تحقيق محمد علي النجار، (بيروت: المكتبة العلمية، د. ت، د. ط).

٥) ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن محمد العسقلاني، **تقريب التقريب**، تحقيق محمد عوامة، (سوريا: دار الرشيد. ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م).

٦) ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن محمد العسقلاني، **لسان الميزان**، تحقيق دائرة المعارف النظامية بالهند، (بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط٣، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م).

٧) ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الدمشقي، **تاريخ دمشق**،١٩٩٥م. تحقيق محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري (بيروت: دار الفكر. ط١، ١٩٩٥م).

٨) ابن ماكولا، الأمير علي بن هبة الله بن أبي نصر بن ماكولا العجلي الْجَرْبَاذْقَاني، ثم البغدادي،. **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والألقاب**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ).

٩) ابن نقطة، أبو بكر محمد بن عبد الغني البغدادي، ١٤١٠هـ، **تكملة الإكمال**، تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي، (مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ط١، ١٤١٠هـ).

١٠) أبو الشيخ، عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان أبو محمد الأنصاري، **طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها**، تحقيق عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، (بيروت: مؤسسة الرسالة. ط٢، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م).

١١) أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الصوفي، **تاريخ أصبهان**، تحقيق سيد كسروي حسن، (بيروت: دار الكتب العلمية. ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م).

١٢) البابابي، إسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم البغدادي، **هدية العارفين**، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ط، د.ت).

١٣) حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، (بيروت: دار الكتب العلمية، بدون رقم الطبعة، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م).

١٤) الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، **تذكرة الحفاظ**، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ط، د.ت).

١٥) الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، **تاريخ الإسلام**، قرص الشاملة بدون بطاقة.

١٦) الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٩، ١٤١٣هـ).

١٧) الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، **ميزان الاعتدال**، تحقيق الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٥م).

١٨) الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، **المعين في طبقات المحدثين**، تحقيق همام عبد الرحيم سعيد، (عمان الأردن: دار الفرقان. ط١، ١٤٠٤هـ).

١٩) الزبيدي، أبو الفيض محمد مرتضى بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق المصري، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق مجموعة من المحققين، بيروت: دار الهداية،

٢٠) السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق الخضيري الشافعي، **تدريب الراوي**، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف (الرياض: مكتبة الرياض الحديثة، بدون رقم الطبعة وسنة نشرها).

٢١) السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور، **التحبير في المعجم الكبير**، تحقيق منيرة ناجي سالم. بدون ذكر الناشر د. ط. د. ت).

٢٢) السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **طبقات الحفاظ**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣هـ).

٢٣) العلائي، أبو سعيد صلاح الدين بن خليل بن كيكلدي العلائي، **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، (بيروت: دار عالم الكتب، ط٢، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م،).

٢٤) الفاسي، أبو الطيب محمد بن أحمد المكي، ، **ذيل التقييد في رواة السنن والمسانيد**، تحقيق كمال يوسف الحوت، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٠هـ).

٢٥) الفيروز آبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، **القاموس المحيط**، بيروت: مؤسسة الرسالة.

٢٦) الكتاني، محمد بن جعفر بن إدريس بن الطائع الحسني الإدريسي الفاسي، **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المصنفة**، تحقيق محمد المنتصر محمد الزمزمي الكتاني، (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط٤، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م).

٢٧) المزي، أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تحقيق د. بشار عواد معروف، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م).

٢٨) المناوي، زين الدين عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن زين العابدين الحدادي القاهري، **فيض القدير شرح الجامع الصغير للسيوطي**، (مصر: المكتبة التجارية الكبرى، ط١، ١٣٥٦هـ).

٢٩) ياقوت الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله، **معجم البلدان**، (بيروت: دار الفكر د. ط. د. ت).

HADIS

Jurnal Ilmiah Berimpak

(EDISI AKHIR TAHUN)

Artikel-Artikel Berorientasikan
Kajian dan Penyelidikan Dalam
Bidang Hadis

Diterbitkan Oleh :
Institut Kajian Hadis (INHAD)
Kolej Universiti Islam Antarabangsa Selangor (KUIS)

Tahun Pertama, Bil:2, Safar 1433H, (Dis 2011)

Bilangan ini



